الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
و البحث العلمي وزارة التعليم العالي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الدولي

العنوان:

أثر أدوات السياسة التجارية على نمو التجارة الخارجية، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني (دراسة حالة الجزائر)

إعداد الطالب:
بخدة زقار

إشراف:
أ.د نورية لعلى

أمام لجنة المناقشة:

أ.د كربوش محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	رئيسا
أ.د لعلى نورية	أستاذ التعليم العالي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	مشرفا، مقررا
أ.د بغداد باي غالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	عضوا
أ.د.طالب سومية شهيناز	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس	عضوا
أ.د صباغ رفيقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس	عضوا
د كروشة إيمان	أستاذة محاضر "أ"	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية: 2023-2024

المقدمة:

يعتبر التبادل التجاري منذ القدم، الركيزة الأساسية لاتصال الإنسان وتعايشه مع غيره. إذ لا يمكن حاليا، داخل البلد الواحد، تصور استقلالية الإنسان عن غيره، أما خارجيا، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية. يتجسد هذا التبادل التجاري في عدة صور، انتقال السلع والخدمات، انتقال الأفراد، وكذا تحويل رؤوس الأموال، عبر الحدود الجغرافية للدول أو الحكومات أو المنظمات الاقتصادية... تتلخص هذه التنقلات فيما يعرف بالصادرات والواردات. إلا أن ما يميز الاقتصاد العالمي اليوم هو تزايد حدة الفارق بين اقتصاديات مختلف الدول، إذ يشهد البعض منها، تقدما وتطورا ملحوظا وباهرا. وفي نفس الوقت تسجل الأخرى تراجعا في جميع الميادين الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية...

في هذا السياق، قد أرست منظمة التجارة العالمية ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة الدولية، إذ استهدف تحريرها من القيود المفروضه عليها , سواء أكانت قيود كمية أو غيرها ،فبعض مفكروا الدول النامية يرى ضرورة عدم تفويت الفرصة للاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن توفرها عملية تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى إمكانية تحويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، فضلا عن استفادة المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية , ولكن وبالرغم من المزايا التي يمكن أن توفر من تحرير التجارة الخارجية للدول النامية، إلا أن البعض يرى أن النظام الجديد للتجارة الخارجية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية، وذلك بسبب الفارق الكبير بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يجعل الدول النامية مجرد أسواق تجارية لتسويق المنتجات الأجنبية العائدة للدول الصناعية بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية قائمه كما هو حاصل الآن، وهذا يعني أن الخسائر التي تجنيها الدول النامية من

تحرير التجارة الخارجية يمكن أن تكون أكثر من الفوائد التي تحققها في الأجل القصير أو المتوسط على الأقل، إلا أنها ربما تجد من تحرير التجارة الخارجية دافعا قويا للمزيد من الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والشامل من خلال إعادة النظر في هياكلها الإنتاجية والاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية وربما من خلال دعم الإنتاج الصناعي والصادرات

هذا وقد تعددت الآراء حول العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فقد رأى بعض الاقتصاديين الكلاسيك ومنهم مثلا (ادم سميث) بخصوص هذه العلاقة، فقد أشار لأثر التجارة الخارجية في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وحتى في الفكر الحديث فهنالك أيضا المتفائلون أمثال (هيكس وفا ينر) إذ يشير هكس إلى ما يمكن أن تتيحه التجارة الخارجية للدول النامية من مبادلة سلع اقل نفعا لأغراض التنمية بسلع أخرى يمكن أن تستخدمها الدول النامية لأغراض التنمية، أما فاينر فقد أوضح أن معدل النمو الاقتصادي لأي بلد يتوقف إلى حد ما على ما يستطيع أو ما يمكن لهذا البلد أن يحققه عن طريق التجارة الخارجية من إسهام في النمو، وكل ذلك يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية للدول وهذا ما يدفع بالكثير من الدول النامية إلى الأخذ بتحرير التجارة الخارجية والدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية بعد أن فشلت في استخدام سياسة الإحلال محل الواردات التي تواكبها القيود والحماية للتجارة الخارجية في أن تنهض باقتصادياتها. هذا ما جعل الدول تتبنى عدة سياسات، من حمائية إلى تحررية، سواء المتقدمة منها من أجل المحافظة على مكانتها وهيمنتها الدولية، أو النامية من أجل الدفع باقتصادياتها نحو الأمام لمواكبة التطور الحاصل.

وكغيرها من دول العالم، ومن أجل تفادي وتخطي مرحلة الاعتماد على المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى، تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي تضمن لها استقلاليتها الاقتصادية وما ينجم عنها من مزايا على مستوى الميادين الأخرى، تسعى الجزائر إلى تنمية اقتصادها الوطني وذلك من خلال ما شهده من إصلاحات كبرى وسياسات وبرامج وطنية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وأبرز نية وإرادة في ذلك هي

اتخاذ قرار التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق طمعا في تحقيق احتياجات الأفراد بنوع من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير البلد من المديونية الخارجية وبلوغ نوع من الاستقلالية الوطنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

مع بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي كان التحول الفعلي نحو اقتصاد السوق الذي أجبر الدولة إلى الانفتاح على العالم الخارجي سياسيا واقتصاديا وإقامة علاقات دولية على عدة أصعدة، وكذا الانضمام إلى عدة منظمات دولية واللجوء إليها وقت الحاجة مثل صندوق النقد الدولي، شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم. إذ أصبح من الضروري إعادة النظر في الانغلاق الاقتصادي وانتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية للاستفادة من الميزات التنافسية الدولية والتخصص الاقتصادي الدولي. إلا أنه وبالنظر للوضعية الاقتصادية آنذاك ومن أجل مواكبة التقدم الاقتصادي الحاصل أجبرت الدولة على تحمل عدة شروط قاسية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني والمستوى المعيشي للأفراد على المستوى القصير ومنها تدهور قيمة العملة الوطنية، زيادة معدلات التضخم...

مع مرور السنوات، اختلفت السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة، فتارة تلجأ إلى حماية تجارتها الخارجية وتارة إلى تحريرها، وذلك بواسطة فرض بعض الإجراءات أو القيود وهي ما تعرف بأدوات السياسة التجارية، كمية ونوعية، من أجل تحقيق عدة أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية... تندرج جميعها تحت مفهوم النمو الاقتصادي. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الموالي:

الإشكالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة التجارية على نمو التجارة الخارجية في الجزائر، وما هي انعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف تؤثر سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني ؟
- فيما تتمثل انعكاسات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على اقتصادها الوطني؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحديد المتغيرات الأساسية التي تحكم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وحجمها. كما تهدف أيضا إلى توضيح دور مختلف الأدوات المستعملة والمطبقة على السياسة التجارية الخارجية في الجزائر، لا سيما في ظل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التجارة الدولية. وصولا إلى تبيان أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مؤشرات واقتصادية وواقعية، وما لذلك أيضا من آثار على الميادين الأخرى.

محددات البحث:

باعتبار أن أدوات السياسة التجارية تمس أغلب دول العالم، المتقدمة أو النامية منها، فإننا سنتطرق في هذا البحث إلى تحديد مفهومها، أنواعها وأثرها في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، نظريا بالتركيز على القرارات السياسية والقانونية المتخذة في هذا الشأن، وتحليليا بتشخيص ودراسة النتائج المتوصل إليها في الاقتصاد الجزائري.

أما عن الإطار الزماني فسينحصر على الفترة 1990-2020 سيما خلال محاولة الجزائر تحرير تجارتها الخارجية والانضمام إلى مختلف التنظيمات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة الدولية والاتحاد الأوربي، والتي تعتمد على التبادل التجاري الحر والاندماجات الاقتصادية الجغرافية.

الفرضيات:

أولا: اعتماد أدوات الحرية التجارية يساهم بشكل فعال في تطوير اقتصاديات الدول، سيما ذات الأنظمة الليبرالية منها، عن طريق تحقيق الميزة التنافسية لعوامل الإنتاج التي تحظى بها كل دولة.

ثانيا: تعتبر الحرية التجارية الضمان الوحيد للجزائر لتجسيد مبدأ التحول نحو اقتصاد السوق، وإيجاد بديل للمحروقات، وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا: لجوء الجزائر في الآونة الأخيرة إلى الحماية التجارية من شأنه تنمية اقتصادها، عن طريق حماية مؤسساتها وتطوير الأداة الإنتاجية بواسطة تشجيع الاستثمار الوطني وجلب الأجنبي منه، ترقية صادراتها، تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وما لذلك من آثار إيجابية في الميادين الأخرى.

رابعا: المزج بين السياستين،الحماية والحرية، كأحسن سياسة تجارية تطبقها الدول من أجل بلوغ الأهداف المنشودة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا...

خطة البحث:

سيتم تقسيم خطة البحث في أربعة فصول

الفصل الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفصل الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

الفصل الثالث: السياسات التجارية وأدواتها

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول السياسة التجارية الخارجية للجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول :مفهوم النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد، فعند الحديث عن النمو الاقتصادي يتبادر لنا الحديث عنه بمفهومه العام ومحددات النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة، بالإضافة لعناصره وعلاقته بالمحاور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويعود سبب اهتمام الاقتصاديين به لأنه المؤشر الأهم في الدلالة على الأداء الاقتصادي وما يقود إليه من ارتفاع في مستوى المعيشة والرفاهية، ويظهر النمو الاقتصادي عند حدوث زيادة في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وقد يأتي على شكل زيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في مجال ما. ولا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي على علاقة مباشرة بما تملكه الدولة من موارد وقدرات مالية وحدها، حيث إن نجاح أي دولة اقتصادياً يُقاس بالإدارة الاقتصادية العامة ومؤسسات الدولة على اختلافها. فالأمر يتطلب وجود إدارة واهتماماً بمعايير الجودة على كافة الأصعدة وفي كافة المرافق على اختلافها؛ السياسية والاقتصادية والإدارية والتعليمية وحتى القضائية، كل هذا كفيل برفع سوية الأداء الاقتصادي لأي دولة؛ وهذا كله يأتي تأكيداً على علاقة مؤسسات الدولة بالنمو الاقتصادي. ويؤكد البنك الدولي في مخرجاته أن فشل الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي المراد يُعزى لعدة أمور مؤسساتية منها؛ حماية حقوق الملكية وسيادة القانون والبيروقراطية الفعالة والشفافية الحكومية وانعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية. وفشل هذه الخطط لم يكن في مسار واحد بل بعدة مسارات منها؛ المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتعليم وتنظيم الأسرة ومشاريع البنى التحتية العملاقة والمساعدات المشروطة والإعفاء من الديون. تتأتى أهمية النمو الاقتصادي بانعكاسه على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع بأكمله، ويأتي أثره على عدة أشكال كارتفاع الدخل وتحسن الخدمات العمومية والذي بالضرورة يقود للعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات الديموقراطية. أي أنه يمكن القول بأنه يتوجب وجود تكامل اقتصادي متين بين مرافق الدولة ومؤسساتها لتعزيز الاستثمارات وما يترتب عليها من تحريك لعجلة الاقتصاد وفي ذات الوقت تُحفز المراقبون على ضخ استثمارات جديدة، وهذا نهاية الأمر يُسهم بتسهيل عملية تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادية.

المبحث الأول :مفهوم النمو الاقتصادي

إذا كان البحث عن تعريفٍ لظاهرة التخلُّف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة، فإن البحث في الخروج من هذه الوضعية هو الآخر تكتنُفه صعوبة أكبر؛ وبالتالي يكون تعريف النمو الذي هو عكس التخلُّف، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر.

المطلب الأول :تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

"النمو الاقتصادي هو حدوث زيادةٍ في إجمالي الناتج المحلّي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقّق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجًة عن زيادةٍ في الناتج المحلّي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجًة عن تراجعٍ في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

يعرف النمو الاقتصادي أيضًا بأنه "الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون[2]:

1. **الزيادة مضطردة:** وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروفٍ معينة لا تعتبر نموًا اقتصاديًا.
2. **الزيادة حقيقية وليست نقدية:** وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم.

وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادةٍ حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرًا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المُعتبرة .وعليه فإن:

(معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم)

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة

[1] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2000 ، ص 51

[2] مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص455

ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي؛ باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان .وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتًا؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبةٍ أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبةٍ أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي[1].

وعليه فإن:

(معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي/ معدل النمو السكاني)

ويعرف سيمون كوزنتس (*S.Kuznets*) النمو الاقتصادي للدولة بأنه " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفةٍ متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات ألمؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[2]؛ ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

- إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والُقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارٌة للنضج الاقتصادي.
- التكنولوجيا ألمتقدمة هي الأساس أو الشرط ألمسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرطٍ ضروري وليس كشرطٍ كافٍ.
- لتحقيق النمو ألمرتَقب المصاحِب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلاتٍ مؤسسية وإيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكاراتٍ اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور *(Nicolas Kaldor)* قد لخَّص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدلٍ ثابت تقريبًا عبر فتراتٍ طويلة من الزمن.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .2002 ، ص 11

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، .السعودية، 2006، ص175

- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدلٍ ثابت تقريبًا يزيد على معدل نمو العمل.
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال الناتج لا يبين أي اتجاه.
- لمعدل (الربح/رأس المال) اتجاه أفقي.
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرا معتبرا من بلد لآخر.
- تميل الاقتصاديات التي تعرِف أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/الناتج) مرتفع

ويذهب جوزيف شومبيتر (*Joseph Schumpeter*) إلى أن " النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار"[1]. وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجًة لنمو السكان ونمو الادخار. غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك. وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما :معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسًا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.

ويذهب غونار ميردال (*Gunnar Myrdal*) إلى أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، مجاريًا في ذلك ما ذهب إليه شومبيتر.

ويضيف **ميلتون فريدمان** أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاهٍ أو أكثر، بدون أي تغيراتٍ في الهيكل الاقتصادي.[2]

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير ُلمتعمد، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقًا لآليات السوق العفوية، ويركّز على التغير في الكم، و يرتبط أكثر بالدول ُلمتقدمة، ويقاس بمؤشرٍ واحد هو الناتج الوطني الإجمالي. ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلدٍ ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة.

غير أن النمو لا يترافق بالضرورة مع نمو أو زيادةٍ في الرفاهية الشعبية لأنه:

[1] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004 ، ص281

[2] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص281

- يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، سواء كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.
- لا يركّز على نوعية التغير في الإنتاج؛ لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الاقتصادية، ويقتصر على

مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض ألمتغيرات القابلة للقياس.

- يقتصر في الحساب على السلع والخدمات ألمسوقة، ويهمل تلك التي تنتج وتستهَلك دون عرضها

في السوق؛ وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.

- لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو؛ مما يجعل ألمنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجًة لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.
- اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية.

وفي كل الحالات، يبقى النمو الاقتصادي ضروريًا ولكنه ليس كافيًا للتنمية، وتبقى أيضًا نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاهية الإنساني. فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه، وقد يكون غير متأصلٍ بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستديمًا، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية. والنمو مستحب لأنه يتيح للمجتمع استهلاك مزيدٍ من السلع والخدمات الخاصة، كما يساهم في توفير كميةٍ أكبر من السلع والخدمات الاجتماعية (بما يشمل الصحة والتعليم) فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية[1].

المطلب الثاني :أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثَّل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترةٍ زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، ج2 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999 ، ص4.

1. **النمو الطبيعي** : وهو النمو الذي حدث تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مساراتٍ تاريخية اجتماعية قادت عبر عملياتٍ موضوعية إلى :التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض المُبادلة؛ تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتجٍ سوق فيها عرض وفيها طلب.
2. **النمو العابر أو غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجًا عن ظروفٍ طارئة، عادًة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته .ويمثِّل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية .وهو يحصل في إطار بُنى اجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادرٍ على خلق الكثير من آثار المضاعف[1] والمُعجل[2]، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نموٍ بلا تنمية.
3. **النمو المخطَّط**: وهو النمو الذي حصل نتيجًة لعمليات تخطيطٍ شامل لموارد المجتمع ومتطلَّباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة المخطِّطين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط .وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترةٍ طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نموٍ مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنميةٍ اقتصادية[3].

المطلب الثالث :مقاييس النمو الاقتصادي

إن ما تمَّ التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلاَّ تعبير عن الزيادة المُضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلاَّ تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك .وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركَّبة، أي أن كل مقياسٍ يختص

[1] المضاعف :هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المُترتبة على ذلك؛ بمعنى الزيادة في الاستثمار سبب، والزيادة المضاعفة في الدخل نتيجة.

[2] يشرح العلاقة العكسية للمضاعف؛ فهو ينطوي على أن الدخل ذو آثارٍ مضاعفة على الاستثمار صعودًا وهبوطًا؛ بمعنى أن الزيادة في الدخل سبب، والزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة.

[3] كميل حبيب و حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000 ، ص23

بقياسٍ واحد من المُؤشرات، وهذا خلافًا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادَة ما تكون مقاييس مركبة . وأهم هذه المقاييس[1]:

1. **المعدلات النقدية للنمو**: وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المُنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة. ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفُّظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظامٍ محاسبي موحد عالميًا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

أ- **معدلات النمو بالأسعار الجارية** :يصُلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلّية لفترةٍ قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادًا إلى البيانات الخاصة به سنويًا، باستخدام العملة المحلّية.

ب- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة** :ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصُلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلّية لفتراتٍ زمنية طويلة

ت- **معدلات النمو بالأسعار الدولية** :ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلّية؛ نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلدٍ لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلّية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2. **المعدلات العينية للنمو**: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية،...الخ.

المطلب الرابع :مصادر النمو الاقتصادي

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقودٍ الأخيرة من القرن العشرين منصبًا بصورةٍ أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواءً كان ذلك بالنسبة

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، 1998 ، ص ص118 -120

للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية؛ فأصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة؛ حيث يتوقَّف نجاح أو فشل أي حكومةٍ على مدى ما تحقِّقه من نموٍ اقتصادي. وتختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثيرٍ من الوجوه، شأنها في ذلك شأن الدول الغنية؛ فبعضها يحقِّق معدلات نموٍ مرتفعة والبعض الآخر متوسطة، وآخر يستمر في الركود .لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، مع أن ذلك أمر صعب؛ إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن ذلك .فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد كل احتياجاتها الصناعية من الطاقة؛ وهونغ كونغ ليس لديها موارد خام وقليل جدًا من التربة الخصبة، ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فهما تصنفان في درجاتٍ متقدمة من حيث النمو والتنمية .وعلى النقيض من ذلك، هناك دول غنية بالموارد إلا أنها فقيرة .وهو ما يعني أن الموارد تعتبر عديمة الجدوى بدون التنظيم والمهارات ورأس المال اللازم لتطويرها.

ومع كل ما سبق، فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضًا منها، وأهمها:

1. **الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:** يمكن للآلات أن تؤثِّر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الشخص الإنتاجية، حتى أن *Robinson Crusoé* الذي كان يعيش في الجزيرة المعزولة سنة 1651 لمدة 28 سنة، كان يستطيع أن يصطاد الكثير من السمك باستخدام شبكة الصيد عما يصطاده بيده، بينما جمود تفكير حي بن يقضان جعله يقف عاجزًا أمام تحقيق حاجاتٍ بسيطة بعد موت الظبية التي كان يتغذَّى عن حليبها .والفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحاتٍ أوسع عما كان يزرعه أجدادهم .وقد اعتبر آدم سميث توفُّر الآلات (رأس المال) ضروريًا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكده دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان(50-90%) تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا. فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضًا، ومناخ الاستثمار

الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرَة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير ألمبررة[1]. وقد مكَّن توفُّر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كلٍ من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

2. **التقدم التكنولوجي**: إذ لم يعد خافيًا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهِم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج ألمُتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدةٍ من المدخلات أو تجديد ألمُنتجات أو إدخال طرقٍ جديدة لمزج المواد الأولية. وهي المهام التي يقوم بها ألمُنظِّم حسب التعبير الشومبيتري .ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتًا[2]. ويؤكِّد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورًا هامًا في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطًا كافيًا لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ لو كان كذلك لتمكَّنت كل الدول من تحقيق نموٍ سريع؛ لأن التكنولوجيا مالٌ عام في متناول جميع الدول.

3. **النمو السكاني**: يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبًا تقليديًا في حثِّ النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادَة أكبر في عدد العمال ألمُنتِجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلِّية من ناحيةٍ أخرى، مع أن هناك خلافًا على ما إذا كان النمو السكاني ألمُتزايِد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولةٍ تعاني من فائضٍ في عنصر العمل؛ حيث يتوقَّف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقَّف هذه ألُقدرة بصورةٍ

[1] البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع :تقرير عن التنمية في العالم 2005 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005 ، ص ص 28-30.

[2] أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، . 2002 ص 430.

كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبِطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

4. **التنظيم الاقتصادي الكفء:** إذ أن الدولة التي تتمكَّن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكَّن من تحقيق مستوياتٍ أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفُّر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدًا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية؛ مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

المبحث الثاني :نظريات ونماذج النمو الاقصادي.

سيتم في هذا المبحث استعراض أهم نظريات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى نماذجه بدءا بنماذج النمو الكينزية ثم النيوكلاسيكية (نماذج النمو الداخلي)، وصولا إلى نماذج النمو الحديثة (نماذج النمو الداخلي).

المطلب الأول :نظريات النمو الاقتصادي

إن لنظرية النمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد من اهتمامات كل من" آدم سميث "و"ريكاردو "و " مالتوس" وغيرهم من المفكرين الكلاسيك، حيث كان توزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل عندهم، ولقد بني التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الإستخدام التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ولقد اتجه هذا الفكر إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، وفيما يلي يمكن عرض أهم النظريات المفسرة للنمو والتي تعود لرواد هذا الفكر.

1. **نظرية آدم سميث:** تمثل كتابات" سميث "بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ولقد أعتبر" سميث "أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم؛ أي أن" سميث" أهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو واعتبر أن تقسيم العمل يعد أهمها لما له من دور في زيادة

إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المتخصصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى تناقص المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية، كل هذا يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان "سميث" يؤكد على أن نمو الناتج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الزراعي والصناعي المعتمد على تخصص العمل[1]، كما أن "سميث" كان يرى أن إنتاجية العمل تزداد وتتنامى مع اتساع حجم السوق، حيث كلما زاد اتساع هذه السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع في إنتاجية العمل، ويؤمن ارتفاع إنتاجية العامل الوفرة في السوق مما ينشط الطلب وهذا يعني زيادة حجم السوق ومن ثم إيجاد إمكانيات جديدة للتقسيم وهكذا تستمر العملية، بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المجال على أسواق عالمية مما يسمح بزيادة تخصيص المهام بأكثر دقة.

ولقد كان" سميث "يعتبر أن زيادة العوائد تسود معظم النشاطات الصناعية بينما أن انخفاض العوائد يخص مختلف النشاطات المعتمدة على الأرض مثل المناجم والزراعة، ذلك لكونه كان يعتبر الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج، ومن هذا المنطلق كان يعتقد أن التنمية الاقتصادية إذا انطلقت تكون تدريجية وتراكمية، ولكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد ومن ثم ثبات عوائد الإنتاج؛ حيث أن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل من الأرباح ومن ثم انخفاض تكوين رأس المال فالتصنيع وينتهي تقدم المجتمعات ولذا كان يعتقد سميث أن هناك حدود للتنمية والركود الاقتصادي أمر حتمي[2].

2. **نظرية ريكاردو**: يعتبر صاحب هذه النظرية "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، حيث كان يرى أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما ازداد عدد العمال في قطعة من الأرض ازداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص، وهو ما سماه بقانون تناقص الغلة. ولم يعط ريكاردو للتقدم التكنولوجي دورا يذكر للتقليل من هذا التناقص في معدلات الزيادة ولهذا فقد تنبأ بأن اقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، الأردن،ص56

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص57

ولقد حلل ريكاردو عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، حيث أن الرأسماليين الذين يتحصلون على الأرباح هم الذين يلعبون الدور الأساسي في الإقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ وذلك من جهة لبحثهم المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن، ومن جهة ثانية لسبب إعادة استثمارهم لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهو ما يؤدي في النهاية إلى توسيع تراكم رأس المال، في حين أن العمال مهمين أيضا للعملية الإنتاجية لمساهمتهم فيها مقابل تلقيهم للأجور إلا أنهم يعتبرون أقل أهمية من الرأسماليين على اعتبار أن الرأسمالي هو من يوفر الآلات والعتاد وكل ما يحتاجه العمال للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي فهو مالك الأرض وهو بدوره مهم لأنه يقدم الأرض للرأسمالي وهي العنصر الأساسي للعمل الزراعي ويتحصل مقابل ذلك على ريوع[1].

أما عن التجارة الدولية وحسب ريكاردو فهي مهمة جدا في المجال الاقتصادي خاصة عند التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل، بالإضافة إلى أنه من المهم أيضا عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض الضرائب لأن ذلك سيحد من الرغبة الاستثمارية للرأسماليين وهو ما من شأنه كبح عملية التنمية.

3. **نظرية روبرت توماس مالتوس**: إن أفكار" مالتوس "ركزت على جانبين هما نظريته في السكان ونظريته في الطلب، حيث حسب هذه الأخيرة فإن مالتوس يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج عكس الآخرين والذين يرون استنادا إلى قانون (ساي) أن العرض هو الذي ينشأ الطلب، ويرى" مالتوس "أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الاستمرار في النمو، وركز بذلك على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وهو بدوره ما يعيق التنمية، أما بخصوص نظريته في السكان فقد رأى مالتوس أنه بتوفر التغذية المناسبة سيزداد عدد السكان وفق معدل هندسي تقريبا حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات وحسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية اعتقد أنه من الممكن أن يتعدى النمو السكاني قدرة الأرض على

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية– نظريات التنمية والنمو– إستراتيجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 01الجزائر، 1997 ، ص ص 63-64.

توفير الغذاء، ومع تزايد السكان سيزداد أيضا عدد العمال المستخدمين في الزراعة وسيستمر هذا التزايد حتى يبلغ عدد العمال إلى مستوى معين أين يتراجع معه الانتاج الحدي للعامل وبالتالي انخفاض أجره الحقيقي إلى المستوى الضروري لبقاء أسرته وتكاثرها وهو ما سماه بأجر الكفاف، وللتخلص من هذا العائق فقد نادى مالتوس بلزوم زيادة وتوسيع الأرض الزراعية أو زيادة رأس المال؛ حيث أن زيادة الأرض المزروعة من شأنه رفع الإنتاج الحدي للعمال من جديد ونفس الشيئ بالنسبة لزيادة رأس المال فإنه يزيد من الإنتاج الحدي للعمال وذلك لكون زيادة رأس المال تزيد من المجهود الذي يبذله العمال الزراعيون، ولكن" مالتوس "حذر أنه على المدى الطويل سيؤدي ضغط السكان على الأرض ورأس المال إلى العودة بالأجور الحقيقية إلى مستوى الكفاف حيث ستصل الأراضي الجديدة إلى مستوى تناقص الغلة شأنها شأن رأس المال المستثمر الذي من المحتمل أن ينطبق عليه هو الآخر قانون العوائد الحدية المتناقصة، أي أن مالتوس بهذا يؤكد أن نمو السكان سيحبط لا محالة مساعي النمو[1].

4. **نظرية جوزيف شومبتر**: لقد إعتبر" شومبتر "أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الإنتاجية، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري أن يكون المنظم مخترعا أو رأسمالي يقدم الأرصدة الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق استغلاله لهذه الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي، وقد ذهب شومبتر إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظمين حسبه الحصول على الأرصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تمنح الائتمان، وهو ما يترتب عنه في الأخير زيادة الاستثمار الحقيقي؛ حيث مثلا إذا كانت حالة الركود والاستخدام الكامل تسود الاقتصاد فحينها تكون قلة من المنظمين (في أول الأمر) قادرة على خلق أنشطة استثمارية جديدة تمول عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، ويستخدم المنظمون هذه الأرصدة لجذب ما يحتاجونه من عوامل الإنتاج من صناعات السلع

[1] فريديريك م شرر، تعريب الدتور علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة الملك فهد، السعودية، 2002، ص ص 23-28.

الاستهلاكية القائمة وهو ما يعوق إنتاج هذه السلع الاستهلاكية، مما يتمخض عنه تحقيق ادخار أكبر حيث يقل الاستهلاك في صورته الحقيقية لسبب ارتفاع أسعار هذه السلع بمعدل يفوق ارتفاع الدخول النقدية لمعظم الأفراد، وبتزايد دخول المنظمين بأنشطة استثمارية في صورة ابتكارات جديدة تتزايد معها الأسعار والدخول النقدية في الاقتصاد القومي بكامله، وبذلك لا يصبح الاقتراض مقتصرا على الأنشطة المبتكرة فقط، حيث تشجع التوقعات على الأسعار المتزايدة والتكاليف المتباطئة المستثمرين العاديين على التزايد وتوسيع استثماراتهم في ظل هذه الظروف. غير أنه وقبل انقضاء فترة طويلة على ظهور تيار السلع الذي ترتب عن النشاط الاستثماري للمنظمين الأوائل تتولد آثار هامة على النشاط الاقتصادي أطلق عليها شومبتر مصطلح" عملية "الهدم الخلاق" حيث حسب هذه العملية تبدأ منتجات وأساليب إنتاجية جديدة في أخذ مكان سلع وأساليب إنتاجية قديمة ومن ثم تجد المشروعات المنتجة للسلع القديمة أو المستخدمة والأساليب الإنتاجية القديمة في وضع يتطلب إما إجراء تعديلات باهضة التكاليف أو ربما الخروج كلية من مجال الإنتاج[1].

وقد كان" شومبتر "متشائما فيما يخص مستقبل النظام الرأسمالي وذلك للأسباب التالية:

- الابتكارات بدأت في التحول من كونها نشاط شخصي لتصبح نشاط روتيني يجري داخل بيروقراطية الشركات الكبيرة؛
- نمو مؤسسات الأعمال الكبيرة (حيث فصلت الإدارة عامة عن الملكية) قد أضعف الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة؛
- تناقص قدرة رجال الأعمال والصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من قدرتهم في المحافظة على ولاء العمال ومن ثم يفتح الطريق أمام ظهور الاشتراكية في آخر الأمر.

5. **نظرية جون مينار كينز**: في العام 1936 نشر كينز نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحفيز الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 95-93

الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجّه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، ولكن في غياب أية آلية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل، ولقد أدخل كينز مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة، وبالتالي فالتحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو، خاصة وأنه اعتقد بارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، وذلك رغم ما أشار إليه من أن سبب فقر هذه الدول يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل وإما إلى ضعف الجهاز الانتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه، كما ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية الانتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد[1].

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

اهتمت النظريات سابقة الذكر بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير ونتيجة لهاته العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت بمرحلة نماذج النمو الاقتصادي التي أعطت أهمية كبيرة في تحليل الظاهرة الاقتصادية، التي سنقوم بطرحها كما يلي:

1. النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي (سولو – سوان 1956)

أ. **مدخل لنموذج سولو – سوان** :مع وظيفة الإنتاج التي تخبرنا كيف يتحول العمل ورأس المال إلى الناتج، يمكننا أن ننظر إلى نموذج بسيط للنمو الاقتصادي الذي سيوضح أهمية رأس المال المادي في شرح الاختلافات بين البلدان في مستويات الدخل للفرد الواحد يسمى نموذج سولو[2]، إذ يعتبر نموذج سولو (solow) النيوكلاسيكي للنمو إسهاما في تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، فقد كان هدف هذا النموذج إعطاء حلا للمشكلة التي واجهت هارود–دومار، إذ يقول سولو: "في الخمسينات فقد سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة روى هارود–دومار ، وقد شعرت بعدم الارتياح في شأن هذا الخط، إذ بدى على هارود – دومار أنهما كان يجيبان على التساؤل التالي: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ وقد وصلا بطرق مختلفة إلى

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص ص 381-382

[2] David N.Weil, Economic Growth, 3th ed, Pearson Education, England, 2013, p 76.

الإجابة التالية :أن "معدل الادخار القومي (نسبة مدخرة من الدخل) = معامل رأس المال-الناتج x معدل نمو القوى العاملة " إلا أن سولو أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال، وعلى ذلك نشر بحث (مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي) عام 1956، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال. وهناك عدة فرضيات يرتكز عليها نموذج سولو وهي[1]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد،
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة، جميع أسواقه،
- إن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون لرأس المال،
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال،
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة،
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما،
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريقة نسبة (رأس المال، العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن من نحو التوازن.

ب. **عرض نموذج سولو –سوان** :هناك نوعين لهذا النموذج، الأول بدون تقدم تكنولوجي والثاني مع التقدم التكنولوجي، وفيما يلي سنقوم بعرض كل واحد منهما على حدى.

أولا: نموذج سولو–سوان بدون تقدم التقني

تستند السلع في نموذج سولو–سوان على وظيفة الإنتاج والتي تنص على أن الإنتاج يعتمد على المخزون الرأسمالي والقوى العاملة، كما يفترض نموذج سولو أن دالة الإنتاج ثابتة[2]، ولتكن دالة الإنتاج كما يلي:

- حيث Y تمثل حجم الإنتاج
- K تمثل رأس المال
- L تمثل عنصر العمل

[1] .روبرت صولو (ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار)، **نظرية النمو**، ط2 ، حقوق الطبع والنشر بالعربية، بيروت، 2003 ، ص14

[2] N.Gregory Mankiw , **Macroeconomics**, 9th ed, Worth Publishers, New Yourk, 2016, p213.

ونقول عن دالة الإنتاج أنها نيوكلاسيكية إذا توفرت فيها الشروط التالية:

$F(K,L)$ و L>0 و K>0

لديها نواتج حدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاجي أي:

$$\frac{\partial F}{\partial K}>0 \quad . \quad \frac{\partial 2F}{\partial 2K}<0$$

$$\frac{\partial F}{\partial L}>0 \quad . \quad \frac{\partial 2F}{\partial 2L}<0$$

عوامل الإنتاج لدالة الإنتاج ذات وفرات حجم ثابتة:

$$F(\gamma K,\gamma L)=\gamma F(K,L) \qquad \text{حيث} \qquad \gamma \geq 0$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى ما لانهاية عندما يؤول كل من رأس المال و العمل إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر عندما يؤول رأس المال والعمل إلى مالا نهاية أي:

$$\lim_{K\to 0}\frac{\partial F}{\partial K}=\lim_{L\to 0}\frac{\partial F}{\partial L}=\infty$$

$$\lim_{K\to \infty}\frac{\partial F}{\partial K}=\lim_{L\to \infty}\frac{\partial F}{\partial L}=0$$

وتسمى هذه الخصائص الأخيرة بشرط Inada حسب Inada (1963)

لقد تم بناء النموذج بمعادلتين أساسيتين الأولى خاصة بدالة الإنتاج والثانية خاصة بتراكم رأس المال، إذ تبين المعادلة الأولى كيفية المزج بين كل من العمل ورأس المال للحصول على قدر معين من الناتج، وأخذ دالة "كوب دوغلاس"

ذات غلة حجم ثابتة: $Y=F(K,L)=K^{a}L^{1-a} \quad et \quad a\in[0,1]$ .....(1)

وفي ظل ما أفترض سابقا، يمكن كتابة الإنتاج الفردي (إنتاج الفرد الواحد) على النحو التالي:

$$Y=K^{a}L^{1-a}=(K^{a}L^{-a})L\Rightarrow Y=\left(\frac{K}{L}\right)^{a}L\Rightarrow\frac{Y}{L}=\left(\frac{K}{L}\right)^{a}\Rightarrow y=k^{a}=f(k)\ldots\ldots\ldots(2)$$

باعتبار أن التغير في مخزون رأس المال يعادل الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال (بمعدل ثابت δ) وأن الاقتصاد مغلق وبالتالي فإن الاستثمار يساوي الادخار (توازن سوق السلع) ويمكن كتابة ذلك كما يلي:

$$K^{\bullet} = I - \delta K \quad \text{.....(3)}$$

ولدينا $I = S = sY$

$$\Rightarrow K^{\bullet} = sY - \delta K \Rightarrow K^{\bullet} = sF(\mathrm{K},\mathrm{L}) - \delta K \quad \text{.....(4)}$$

باعتبار أن العمل العائد إلى يد العاملة ينمو بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n وذلك كما يلي:

$$\frac{d\log \mathrm{L}}{dt} = \frac{L^{*}}{L} = n \Rightarrow logL = \int ndt = nt + x_0$$

$$\Rightarrow L_{(t)} = \mathrm{e}^{nt+x_0} \Rightarrow L_{(0)} = \mathrm{e}^{x_0} = L_0 \Rightarrow L_{(t)} = \mathrm{L}_0\, e^{nt} \quad \text{.....(5)}$$

بمعنى أن عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة،

بمعنى أن عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t أي أن سولو يستخدم كامل العمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة

بتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$K^{\bullet} = sF(\mathrm{K},\mathrm{L}_0\, e^{nt}) - \delta K \quad \text{.....(6)}$$

من جهة أخرى وبإدخال متغيرة أخرى في التحليل k والتي تمثل رأس المال لكل فرد حيث:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow K = kL = kL_0 e^{nt}$$

وبمفاضلة هذه المعادلة عبر الزمن نجد:

$$K^{\bullet} = k^{\bullet} L_{(0)} e^{nt} + nkL_{(0)} e^{nt} \quad \text{.....(7)}$$

بمساواة المعادلة (7) والمعادلة (6) يتضح لدينا:

$$sF(\mathrm{K},\mathrm{L}_{(0)}\, e^{nt}) - \delta K = k^{\bullet} L_{(0)} e^{nt} + nkL_{(0)} e^{nt}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على $L_{(0)}e^{nt}$ نجد:

$$sF\left(\frac{K}{L_{(0)}e^{nt}},1\right)-\frac{\delta K}{L_{(0)}e^{nt}}=\left(k^{\bullet}+nk\right).....(8)$$

ولدينا من جهة أخرى:

$$k=\frac{K}{L}=\frac{K}{L_0e^{nt}} \quad / \quad L=L_0e^{nt}$$

وبالتالي تصبح المعادلة (8)كما يلي:

$$sF\left(k,1\right)-\delta k=\left(k^{\bullet}+nk\right)\Rightarrow k^{\bullet}=sF\left(k,1\right)-k\left(\delta+n\right)$$

$$\Rightarrow k^{\bullet}=sf\left(k\right)-k\left(\delta+n\right)\Rightarrow k^{\bullet}=sk^{a}-k\left(\delta+n\right).....(9)$$

وهي المعادلة الديناميكية الأساسية لتحقيق النمو في نموذج سولو، ومن المعادلة $sf\left(k\right)$ و $k\left(\delta+n\right)$ يمكن القول أن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة حيث أنه عندما يزداد رأس المال الفردي (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) و معدل نمو رأس المال الفردي يتناسبان طرديا فإن y يتناقص هو الأخر.

الشكل رقم: (01) رسم بياني يوضح منحنى التوازن في نموذج سولو

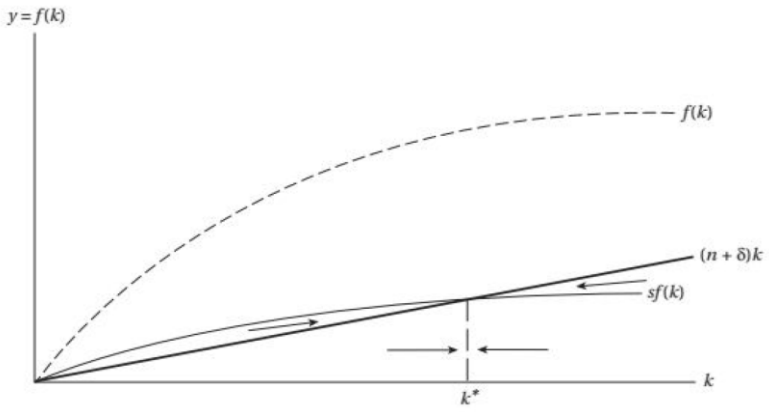

Source: Michael P.Todaro,Stephen C.Smith**,** economic development, 12th ed,USA , 2015;p 156.

من خلال منحى التوازن في نموذج سولو نلاحظ ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى:

$$sf(k) = (\mathrm{n}+\delta) \Rightarrow k = k^* \Rightarrow k^\bullet = 0$$

الحالة الثانية:

$$sf(k) > (\mathrm{n}+\delta) \Rightarrow k < k^* \Rightarrow k^\bullet > 0$$

الحالة الثالثة:

$$sf(k) < (\mathrm{n}+\delta) \Rightarrow k > k^* \Rightarrow k^\bullet < 0$$

وكتفسير لهاته الحالات نقول أنه في الحالة الأولى يكون فيها تغير في رأس المال معدوما وهي الحالة التي يكون فيها الاستقرار في الاقتصاد، أي جميع المتغيرات تنمو بمعدل متعادل، أما في الحالة الثانية والتي يكون فيها التغير في رأس المال للفرد متزايد، والحالة الأخير يكون فيها التغير في رأس المال متناقص.

وبالتالي أي تغير في قيمة k بالزيادة أو نقصان سيؤدي بالنتيجة لاقتصاد في نفس المستوى.

وبحسب التعريف يتم تحديد كمية رأس المال الثابت لكل عامل من خلال الشرط $k^\bullet = 0$ تصبح[1]:

$$k^\bullet = 0 \Rightarrow sk^a = k(\delta + n) \Rightarrow k = \frac{s}{(\delta + n)} k^a \Rightarrow \frac{k}{k^a} = \frac{s}{(\delta + n)}$$

$$\Rightarrow k^{1-a} = \frac{s}{(\delta + n)} \Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{(\delta + n)}\right)^{\frac{1}{1-a}} \quad \text{.....(10)}$$

ويتم استبدالها بمعادلة ثانية أي تعويض المعادلة 10 في المعادلة 2 نجد:

$$y = \left[\left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{1}{1-a}}\right]^a \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{a}{1-a}} \quad \text{.....(11)}$$

لاحظ أن المتغير الداخلي y^* مكتوب الآن من حيث معلمات النموذج وبالتالي لدينا للنموذج على الأقل في هذه الحالة المستقرة، وهذه المعادلة تكشف عن الإجابة على السؤال "لماذا بعض الدول غنية والأخرى فقيرة؟"

[1] Charles l. Jones, Dietrich Vollrath, **economic growth**, 3th ed, USA , 2013, p32.

ثانيا: نموذج سولو –سوان مع التقدم التقني

لإحداث نمو مستديم في متوسط دخل الفرد من الثروة تم إدخال مفهوم التقدم التكنولوجي A لنموذج سولو، وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y = F(K, AL) = K^{a}(AL)^{1-a}$$

إن استعمال التكنولوجيا في المجال الإنتاجي يحرز تقدما كبيرا في العمالة، وقد أطلق سولو عبارة شائعة وهي أن التكنولوجيا هي" كالمن من السماء "لأنه ينزل على الاقتصاد تلقائيا، وبغض النظر أين سيذهب بالاقتصاد أو كيف ينزل من السماء فهو يتقدم بمعدل ثابت[1].

ويعد التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت $g = \frac{A^{\bullet}}{A}$ حيث ونكتب:

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير ونكتب:

$$K^{\bullet} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{K^{\bullet}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{a}.(AL)^{1-a}}{L} = \frac{K^{a}}{L^{a}}.\frac{(AL)^{1-a}}{L^{1-a}}$$

$$\Rightarrow y = k^{a}.A^{1-a} \qquad / k = \frac{K}{L}$$

نفترض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} \quad ,\tilde{k} = \frac{k}{A}$$

[1] Charles l. Jones, Dietrich Vollrath, , op-cit, p 37.

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^a . A^{1-a}}{A} = k^a . A^{-a} \qquad \Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^a$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد $\tilde{y} = \frac{y}{A}$ تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g \qquad \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta - n - g)$$

ومنه نحصل على:

$$\dot{\tilde{k}} = s\,\tilde{y} - (\delta - n - g)\,\tilde{k}$$

لدينا $\tilde{k} = \frac{k}{A}$ ثابت، أي أن $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$

وهي الحالة المستقرة، ويعرض حاصل رأس المال الفردي على التكنولوجيا، كما يلي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\tilde{k}^a - (\delta + g + n)\tilde{k}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \tilde{k}^* = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)}\right)^{\frac{1}{1-a}}$$

وهذه المعادلة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى البعيد، ومن المعادلة الأخيرة يمكن كتابة قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي :

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)}\right)^{\frac{a}{1-a}}$$

وتفسر هذه القيمة التوازنية بأن معد الادخار له تأثير إيجابي على المنتج لكل وحدة من الكفاءة على المدى الطويل، في حين أن معدل النمو السكاني والتقدم التقني ومعدل الاستهلاك لها آثار سلبية، أي أن البلدان التي تتمتع بمعدلات ادخار أعلى ومعدلات استثمار تميل إلى أن تكون أكثر ثراء في حين أن البلدان ذات معدل نمو ديمغرافي أعلى تميل إلى أن تكون أكثر فقرا .وتعطي هذه النتيجة إجابة أولية للسؤال " لماذا بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرا؟ "

ثالثا :نتائج وانتقادات نموذج سولو–سوان

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، ولكن هذه الدول الفقيرة لها اقتصادها في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها قيم Y و K يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا يعني بالضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي يتمثل في أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل ما كان بعيد اعن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل الادخار في الاقتصاد الفقير هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق[1].

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادية إلا أنه لم يخل من انتقادات أهمها:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه كمتغير خارجي رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- افتراض الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

[1] خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012، ص 52

2. **نموذج جيمس ميد للنمو الاقتصادي** يعتبر ميد من أنصار النيوكلاسيك إلى ابعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكن إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وأن هناك ثلاث عوامل للإنتاج وهي رأس المال K والعمل L والأرض R مع الزمن t ومن أهم فرضيات النموذج قبل الخوض في الشرح هي[1]:

- أن الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه،
- ثبات عوائد السعة،
- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا،
- الماكينات والآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد، مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع،
- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية،
- أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل،
- نسبة الآلات للعمل يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل،
- هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض،
- افتراض ثبات نسبة الإهتلاك السنوية للآلات.

أ. **عرض النموذج** : بالنسبة لبناء النموذج فقد اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية وهي:

1) المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات K،
2) القدر المتاح من قوة العمل L،
3) القدر المتاح للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N،
4) عامل الزمن المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة T.

كما يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 197.

$$Y = F(K, L, N, T).....(1)$$

حيث Y يمثل الناتج الصافي أو الدخل القومي، L يمثل قوة العمل، K يمثل المخزون الفعلي لرأس المال، N يمثل الأرض والموارد الطبيعي، Tالزمن المؤثر على التقدم التقني.

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بزيادة العناصر الثلاث الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة:

$$\Delta Y = V.\Delta K + W.\Delta L + \Delta Y^*.....(2)$$

حيث V الناتج الحدي لرأس المال، W الناتج الحدي لقوة العمل، Y^* تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة تغير المستوى التكنولوجي T.

وعلى ذلك فإن الزيادة السنوية في الناتج الصافي Y تكافئ الزيادة في مخزون رأس المال متمثلا في الآلات K مضروبا في الإنتاجية الحدية، مضافا إليه الزيادة في كمية العمل مضروبة في إنتاجيتها الحدية W، مضافا إليه الزيادة في الناتج السنوي نتيجة التقدم التكنولوجي Y^*.

وبالتالي يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{V\Delta K}{Y} + \frac{W\Delta L}{Y} + \frac{\Delta Y^*}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{VK}{Y}.\frac{\Delta K}{K}\right) + \left(\frac{WL}{Y}.\frac{\Delta L}{L}\right) + \frac{\Delta Y^*}{Y}.....(3)$$

$\left(y = \frac{\Delta Y}{Y}\right)$ $\left(k = \frac{\Delta K}{K}\right)$ $\left(l = \frac{\Delta L}{L}\right)$ حيث أن هو معدل النسبي للناتج، $\left(\gamma + \frac{\Delta Y^*}{Y}\right)$

وأن هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة، وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح:

$$y=\left(\frac{VK}{Y}\right)k+\left(\frac{WL}{Y}\right)l+\gamma.....(4)$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $\left(U=\frac{WK}{Y}\right)$ ، والناتج الحدي النسبي $\left(Q=\frac{WL}{Y}\right)$ للعمل هو ، فإن العلاقة الأساسية لنموذج ميد تصبح:

$$y=Uk+Ql+\gamma.....(5)$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي، وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y-1=Uk-(1-Q)l+\gamma.....(6)$$

$$\left(k=\frac{\Delta K}{K}=\frac{sy}{K}\right)$$

فإذا كانت فإن العلاقة (6) تصبح:

$$U=\frac{VK}{Y}\Rightarrow UK=\frac{sy}{K}.\frac{VK}{y}=V.S$$

$$\Rightarrow y-1=V.s-(1-Q)l+\gamma.....(7)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$y=(V.s)+r.....(8)$$

$$\Rightarrow y=(V.s).....(9)$$

يعتقد" جيمس ميد "بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية ثابتا، كما أن النمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (نمو صفر)، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم[1].

ومن منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد والتي سميت بالنظرية الجديدة للنمو، وعليه فعدم التقاء معدلات دخول الأفراد ألهمت تطور هذه النظرية، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد عوامل الإنتاج ومنه فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأجل، وإن مثل هذا النمو يكون داخليا.

1. نموذج ريبيلو 1991 "S,Rebelo " "AK"

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج النمو الداخلي، في بداية تحليله يبين ريبيلو كيف أن القضاء على تناقص الغلة من شأنه أن يقود إلى النمو الداخلي. ولهذا افترض النموذج عدة فرضيات نذكر منها:

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال،
- رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج،
- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين،
- هذا التراكم لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص78

إن الطريق المفيد والواضح للتفرقة بين نظرية النمو الداخلي والنظريات النيوكلاسيكية هو أن نتعرف على العديد من نظريات النمو الداخلي، والتي نستطيع أن نعبر عنها بالمعادلة البسيطة $y=AK$ ومن خلال هذه العلاقة

$$y = AK.....(10)$$

$$K = SY$$

- Y تمثل الإنتاج،
- A تشير إلى عامل يؤثر على التكنولوجي،
- K رأس المال المادي والبشري،
- S معدل الادخار.

يمكن الوصول إلى مردودية حدية رأس المال غير معدومة في المدى البعيد و هي مساوية ل A وثابتة، مع إثبات أن رأس المال هو عامل وحيد في دالة الإنتاج.

ويمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\dot{K} = sY - \delta K.....(11)$$

مع إفتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

من (10) و(11) يمكن استنتاج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta.....(12)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta.....(13)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta.....(14)$$

إذ تمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني – الآلات والمعدات– ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة إلى نموذج" سولو "مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم المنحنى التالي:

الشكل رقم (02) منحنى نموذج AK

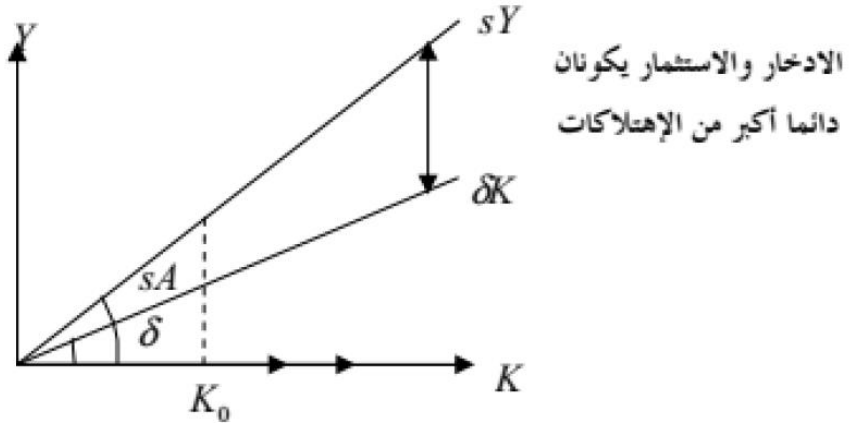

إن δK الخط يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيمثل الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص هذا النموذج.

انطلاقا من العلاقتين (12) و (13) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية تهدف إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_Y$$

2. **نموذج رومر**: لفهم الحقيقة الكاملة للنمو المستدام، نحتاج إلى نموذج يفرق بين الأفكار والأهداف. وبسبب عدم تناسق الأفكار يجب أن يتضمن النموذج أسباب زيادة العائد، نحتاج إلى مصطلح آخر وهو نموذج رومر.

فالأفكار والمعارف تعتبر غير قابلة للتنافس أي يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة التكلفة الحدية للمعلومة معدومة وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا، أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، بالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية.

كما قام نموذج" رومر "على مجموعة افتراضات أهمها:

- التعلم بالممارسة أو التمرن :أي أن الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ما يؤدي لزيادة الإنتاج إذ تعمل معظم المؤسسات على مراكمة المعرفة المنبثقة عن قيامها بمختلف الاستثمارات، تنعكس هذه العملية إيجابيا بزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق نمو في الناتج الحقيقي الإجمالي.
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلومات مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر ايجابي للخيرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيقها معدومة عن طريق ميكانيزمات نشر المعلومة.
- كما يفترض نموذج اقتصاد تسوده حالة المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات n التي تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك أو الادخار وبدالة فردية من نوع Cobb-Douglas ومتماثلة بين كل المؤسسات كالآتي:

$$y_{it} = \left(k_{it}\right)^{1-B} \left(A_t l_{it}\right)^{B} \text{.....(15)}$$

بحيث y_{it} : إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)

k_{it}, l_{it} كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)

At يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمرتبط برأس المال $\sum k_i$ الإجمالي

وبالتالي يمكن كتابة At كما يلي:

$$A_t = (A)^{\frac{1}{B}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{a} \quad \text{.....(16)}$$

حيث A ثابت:

ومن المعادلة (15) و (16) يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة (i) كما يلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B} \left[A^{\frac{1}{B}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{a} l_{it} \right]^{B} \quad \text{.....(17)}$$

في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عامل رأس المال وعامل العمل (تساوي قيمة رأس المال في جميع المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للعمل)، فإن الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الكلي يكتب من الشكل:

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-B} . \left[A^{\frac{1}{B}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{a} \sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right]^{B}$$

$$= \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-B} A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{aB} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^{B}$$

إذن نكتب:

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-B+aB} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^{B} \quad \text{.....(18)}$$

- نعلم أن-:الإنتاج الكلي $Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} y_{it}$.

- رأس المال الكلي $K_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$.

- العمل الكلي $L_t = \sum_{i=1}^{i=n} l_{it}$.

ومنه يمكن كتابة نموذج رومر الكلي بالصيغة التالية:

$$Y_t = A(K_t)^{1-B+aB}(L_t)^B \text{.....(19)}$$

نقوم الآن بحساب المردودية الخاصة لرأس المال، ثم المردودية الاجتماعية لرأس المال ونقارن بينهما:

وانطلاقا من المعادلة رقم (15) يمكن اشتقاقها بالنسبة لرأس المال لنحصل على المردودية الحدية لرأس المال كالتالي:

$$R_{it} = (1-B)(k_{it})^{-B}(A_t l_{it})^B$$

وبتعويض At بالعبارة (16) نجد:

$$R_{it} = (1-B)(k_{it})^{-B}\left(A^{\frac{1}{B}}\left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^a l_{it}\right)^B$$

$$R_{it} = (1-B)AL_t^B K_t^{B(a-1)} \text{.....(20)}$$

أما العائد الحدي الاجتماعي لرأس المال فنحسبه من المعادلة (19) عن طريق اشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لرأس المال K لنجد:

$$R_{it} = (1-B+aB)AL_t^B K_t^{B(a-1)} \text{.....(21)}$$

الآن يمكننا مقارنة المردودية الخاصة بالمؤسسة مع المردودية الاجتماعية، حيث يمكن الملاحظة من المعادلتين (20) و (21) بأن العائد الاجتماعي يفوق العائد $(1-\mathrm{B}) \prec (1-\mathrm{B}+aB)$ الخاص وهذا يفسر وجود وفورات خارجية في نموذج رومر.

ومن هنا يمكن عرض ثلاث حالات أساسية:

- إذا كان $a=1$ هذه الحالة تسمى دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموعة العوامل المتراكمة، مما يؤدي إلى توازن الآلية الوقتية للنمو، إذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت، بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم الفني الخارجي، حيث يتسم النمو بالتوازن.
- إذا كان $a>1$ في هذه الحالة تتطابق مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزايدة للعوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في تزايد مستمر ويتجه نحو اللانهاية.
- إذا كان $a<1$ هذه الحالة تتطابق مع افتراض اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة، والتي تتمثل في المعرفة الكلية نحو التناقص، أي توقف النمو في الأجل الطويل سيكون أكيدا، وتنطبق هذه الحالة مع افتراضات نموذج سولو.

ومجمل القول أن نموذج النمو ل"رومر "هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الآجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية إلى تعظيم الربح[1].

[1] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية : نظريات.نماذج.استراتيجيات، دار أسامة للنشر، الأردن، 2012، ص 139.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي إذ يشكل النمو الاقتصادي جزءا هاما من النظرية الاقتصادية فهو الذي تعتبر زيادته من زيادة الثروة في أي بلد، وعليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، ومن أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم وهذا لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذلك ارتأينا في الخطوة الأولى

باستعراض مختلف التعاريف المفاهيم للنمو الاقتصادي ورغم تعدد المفاهيم لهذا المصطلح إلا أننا توصلنا في الأخير أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، كما تطرقنا إلي بعض أنواع ومحددات النمو الاقتصادي، وفي نقطة ثانية قمنا باستعراض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بداية بالنظرية الكلاسيكية بقيادة آدم سميث، إذ تركز على عملية تراكم رأس المال وتقسيم العمل وتشجيع الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، مرورا بالنظرية الكنزية وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، وفي موضع آخر تطرقنا إلى النظرية النيوكلاسيكية ومن ثم إلى بعض النماذج وخاصة نموذج سولو ورومر، حيث يفسر نموذج سولو نمو الإنتاج الفردي على المدى الطويل في هذا النوع من النماذج بعوامل خارجية وخاصة التقدم التقني، وبالتالي يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة.

الفصل الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني

عرف الإنسان التجارة منذ القدم، وكان ذلك بأوجه مختلفة باختلاف الزمن، وما أتى به من تطورات في الحياة، وبمرور الزمن وتطور الحضارات واكتشاف الدول والقارات، وتعامل الناس فيما بينهم من كل أقطاب العالم، أصبح إجباريا الاتفاق على أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا، لذا أصبحت دول العالم تتشارك بين بعضها البعض منشأة بذلك مجموعةً من العلاقات الاقتصاديّة المتنوّعة، التي تبلورت بناء على التّجارة الخارجيّة، وذلك بسبب فرض تأثيرها على الأسواق التجارية المحلية والعالمية، كما ساهمت التغيُّرات في الأسعار الخاصّة بالتّبادل التجاريّ الدوليّ في تعزيز فكرة التّجارة بين الدُّول؛ لتحقيق الأرباح الماليّة، ومن الممكن تلخيص أسباب ظهور التّجارة الخارجيّة في الحاجة إلى وجود علاقات اقتصادية خارجية نتيجة عدم تكافؤ توزيع الموارد التي تُشكل العناصر الإنتاجيّة بين دول العالم، حيث إنّ هذه الفروقات بين الدول تؤدّي إلى اختلافٍ قدراتها على توفير الخدمات والسِّلع، وتُؤثّر الحاجة هنا على رغبات الدول في الحصول على المنتجات؛ وذلك عن طريق استيرادها بالاعتماد على صادرات فائض إنتاج الدول الأُخرى؛ لذلك تُساعد التّجارة الخارجيّة كُلّ دولةٍ على الاستفادة من مواردها بكفاءة. من جانبه التخصص الدولي هو التخصُّص المرتبط بعدّةِ جوانبٍ، مما ينتج عنه عدم استطاعتها الاعتماد على ذاتها بشكل كلي في توفير حاجات سُكّانها؛ نتيجةً لتوزيع الثروات غير العادل بينها؛ ممّا يؤدّي إلى ضرورةِ تخصُّص كلّ دولةٍ في إنتاج أنواع معيّنة من السّلع، متوافقة مع إمكانيّاتها وطبيعتها وظروفها الاقتصاديّة؛ ويطلق على هذه القاعدة الاقتصاديّة اسم الميّزة النسبيّة، التي اعتمد ظهورها على الاختلاف بين تكاليف نتاجها. ضف إلى ذلك التباين في مستويات استخدام تكنولوجيا الإنتاج بين الدول التبايُن في مستويات استخدام تكنولوجيا الإنتاج بين الدول هو الاختلاف والتفاوت في استخدام موارد الاقتصاد. تعزيز التعاون في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية تعزيز وخصوصاً في الظروف الاقتصادية الاستثنائية؛ ممّا يؤدّي إلى تقلّص حجم التعامل الاقتصاديّ الذي تنتج عنه قلّة العلاقات والروابط بين الدول، أمّا في الظروف الاقتصاديّة العاديّة وضمن أجواء التعاملات الطبيعيّة، فيُساهم التعاون الدوليّ بكافّة أنواعه وفي جميع المجالات بتقديم دورٍ مُهمٍّ.

المبحث الأول:مفهوم التجارة الدولية

سنحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى مفهوم التجارية الدولية ونظرياتها ثم إلى أثرها في النمو الاقتصادي الوطني والدولي.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن اتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً.

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1].

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[2]، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:

– التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

---

[1]حمدي عبد العظيم: إقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000، القاهرة، ص 13.

[2]عادل أحمد حشيش: أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 12.

– اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

– التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

– وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية

– اختلاف طرق النقل، حيث أن 90 % من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية.

– اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق...إلخ.

– صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

– اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

- **المعنى الضيق**: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

– الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

- **المعنى الواسع**: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة.

– الصادرات والواردات غير المنظورة.

– الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

– الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية".

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها:"عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى "الواردات" أو خارجة منها وتسمى "الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى ، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بـ "الصادرات غير المنظورة"، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ "الواردات غير المنظورة"[1].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية[2]

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1) المجال الاقتصادي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

---

[1] مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 19

2 يجدر التذكير أن التجارة الخارجية تخص علاقة البلد الواحد خارجيا مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول، أما التجارة الدولية فتخص التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين دول العالم بصفة عامة.

– تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

– نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

2) المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

– زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

– تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.

– الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

– إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.

– التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

3) المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

– تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

– إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

– العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها

قبل الحديث عن العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها يجدر التذكر على أن نشاط التجارية الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء يتعرض لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى بـ " السياسة التجارية ". ونظرا لأهميتها في موضوع بحثنا ارتئينا ذكرها هنا فقط والتطرق إليها تفصيلا في الفصل الثالث.

فبالرغم من أن نشاطات التجارة الخارجية تخضع للسياسات التجارية التي تحكمها، إلا أنها تتأثر كذلك بالعديد من العوامل، كما قد تواجه جملة من المخاطر تحد من توسعها، وفيما يلي سنحاول التعرف على أهمها في هذا المبحث.

1. **العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية**

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

أ. عوامل طبيعية

1)سوء توزيع الموارد الطبيعية: بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية، أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي، لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي[1].

[1] زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 48.

2)حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها: والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير[1].

3)المناخ: المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية.

ب. عوامل اقتصادية

1)التكاليف والأسعار: بمعنى مدى ما يكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2)الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

3)التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

[1] مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996، ص 79.

4)التمويل: إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل، فإذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

5)الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

6)الرواج والكساد الاقتصادي: فالرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.

7)نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا.

ج. عوامل أخرى

1)الظروف السياسية: يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.

2)الإجراءات الإدارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك، وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.

3)القوانين والتشريعات:تخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي.

4)الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات.

5)اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

2. مخاطر التجارة الخارجية

إن النشاطات الاقتصادية المتزايدة والتي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر، ويمكن تعريف الخطر"أنه الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل والقصير"[1].

هذه المخاطر لا يكون مصدرها المتعاقدين فقط، بل كذلك الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدين، وفيما يلي سوف نعرض أهم هده المخاطر:

أ. **خطر عدم التسديد:** وهو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتان:

- المستورد غير قادر على تطبيق ما عليه من التزامات في العقد.
- المستورد يرفض الدفع بدون أي سبب شرعي.

[1] طلعة أسعد عبد الحميد: إدارة فعالة لخدمات البنوك الشاملة، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 227.

فالحالة الأولى تعني عدم إمكانية المستورد على الدفع،والحالة الثانية هي رفض المشتري تطبيق العقد وعليه يقسم خطر عدم التسديد إلى:

1) **خطر العجز البسيط**: هو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الاستحقاق، في هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى " الأجل المشكل للكارثة " وهي عادة ستة أشهر، هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.

2) **خطر عدم القدرة على الوفاء**: راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكن له تنفيذ التزاماته، وهذا يكون في حالة الاعتراف قانونيا بإفلاس المشتري.

3) **خطر الصرف**: يعرف خطر الصرف بأنه "الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية"[1].

ويترجم خطر الصرف بإحدى حالتين: ربح أو خسارة، مخاطر الصرف المقصودة هنا هي بالطبع خسارة سعر الصرف، التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد.

- **خطر الصرف بالنسبة للمستورد**: المستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

- **خطر الصرف بالنسبة للمصدر**: يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم الدفع بعملة أجنبية، فإذا انخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر، فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الاتفاق عليها وبالتالي سيتحمل خسارة الصرف.

ب. **الخطر الاقتصادي**: وهو خطر متعلق بتطور الوضعية الاقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة[2]، مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم

[1]Paule Grand Jean: change et gestion des risques de change, les éditions Chihab, paris, 1995, P 12.

[2]Sylvie Decoussergues: gestion de la banque, Dunod, Paris, 1996, P 191.

الضرورية للسلع الموجهة للتصدير، حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

ج. **المخاطر السياسية والمشابهة لها**: وهي بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ولكن في الحقيقة، كلمة المخاطر السياسية تغطي مجالا واسعا مثل عجز المدين العمومي، خطر الكوارث، خطر عدم التحويل...إلخ.

د. **خطر الكوارث**: تنقسم عادة إلى فئتين، تلك الناتجة من أعمال الإنسان، وتلك الناتجة من الكوارث الطبيعية، من بين هذه الأخيرة هناك الفيضانات، الزلازل، البراكين، وهذه الظواهر نادرة لكن متوقعة، ومن بين المخاطر الناتجة عن الإنسان هناك الحروب الأهلية، الثورات....

هـ. **قرارات حكومية**: يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد، من بين هذه القرارات:

- نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد، وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.
- إلغاء رخص الاستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.
- رفض التعامل مع بلد معين.

و. **خطر عدم التحويل**: يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها، ويكون نتيجة ظروف سياسية، أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج[1].

المبحث الثاني:نظريات التجارة الدولية

المطلب الأول: النظريات التقليدية للتجارة الدولية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف النظريات المفسرة لهيكل التبادل الدولي، أي طبيعة المنتجات المستوردة والمصدرة من طرف مختلف البلدان، والقوى التي تدفع كل بلد إلى التخصص، والدافع من

[1] محمد خالد الحريري: الإقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص 202.

إنتاج سلع معينة بنسب تفوق استهلاكها وإلى تلبية حاجيات بلدان أخرى، وذلك بترك جزئيا أو كليا نشطات اقتصادية معينة، مع الحصول على إيجابيات التخصص، وبتفسير التقسيم الدولي للعمل الناتج عنها، وكذا تحديد الأسعار على المستوى الدولي، وتطور وآثار التجارة الدولية والتخصص على كل من النمو الاقتصادي العائدات، الأرباح، الأجور، الاستهلاك والرفاهية لمختلف البلدان والطبقات الاجتماعية، الناتجة عنها، والعلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والتطور الاقتصادي بصفة عامة، وهذا بالمرور بالنظرية الكلاسيكية التقليدية (المعتمدة على التفوق الناتج عن مختلف التكاليف، ثم نتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية التي قامت بإعادة صياغة تفسير "دافيد ريكاردو" باستعمال أدوات الاقتصاد الجزئي باعتمادها على المنفعة في التفسير، وهذا من أجل تجاوز التناقض الموجود بين الأسعار المحددة بقيم حقيقية على المستوى الدولي، ثم نتطرق إلى نظرية "هيكشر وأولين" اللذان يرجعان وجود التبادل إلى إيرادات عوامل الانتاج، بعد التطرق إلى هذه النظريات نتطرق إلى النظرة الحديثة في تفسير التجارة الدولية والمتمثلة في إدخال اقتصاديات الحجم ودورة المنتوج والتي وضع أصولها كل من "فيرون" و "بوسنر" و"كروجمان".

أولا: النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع عن حرية التبادل التجاري عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول فائض في ميزانها التجاري وبتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

1. نظرية النفقات المطلقة

أ. عرض النظرية

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي "آدام سميث"، الذي يعتمد في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، فهذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة التخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الانتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض انتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل يسمح بزيادة وزن نمو رأس المال، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الانتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وان الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الانتاج.

ب. حجج سميث في التجارة الدولية

من أجل تبيان الآثار الايجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام "آدام سميث" بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني وبخفض تكاليف وأسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لرأس المال، والذي بدوره، يعجل بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك شبه "آدام سميث" البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس العائلة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، وبشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن يبيعها، فعلى كل رب عائلة عدم انتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلا من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا قيمة مطلقة فيها.

ج. حدود نظرية النفقات المطلقة

لميعرف "آدام سميث" ثروة الأمم بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة كما عرفها التجاريين، بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الانتاجية، وهذا لا يتم إلا عن طريق الحرية الاقتصادية، وأن دور الدولة محدود ينحصر في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة.

تفسر عموما نظرية النفقات المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية وبصفة خاصة تجارة الدول النامية، والمتمثلة عموما في السلع ذات السهولة في الإنتاج والمستقلة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية[1]. نظرية النفقات المطلقة حدودا من أبرزها أنها لا تعطي أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذلك لم يفرق "آدام سميث" بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث قام المفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" بالتفريق بينهما[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تفسر وتركز على الميزة التي نتلقاها عند التبادل مقارنة بعدم التبادل، وأن التخصص ممكن في حالة التفوق المطلق، وفي الحالة المعاكسة لم تتمكن هذه النظرية في التأكيد على ضرورة وجود التبادل، والنظرية التي قامت بتفسير هذه الحالة هي نظرية النفقات النسبية.

[1] René Sandretto, Le commerce international, Armondcollin éditeur, Paris, 1995. P 212.

[2] Jean-Louis Mucchielli, Principes d'économie internationale, Volume 1, Ed Economica, Paris, 1987.

2.نظرية النفقات النسبية

أ. تفسير "دافيد ريكاردو"

تعود نظرية النفقات النسبية للمفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" حيث، وحسبه، كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية، ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الانتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الانتاج هو العمل، بل توجد عوامل كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعامل كامن، وأن دوال الانتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة، أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين العوامل، وأنه لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الانتاج داخل كل بلد، بينما هذه الأخيرة (أي عوامل الإنتاج) لا يمكن أن تتنقل من بلد لآخر وتتنافس فيما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة، وأن الانتاج بكميات ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الانتاج خاضع إلى قانون الغلة، ومن أجل تبسيط هذه النظرية أخذ "دافيد ريكاردو" حالة بلدين وسلعتين، فيقوم البلد الذي لديه ميزة نسبية في سلعة معينة بتصديرها بينما يقوم بالاستيراد من البلد الآخر السلع التي ليس له فيها ميزة نسبية.

ب. النتائج الأساسية لهذه النظرية

تقود هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية، متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، بين نموذج "ريكاردو" كذلك أن سياسة تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية. أن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث أن اختفاء

كل الصناعات لبلد معين، ما عدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها هذا البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها[1].

ج. الانتقادات الموجهة للنظرية

لقد حاول "دافيد ريكاردو" الاقتراب من الواقع، ولكن رغم ذلك فإنه انتقد كثيرا، ومن بين الانتقادات التي وجهت له هي بساطته في عرض النظرية، حيث فيما يخص عدم انتقال عوامل الانتاج، خاصة رأس المال، غير محققة في الواقع، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض نفقة الانتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار، دون أن ننسى الدور الذي تلعبه نفقة النقل في تحديد التبادل الدولي والتي أهملت، أما فيما يخص الفكرة الجوهرية المتعلقة بنفقة الانتاج، فإنها انتقدت حيث أنها أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل، بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع.

د. التحولات الحديثة لنظرية النفقات النسبية

تزول المخاوف المتعلقة بزوال الصناعات الأخرى، إذا قمنا بتفسير نظرية النفقات النسبية في حالة القيام بالتجارة الدولية بعدة سلع، وبإدخال دوال إنتاج غير خطية وهذا بدون أن نتخلى على أساس هذه النظرية المتعلقة بالنفقات النسبية وعليه لا نتحصل على التخصص الكلي، ولكن رغم ذلك فإن هذه النظرية تبقى صالحة في حالة الدول التي لا تصدر إلا عدد قليل من السلع ولنذكر على سبيل المثال دول الخليج والتي لا يمكن أن تكون أكثر ثراء بدون وجود التجارة الدولية.

3.نظرية القيم الدولية

أ. عرض النظرية

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو–ميل" وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دافيد ريكاردو"، بالإضافة إلى هذه الأخيرة، قام "جون ستيوارت ميل"

[1]Patrick.A.Messerlin, Commerce international, Presses Universitaires de France, Paris,1998, p42-p47

بإدخال عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى "ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.

ب. محددات معدل التبادل

يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدواتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى، ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.

ج. حدود النظرية

لم تتمكن هذه النظريات من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها، بالإضافة إلى ذلك فإن فكرة أن التبادل بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة طلب البلد الصغير، بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما في الحالة

العكسية فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن اتباعه من المفروض أن يؤدي إلى وجود دول غير متطورة[1].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى وبروز النظرية النيوكلاسيكية، إلا أن المرحلة الأولى لهذه الأخيرة ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور.

1. نظرية نفقة الاختيار

أ. إطار تحليل نفقة الاختيار

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، من مقارنة العرض والطلب في كل بلد، وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل، وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى، إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى، وبالتالي فإن حدود امكانيات الانتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم.

ب. وصف نظرية نفقة الاختيار

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي "هابلر " (1936)، حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن

[1] Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition 2000, p p 25-26

مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة في أحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

حسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحالة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها، تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع، وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الدولية، وقد استخدم "هابلر" ما يسمى بمنحنيات السواء لتفسير هذه الأخيرة[1]. إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معا، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل[2].

2. نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

أ. سبب اختلاف تكاليف الفرصة البديلة

يعتبر كل من "هيكشر وأولين" من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج، حيث يندرج عملهما في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد لآخر. تعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلى "هيكشر"، والذي يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، ويشير "هيكشر" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة

[1] منحنى السواء: هو منحنى يظهر كل التوليفات الفنية بين عنصري الانتاج (العمل ورأس المال) للحصول على مستوى معين أو حجم معين من الناتج، حيث يكون حجم هذا الناتج ثابتا.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص 53-54.

دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوفيق الإنتاجي هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون نفسها في نفس الوقت، وبالتالي فإن التكاليف النسبية لا يمكن ان تتغير في الدولتين. يقوم "أولين" بتطوير أفكار "هيكشر" بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، وتعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.

ب. مفهوم النظرية النسبية لعوامل الإنتاج

تفسر هذه النظرية سبب تصدير أو استيراد سلعةمعينة من طرف بلد ما، باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال...) المستعملة في إنتاج السلعة الداخلة في التبادل، أي أن كل بلد يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي سعرها أرخص نسبيا، ويستورد السلعة التي تحتاج في إنتاجها عامل الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي، وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل، وباستيراد السلعة كثيفة رأس المال، وعليه يقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير تلك السلعة، أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل راس المال يقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال وتصديرها والتخصص فيها جزئيا.

المطلب الثاني:الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية[1]

إن نظرية هيكشر أولين في التجارة الدولية قد اعتمدت على فرضيات في غاية البساطة تمثلت في وجود دولتين وسلعتين وعاملين إنتاجيين ، لذا فان هذه النظرية قد تصلح لتحليل حالات محدودة كالتبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية، لكن ذلك لا يصدق على حالات التبادل التجاري واسعة النطاق بين الدول المتقدمة بعضها مع البعض الآخر وهي دول متشابهة في وفرة الموارد الاقتصادية، الأمر الذي دفع الاقتصاديين للبحث عن نموذج بديل عن نموذج هيكشراوهلن،

[1] خالد حسين علي المرزوك ،الاساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل العراق، 2010.

إلا إن تلك المحاولات لازالت عبارة عن مقاربات نظرية في طور التكون ولم ترق الى مستوى النظرية العلمية البديلة لها ، ومن هذه المقاربات ما يأتي :

- التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج
- التجارة الدولية على أساس وفورات الحجم
- التجارة الدولية على أساس الفجوة التكنولوجية
- التجارة الدولية على أساس دورة المنتَج

أولا: التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج

ان مفهوم تنوع الإنتاج يقصد به تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة من حيث الشكل أو اللون أو التغليف أو الوزن أو الحجم أو المتانة والقوة، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلا أنها تتشابه في المضمون، أي السلع أو الخدمات المتمايزة بعضها مع البعض الآخر، ولكنها تصنف تحت الصنف ذاته. وعادة ما تستخدم المشاريع علامات مميزة للأنواع التي تنتجها من السلعة ذاتها، وهذا ما يميز السلع المتداولة حاليا في التجارة الدولية الحديثة وهو أكثر انتشارا من التجارة بالسلع المتجانسة. ومن الأمثلة على الإنتاج المنوع من السلعة صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات، بل والمواد الكيميائية والأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وغيرها. ومن خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة للتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي الى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا.

وعندما أزيلت الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة عام 1967، وجد (بيلا بلاسا) إن حجم التجارة بين الدول الأوربية قد ارتفع وأن معظم الزيادة في التجارة كان من نصيب الإنتاج المنوع الذي ينتمي الى صناعة واحدة، فكانت السيارات الألمانية يجري مبادلتها بالسيارات الايطالية مثلا أو مبادلة الغسالات الفرنسية بالغسالات الانجليزية أو ما شابه ذلك. وقد بلغت نسبة التجارة بالإنتاج المنوع حوالي 50% من التجارة الدولية، ومما يذكر

في هذا الصدد إن منتجات البلدان النامية تفتقد الى هذه الميزة في التنوع الإنتاجي للسلعة الواحدة إذ أن اغلب منتجاتها الزراعية أو الأولية أو الاستخراجية غالبا ما تكون متجانسة ولا تتميز بمبادلة منتجات دولة نامية بمنتجات أخرى من نفس الصناعة.

ثانيا: التجارة الدولية على أساس وفورات الحجم

بنيت نظرية "هيكشر أولين" على مجموعة من الفرضيات كان إحداها هو أن إنتاج كلا السلعتين وفي كلا البلدين إنما يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم، أي زيادة الإنتاج بنفس النسبة التي تزيد فيها عوامل الإنتاج، فإذا ازدادت المدخلات بنسبة 25 % فان المخرجات سوف تزداد بنسبة 25% أيضا.

أما عندما يكون الإنتاج تحت ظروف تزايد الغلة (غلة الحجم المتزايدة) فان التبادل التجاري بين البلدين سيكون مفيدا، حتى وإن كانت الظروف المحيطة بإنتاج كلا الدولتين متشابهة. إذ أن الغلة المتزايدة (أي الغلة التي يكون فيها نسبة زيادة المخرجات أكبر من نسبة زيادة المدخلات)، قد تحدث في العمليات الإنتاجية الكبيرة الحجم والتي تساعد على تقسيم أكبر للعمل وكذلك على التخصص، إذ يقوم كل عامل بالعمل على جزء صغير من العمل ويقوم بتكراره مرات عديدة في اليوم الواحد مما يكسبه خبرة كبيرة وإتقان دقيق لعمله يساعده في رفع إنتاجيته بشكل ملحوظ، كما إن الإنتاج الكبير الحجم يساعد على استخدام كمائن كبيرة وعالية الإنتاجية وذات كفاءة عالية.

ويقصد بوفورات غلة الحجم إحدى المفهومين الآتيين:

إما وفورات داخلية، أي التي تعتمد على حجم المشروع وهذه تساعد على خفض التكاليف من إحدى الأوجه الآتية:

1- استخدام مكائن حديثة ومتطورة؛

2- شراء كميات كبيرة من المواد الأولية و بأسعار جملة متدنية؛

3- زيادة التخصص؛

4- تقسيم أكبر للعمل،

أو تكون وفورات الحجم خارجية وفيها لا تستطيع المنشأة لوحدها التأثير على متوسط تكلفة الإنتاج، بل تعتمد في ذلك على القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الصناعة، والذي بدوره يقوم ببعض النشاطات والأعمال والخدمات التي تستفيد منها المنشأة المعنية في خفض متوسط تكاليف إنتاجها، من خلال مثلا تدريب العمال ورفع كفاءتهم في ورش متخصصة، أو ابتكار طرق إنتاجية حديثة، أو تطوير المهارات المتعلقة بالصناعة المعينة، أو تدعيم وتطوير البني التحتية التي تحتاج إليها هذه الصناعة ، فكلما ازداد نشاط القطاع الصناعي في مجال معين كلما ساعد ذلك على استفادة المشروعات من نفس الصناعة من الوفورات الخارجية.

إن تقسيم الوفورات الى داخلية وخارجية يحظى باهتمام الشركات ، لأن وفورات الحجم الداخلية لا تتناغم مع سوق المنافسة التامة، التي تتصف بكثرة البائعين والمشترين، وبذلك فلا يستطيع أي منهم التأثير في السعر السائد في السوق، كما أن جميع المنتجات المطروحة في السوق متجانسة فليس هنالك ميزة لبائع على آخر، ويكون الدخول والخروج من السوق متاحا للجميع الأمر الذي يجعل الأرباح قد تصل الى الصفر، ولكن إذا كان الإنتاج في إحدى الشركات يتميز بظاهرة وفورات الحجم الخارجية، فان هذه الشركة تستطيع خفض متوسط تكاليفها الإنتاجية لكي تكون تكلفة إنتاج السلعة أقل من السعر السائد في سوق المنافسة التامة وذلك بزيادة كمية الإنتاج وتوليد الربح لأنها تستطيع بيع كامل إنتاجها في سوق المنافسة التامة.

وقد ميز الكاتب السويدي Linder في دراسة بعنوان (مقال في التجارة والتمويل) عام 1961 لتفسير حجم التجارة بين البلدان المتقدمة المتماثلة في امتلاك عناصر الإنتاج، ميز بين تجارة السلع الصناعية وبين تجارة المواد الأولية، وأوضح أن تجارة المنتجات المصنعة تحدث بين دول متشابهة في وفرة عناصر الإنتاج وغالبا ما تكون دولا متقدمة وصناعتها متقدمة كذلك، في حين أن تجارة المواد الأولية تحدث بين دول نامية أو متخلفة وبين دول صناعية متقدمة، والسبب كما هو واضح أن المواد الأولية متوفرة في الدول النامية بكثرة وان حاجة هذه الدول إليها معدومة أو قليلة وعلى العكس من ذلك أن

الدول الصناعية غالبا ما تكون مفتقرة الى المواد الأولية وفي نفس الوقت فان صناعتها بحاجة ماسة الى هذه المواد الأولية وهذا لا يتعارض مع نظرية هيكشر أولين.

إلا أن تطور صادرات المواد الصناعية (السلع المصنعة)، كما يقول ليندر يعتمد على الطلب الداخلي، وهو ما يطلق عليه بـ (الطلب الممثَّل) الذي له دور كبير في تحديد الميزة النسبية لسلع التصدير من خلال ما يأتي:

- توسع السوق: إذ بوجود الطلب المحلي فان المنتجين يقومون بالإنتاج لغرض سد حاجة هذا الطلب المحلي، ثم يستطيع هذا المنتج استخدام تكنولوجيا حديثة لغرض زيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- مثالية السوق المحلية لحل الكثير من مشكلات المنتجين وتطوير أنواع جديدة من السلع وذلك بسبب الارتباط والتواصل بين المنتجين وبين المستهلكين.
- إن زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا قد تقود الى تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية والتي بدورها تستطيع خلق قدرة تنافسية في الأسواق العالمية.

تنص فرضية ليندر على أن البلدان إنما تقوم بتصدير السلع التي يكون لها أسواق محلية كبيرة ويقبل على شراءها غالبية المستهلكين المحليين وبذلك فان المنتجين سوف يكتسبون الخبرة والكفاءة بالإنتاج التي تؤهلهم لتصديرها الى الخارج. إلا أن هذه الفرضية قد أثبتت صحتها في الدولة التي ينتسب إليها ولكنها لم تستطع اجتياز الاختبار في بلدان أخرى تقوم بتصدير سلع الى الخارج ليس لها أي سوق محلية، مثل تصدير الصين لبعض الملابس العربية كالعقال واليشماغ والدشداشة، أو تصدير اليابان (التي لا تدين بالمسيحية) لشجرة الميلاد الصناعية بطاقات الأعياد الى الدول الأوربية مثلا.

ثالثا: التجارة الدولية على أساس الفجوات التكنولوجية

بدأت التكنولوجيا منذ زمن ليس بالقصير باحتلال مركز مهم في تسلسل الأسباب التي تمنح الدولة ميزة نسبية في إنتاج بعض أنواع السلع، فلم يقتصر الدور فقط على توافر عناصر الإنتاج التقليدية (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) بل أضيف إليها اليوم عنصرا مهما هو (التكنولوجيا) التي أصبح

دورها كبيرا في تحديد حجم واتجاهات التجارة الدولية نظرا لاختلاف الدول بعضها مع البعض الآخر في المستوى التكنولوجي وخاصة في القطاع الصناعي، وبموجب هذا الأساس في التجارة الدولية (الفجوة التكنولوجية)، فان الدول المختلفة تقوم بعقد صفقات تجارية كبيرة بينها لتزويد بعضها البعض بأنواع المنتجات الجديدة، أو بطرق إنتاجية حديثة، إذ أن قوانين حقوق الملكية الفكرية تعطي الدولة المخترعة أو الشركة المخترعة للسلعة الجديدة أو طريقة الانتاج الجديدة احتكارا مؤقتا لإنتاجها لا يجوز للآخرين تقليدها أو إعادة إنتاجها الا بعد حين من الزمن تحدده اتفاقات الملكية الفكرية لبراءات الاختراع، أو قيام الدولة أو الشركة الأخرى بشراء حق الامتياز من الدولة أو الشركة صاحبة الاختراع (صاحبة الامتياز). وتنشط الدولة صاحبة الاختراع أو الدولة صاحبة الامتياز بتصدير السلعة (أو الفكرة أو الكتاب الجديد) إلى الدول الأخرى طيلة المدة التي تؤمنها لها القوانين الدولية ذات الصلة.

وتعد الولايات المتحدة من اكبر الدول في براءات الاختراع وعليه فإنها تقوم باحتكار تصدير العديد من السلع الجديدة ذات المستوى التكنولوجي الرفيع Hi–Tec سنويا، ولكن بعد مرور المدة المحددة لحماية المنتج الجديد يكون المنتجين الآخرين قد تعرفوا على طريقة إنتاجه وعلى التقنيات الخاصة بإنتاجه فيبدؤون بإنتاجه لأسواقهم المحلية أولا ثم إلى أسواق الدول الأخرى، بل قد يقومون بتصديره الى الولايات المتحدة نفسها عندما يتوقف المنتجون الأميركيون عن إنتاجها والتوجه لإنتاج منتجات أحدث اعتمادا على براءات اختراع أحدث وهكذا تنشط عندئذ التجارة الدولية. إلا أن ما يؤخذ على هذا النموذج هو عدم توضيحه للأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه الفجوات التكنولوجية بين الدول المختلفة.

رابعا: التجارة الدولية على أساس دورة المنتج

يعد نموذج دورة المنتج أوسع انتشارا وأعم من نموذج الفجوة التكنولوجية، وقد قام بتطوير هذا النموذج كل من بوزنرPosner و فيرنون Vernon، فقد أوضح بوزنر أن التجديد (أي إنتاج سلعة جديدة أو استخدام طريقة إنتاجية جديدة) قد يولد ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة سيكون باستطاعتها الاستفادة من هذه الميزة في توسيع صادراتها إلى الأسواق الدولية طالما بقيت هذه

الميزة بعيدة عن التقليد وطرح المنتجات المماثلة الى السوق الدولية، ولكن بوزنر لم يبحث عن الكيفية التي بموجبها سيتحقق ذلك في هذه الدولة أو تلك .

لذلك فقد حاول فيرنون الإجابة عن هذا التساؤل في مقال له نشر عام 1966، واستخدم في تحليله السلع التي تسمح باستبدال العمل محل رأس المال أو بالعكس والتي تنتجها الولايات المتحدة، وقد وضع إسما لنموذجه تحت عنوان (دورة المنتج) أو دورة حياة المنتَج، فالمنتَج، أي منتج، يكون جديدا في البداية في أسواق الولايات المتحدة ويصبح كثير الاستعمال ثم ينتشر ويجذب انتباه الناس إليه في الدول الصناعية الأخرى وتكون الولايات المتحدة مصدّرا لهذا المنتج.

بعد أن ينمو الطلب الأجنبي على هذا المنتج وتصل مبيعات الولايات المتحدة منه الى مستوىً عالٍ وكافٍ، عندئذٍ سوف يغري ذلك الشركات الأجنبية (غير الأميركية) في الشروع بإنتاج هذا المنتَج وتصديره بعد أن يصبح نمطيا في الولايات المتحدة وتبدأ صادراتها منه بالانخفاض لتقوم الدول الأخرى بإنتاجه وتصديره، بعد أن تتمكن هذه الشركات من فهم العملية الإنتاجية له فهما كاملاً وخفض تكلفة إنتاجه لديها عن طريق زيادة الإنتاج منه، ومن المحتمل إن تقوم هذه الشركات الأجنبية بإعادة تصدير المنتج (أي نوع المنتج) الى الولايات المتحدة نفسها وها يمثل نهاية دورة حياة المنتج لتلك السلعة لتبدأ سلعه أخرى بالأدوار نفسها، فالتوسع في إنتاج السيارات في الدول النامية مثل دول آسيا وأميركا اللاتينية على سبيل المثال، هو أمر يدعو الى التفكير بان صناعة السيارات أوشكت للتحول الى صناعة نمطية (تقليدية) بينما كان إنتاجها في السابق مقتصرا على الدول الصناعية المتقدمة.

قد ميّز فيرنون بين أربع مراحل لدورة حياة المنتج هي:

1) مرحلة الإنتاج الجديد: وفي هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدءان في الولايات المتحدة، وبيعه في أسواقها.

2) مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد: مما يؤدي الى زيادة صادرات الولايات المتحدة من المنتج الجديد.

3) مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه الى أسواقها المحلية والأسواق القريبة وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الأميركية له.

4) مرحلة قيام الولايات المتحدة الأميركية باستيراده من الدول التي أصبحت منتجا كبيرا له وبأسعار تنافس الأسعار الأميركية، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج.

لابد هنا من الإشارة الى أن دورة حياة كل منتج تختلف عن مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعا لنوع المنتج ومدة حمايته الفكرية وسرعة التعرف على طريقة إنتاجه وتكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه وغير ذلك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج.

المبحث الثالث:علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

لقد تطرقت الأدبيات الاقتصادية بشكل كبير لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، وحقيقة أن التجارة الخارجية تفيد الدول عامة والنامية منها على وجه أخص من خلال إتاحة امكانية الرفع من مداخيلها من العملة الصعبة، زيادة على أن التوجه الخارجي يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد. وفي هذا المطلب سنورد أهم الجوانب التي تربط العلاقة ما بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

ما من شك أن التوسع في التجارة مع العالم الخارجي ينطوي على جملة من الآثار على الوضع الاقتصادي للدول. وأن هذه الآثار قد تكون إيجابية تزيد من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للعلمية التنموية، كما يمكن أن تكون سلبية مما يستوجب اتباع جملة من الإجراءات بغرض تفعيل دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

أولا: أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية

إن أهمية التجارة الخارجية كنشاط اقتصادي تتأكد من كون أن التجارة الخارجية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، فالظروف الاقتصادية الدولية لها دور بارز في التأثير على النمو، ومن بين أبرز تأثيرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

1. إذا كان ولابد من إقامة المشاريع الاستثمارية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة ومن ثم توليد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. فإن التجارية الخارجية من خلال الاستيراد، تلعب دورا كبيرا من حيث توفير رؤوس الاموال الانتاجية (من آلات ومعدات ومكائن...الخ) وكذا المنتجات نصف المصنعة التي تستعمل في إقامة هذه المشروعات، والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني. ويلاحظ أن الدول النامية عادة ما تشهد ارتفاعا في وارداتها من هذه السلع الرأسمالية ونصف المصنعة لعدم القدرة على انتاجها محليا، ولكون غالبية هذه الصناعات تركيبية.

2. تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الانتاج والدخول، والذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وأن الطاقة الانتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.

3. تعمل التجارة الخارجية (ومن خلال الاستيراد دائما) على توفير متطلبات السكان من المنتجات الغذائية الناجمة عن انخفاض انتاجها محليا، بسبب هجرة العمالة للقطاع الزراعي نحو القطاعات الاخرى، خاصة الصناعية والخدماتية التي تتطور يوما بفعل البرامج التنموية المطبقة.

4. إن أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قد يكون سلاحا ذو حدين، وقد يُحُدُّ منه أكثر مما يساهم في رفعه. فالنمو الاقتصادي وما يرافق معه من تحسن نسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي تحسن المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية، قد تؤدي إلى ظهور أنماط ذات نزعة استهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل، وهذا يكون كنتيجة للتطور الكمي والنوعي في الإعلان بكافة وسائله وأشكاله. وأمام هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر مع هذا النهج من

قبل الدول المتقدمة، لأن إغراق أسواق الدول النامية بالسلع المختلفة تضعف من الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية وبالتالي تتراجع معدلات النمو.

5. إن الامكانية التي تتيحها التجارة الخارجية من خلال التوسع في النشاط الانتاجي للمؤسسات المحلية، بفضل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية يساهم بشكل أفضل في الرفع من الناتج الوطني الاجمالي، وبماديات أوسع تفوق وبكثير تلك الانجازات التي كانت لتتحقق فيما لو تم الاعتماد على السوق المحلي. فتوسيع الانتاج يمكن المؤسسات المحلية العاملة من الاستفادة من وفورات الحجم التي لا يمكن أن يوفرها السوق المحلي في الدول النامية، والذي يعرف بضيقه كنتيجة لانخفاض الحجوم السكانية وضعف القدرة الشرائية. كما تستفيد هذه المؤسسات من تحسن مداخيلها بتطوير قدراتها باعتماد بحوث التطوير، كما تستخدمها في استقطاب القدرات الإدارية والتنظيمية الحديثة وهو ما ينعكس على معدلات النمو في الأمد المتوسط والطويل.

ثانيا: التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي

كما أن للتجارة الخارجية آثارا إيجابية ذات أهمية على معدلات النمو الاقتصادي، قد تتسبب ذات الأداة في التخفيض من هذه المعدلات وشلها، وذلك عبر جملة من التبعات من خلال مزاولة العلاقة التجارية مع العالم الخارجي، يتمثل أهم هذه التبعات فيما يلي:

1. قد تعمل التجارة الخارجية على استيراد التضخم من خلال الواردات، في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية. إما عن طريق الواردات الاستهلاكية، بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين، وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية من جديد وعليه تتأثر الادخارات، وبالتالي الاستثمارات، ومن ثم يتراجع الناتج الوطني، وتقل معدلات النمو الاقتصادي. أو قد تكون هذه الواردات من السلع الاستثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الاستثمارية وتقل ربحيتها، وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

2. قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة والتي تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات

الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تتسبب في إعاقة النمو. فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار إيجابية لصالح الدول المتقدمة في تعاملاتها مع الدول النامية.

3. تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا، وتحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد. وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة، من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع بفعل الصناعة التحويلية. خاصة وأن القيمة المضافة المتولدة بفعل تصنيع المواد الأولية تفوق وبكثير القيمة المضافة المتولدة في الانتاج الأولي ذاته. يضاف إلى هذه الخسائر أن الدول النامية تعيد استيراد المواد المصنعة نهائيا من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، فتتحقق وللمرة الثانية الخسارة للدول النامية، وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي يفترض توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الانتاج وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي

نسعى في هذا المطلب إلى طرح المناقشات الحادثة بين المتفائلين بخصوص التجارة أي أنصار حرية التجارة، والمتشائمين الذين يرون في تقييد التجارة وحماية الانتاج الوطني السبيل الأمثل للدول النامية. ثم التأكيد على ضرورة التوجه نحو الخارج كسياسة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال التعرض للمدخلين الفلسفيين لسياسات التنمية، ابتداء بالنظرة المعتمدة على الخارج (استراتيجية تنمية الصادرات)، من خلال إبراز أهم مرتكزات هذه النظرة وطرح آراء المؤيدين لهذه النظرة، ثم استعراض النظرة المعتمدة على الداخل وآراء المناصرين (استراتيجية إحلال الواردات)، ثم بعد ذلك إجراء مقارنة بين وجهتي النظر والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، مع إبراز أي النظرتين كانت أكثر نجاعة من خلال التجارب العالمية، وعلاقة ذلك مع الظروف والمستجدات العالمية الراهنة.

أولا: استراتيجية تشجيع الصادرات

إن عرض الصادرات سواء من المواد الأولية الخام أو من المنتجات التامة الصنع يعد من المكونات الأساسية لأي سياسة تنموية تنتجها الدول. فالدول المستعمَرة في كل من افريقيا وآسيا تعد من المناطق الأولية التي راهنت على التطلع نحو الخارج، وذلك من خلال مناجمها المملوكة للأجانب إضافة إلى مقدراتها الزراعية، ولهذا فهذه النظرة كانت في بادئ الأمر كرد فعل لهيكل اقتصادي يمتلك مؤسساته وأراضيه أجنبي، وكرد فعل أيضا في مقام ثان لتحيز تصنيعي لهذه الدول في سنوات الخمسينيات والستينيات. فقد كان التركيز ينصب أولا على إنتاج منتجات تامة الاستهلاك المحلي ثم بعد ذلك محاولة تصدير الفائض إلى العالم الخارجي.

ومن هنا سنتطرق لدراسة إمكانية تنمية الصادرات في الدول النامية من ناحية التوسع في تصدير المواد الأولية، ومن ثم القدرة على توسيع الصادرات تامة الصنع[1].

1. التوسع في الصادرات من السلع الأولية

تشكل المنتجات الزراعية والمواد الأولية الخام معظم صادرات الدول النامية محدودة الدخل، ومعظم إيراداتها تعتمد على تلك الصادرات. وعبر مر التاريخ نمت هذه الصادرات بشكل أكثر بطئا كنسبة إلى إجمالي التجارة العالمية، هذه الصادرات تشكل مصدرا لغالبية الدول النامية من النقد الأجنبي، فضلا عن كون نصيب الدول النامية من هذه الصادرات لا يزال مستمرا في الانخفاض على مدار العقود القليلة الماضية. إن هذا الأمر يحتاج في دراسته إلى تسليط الضوء على كل من العوامل التي تؤثر على عرض وطلب هذه الصادرات من المنتجات الأولية.

أ. بالنسبة لجانب الطلب:

[1] تودارو ميشيل. ب، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 557-558.

إن من الأسباب والعوامل التي تعوق النمو والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية في الأسواق المتقدمة والتي تعد الأسواق الأساسية لهذه الدول، وبالخصوص المنتجات الزراعية منها، نجد عدة عوامل أساسية منها[1]:

1)مرونة الطلب الداخلية: تعتبر مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الزراعية والمواد الخام منخفضة جدا. فنجد أن مرونة الطلب الداخلية على السكر والكاكاو والشاي والقهوة والموز جميعها قدرت بأقل من 1 بمتوسط (0.3، 0.5)، بمعنى أن الطلب الخارجي عليها غير مرن. فهذا يعني انخفاض الإيرادات المتحققة من خلال الاتجار بها، إضافة إلى أن أي زيادة مستمرة حاصلة في دخول الأفراد في الدول المستوردة لهذه المنتجات والمواد الخام سوف لن تعطي فرصة لصادرات الدول النامية من المنتجات السابقة في التوسع وزيادة الانتاج، فمعدلات النمو المرتفعة التي حدثت في الستينيات لم تتسبب في رفع المنفعة والمكاسب آنذاك من منتجات المواد الاولية في الدول النامية.

2)معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة: وصلت معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة إلى مستوى الإحلال تقريبا، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة ضئيلة جدا في الطلب على المنتجات من المواد الاولية.

3)زيادة الاحلال الخاص بالبدائل الصناعية محل المواد الخام الطبيعية: يعمل الإحلال الصناعي للسلع محل المواد والمنتجات الطبيعية مثل القطن، المطاط، الجوت، السيزال، وجلود الحيوان وحتى النحاس الأحمر مع ألياف الزجاج من أجل عمل شبكات الاتصال، عمل كالمكابح لأسعار السلع المصنعة، وأيضا كمصدر للمنافسة في أسواق التصدير العالمية. فالواقع يفيد بارتفاع نصيب البدائل الصناعية من إيرادات الصادرات العالمية وذلك بمعدل مستقر بمرور الوقت في حين أن نصيب المنتجات الطبيعية منها سجل انخفاضا.

[1]تودارو ميشيل. ب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 558-559.

4)نمو وزيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة: إن زيادة لجوء الدول المتقدمة إلى الاجراءات الحمائية ضد المنتجات الزراعية للدول النامية في شكل تعريفات جمركية، حصص وعوائق غير تعريفية (مثل القوانين والاشتراطات الصحية في مجال استيراد الأطعمة والألياف)، كل هذه الاجراءات المعوقة للصادرات الزراعية للدول النامية من شانها أن تحد من العوائد المرجوة من تصديرها. فاذا نظرنا مثلا إلى الاتحاد الأوروبي فهو يفرض تعريفات جمركية أكثر تمييزا من تلك التي كانت قبل قيام الاتحاد على صادرات الدول النامية من الأطعمة.

ب. بالنسبة لجانب العرض

أما بالنسبة لجانب عرض الصادرات من المنتجات الزراعية والموارد الاولية، نجد كذلك أن هناك جملة من العوامل التي تعيق نمو عوائد هذه الصادرات، ومن بين هذه العوامل نجد:

1) الخلل الهيكلي لنظام الانتاج الريفي: ففي كثير من الدول الأقل نموا يعتبر الخلل الهيكلي لنظام الانتاج الريفي عاملا مهما في تدني عوائد الصادرات من المواد والسلع الأولية، وقد يعود هذا الخلل الهيكلي لأسباب منها محدودية الموارد، سوء المناخ، التربة السيئة، هياكل الربط المؤسسية الاجتماعية والاقتصادية، والطرق العقيمة لتملك الأرض، ومن هنا ينتظر أن تكون استجابة العرض المحلي للصادرات ضعيفة جدا مهما كان حجم الطلب عليها في ظل هذه الاختلالات المذكورة، وبالتالي ينعكس ذلك على ايرادات هذه الصادرات.

2) **مجالس التسويق وتقييد العملية التصديرية:** قد يحدث في بعض دول العالم النامي أن تساهم مجالس التسويق في عملية التصدير، من خلال اجبار المزارعين على بيع بضائعهم بأسعار عادة ما تكون أقل من أسعارها الحقيقية في السوق العالمي، فيما يسمى بنظام "التوريد الاجباري" وهو ما تسبب في الغاء الحافز على زيادة الانتاج وتراجع العوائد التصديرية.

3) السياسات التجارية للدول المتقدمة: تعمل السياسات التجارية التي تتبعها الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية (مثل حصة سكر الولايات المتحدة)، وسياسات المساعدات الأجنبية التي تؤدي إلى تخفيض الأسعار الزراعية في الدول النامية، وبالتالي تثبط من عملية الانتاج. فمثلا

سياسة بيع اللحوم المدعمة لدول غرب إفريقيا التي قدمها الاتحاد الأوروبي كمساعدة أجنبية أثرت بالانخفاض على أسعار المواشي، مما أثر على الإنتاج الحيواني بهذه الدول.

وفي الأخير، فإنه وبغية لتشجيع الصادرات من المنتجات الدولية، يجب أن يتم إعادة تنظيم الهياكل الريفية الاقتصادية والاجتماعية، فاستراتيجية التنمية في الدول النامية، يجب أن تركز في المقام الأول على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم بعد ذلك التوجه نحو توسيع الصادرات. غير أنه ولتتمكن الدول النامية من حصد مكاسب ميزاتها النسبية في أسواق المنتجات الأولية العالمية فانه يجب ما يلي:

- تعاون تلك الدول المستوردة مع المنتجة والمصدرة للمواد الأولية؛
- قيام الدول المتقدمة بمساعدة تلك الدول المصدرة في تنفيذ اتفاقيات سلع دولية عملية، كما جاء في مؤتمر الاونكتاد في نيروبي كينيا في ماي 1976؛
- تأمين عملية الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بشكل سهل من خلال تخفيف القيود المفروضة؛
- لكن نخلص إلى أنه في ظل هيكل الطلب العالمي على المنتجات الأولية، والنقص في الغذاء محليا لدى الكثير من الدول الفقيرة، وبالتالي السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، وأمام ضرورة إحلال مواد خام صناعية محل الخامات الطبيعية، وأمام الحماية التي تتبعها الدول المتقدمة لحماية أسواقها من المنتجات الزراعية، يمكننا القول بأن إمكانية التوسع في الصادرات من المواد والسلع الاولية تبقى محدودة للغاية.

2. التوسع في الصادرات من المنتجات تامة الصنع

عمل التوسع الحاصل في صادرات الدول النامية من المنتجات تامة الصنع على تحفيز الأداء التصديري في العديد من الدول النامية، مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونج كونج، تايوان، المكسيك، والبرازيل خلال الخمسة عقود الماضية. فصادرات تايوان شهدت ارتفاعا بمعدل سنوي يفوق 20 بالمئة، وكذلك كوريا الجنوبية، بحيث نمت الصادرات بأسرع من ذلك. وكان السبب في كلتا

الحالتين يعود إلى نمو الصادرات من السلع تامة الصنع، والتي ساهمت بما يزيد عن 80 بالمئة من عوائد الصرف الأجنبي للدولتين.

أما إذا اعتبرنا العالم النامي برمته، فان الصادرات من السلع تامة الصنع نمت من واقع 06% من إجمالي الصادرات السلعية سنة 1950 إلى حوالي 45% سنة 1991. على الرغم من هذا النمو فإن نصيب الدول النامية من الصادرات المصنعة، ظل ثابتا نسبيا ولو أنه شهد ارتفاعا من 07 % عام 1965 إلى 18% عام 1990.

إن هذا النمو الحاصل في الصادرات المصنعة خلال الخمس عقود السابقة، فتح مجالا واسعا أمام مجادلات نشأت بين معارضي النظرية الكلاسيكية الجديدة ومؤيدي التوجه للخارج، خاصة اقتصادي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذين يرون بأن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال تكريس قوى السوق، وتحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي في ظل تدخل محدود للدولة في النشاط الاقتصادي.

لكن الحقيقة التي جاءت بها نهضة اقتصاديات شرق آسيا لا تدعم كثيرا تلك الوجهة، فالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة واليابان نجد أن الانتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم التخطيط.

لقد استطاعت الصادرات من المنتجات تامة الصنع بفضل مرونتي الطلب الداخلية والسعرية (والتي بطبيعة الحال هي أعلى من تلك المرونات على المنتجات من المواد الأولية الخام والمنتجات الزراعية) أن تضمن لنفسها تغلغلا ناجحا في أسواق الدول المتقدمة، لانخفاض تكلفتها كنتيجة لاعتمادها الكبير على عنصر العمل، والذي يتوفر بكثرة في هذه الدول وبتكلفة أقل مقارنة مع الدول المتقدمة وهو ما سمح للدول النامية من تحقيق إيرادات أكبر.

إلا أن المنتجات التامة الصنع للدول النامية، لم تسلم هي الأخرى مثلها مثل الصادرات من المواد الأولية الخام من العوائق والمشاكل في الوصول إلى الأسواق العالمية. بسبب الممارسات الحمائية للدول المتقدمة وغلق أسواقها في وجه منتجات الدول النامية. فمثلا خلال الثمانينات قامت 20 دولة من أصل 240 دولة مصنعة بزيادة حمايتها ضد صادرات الدول النامية، عن طريق فرض التعريفات الجمركية على الكاكاو المجهز ضعف التعريفة الجمركية المفروضة على الكاكاو الخام، الأمر الذي يجعل من صادرات الدول النامية من الشوكولاتة غير منافسة. كذلك وعلى سبيل المثال السكر الخام تفرض عليه تعريفة جمركية تقل عن 02%. بينما يلاقي السكر المكرر القادم من الدول النامية تعريفات جمركية تفوق 20%. يضاف إلى هذه القيود غير التعريفية والتي أثرت هي الأخرى بشكل سلبي على صادرات الدول النامية من السلع تامة الصنع، ومن هذه القيود غير التعريفية نجد اتفاقية الألياف (MFA)، وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية تكاليف هذا النظام على دول العالم الثالث ب 24 مليار دولار سنويا، في شكل خسارة في مكاسب المنسوجات ومكاسب صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

بشكل عام فان القيود المفروضة من الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية تكلف هذه الأخيرة 40 مليار دولار سنويا، وتخفض من ناتجها الإجمالي المحلي بما نسبته 03%، وأنه في حال رفعت هذه القيود فإن صادرات الدول النامية تامة الصنع قد تنمو بما يقدر ب 30 أو 40 مليار سنويا.

لكن ورغم هذه القيود، يبقى للصادرات من المنتجات تامة الصنع القدرة على تحقيق الإيرادات التي تلزم العملية التنموية من العملة الصعبة، والابتعاد عن هدر الموارد الطبيعية وعدم الاستغلال الأمثل لها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التأكيد على الجودة ورفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات. كما أن هناك مجالا أوسع للتجارة التعاونية والتبادل المربح في الصناعات في مبين الدول النامية ذاتها، من خلال التكامل الاقتصادي التدريجي والتجارة جنوب جنوب.

ثانيا: استراتيجية إحلال الواردات

1. تعريف سياسة إحلال الواردات[1]

تعرف استراتيجية إحلال الواردات بأنها "تلك الاستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة، سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض".

لقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينيات والستينيات أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها التجارية. وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها نظرية كل من "بريبيش-سنجر". ولاتزال العديد من الدول تتبع هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية. فهي تعمل على تنمية الانتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض استيراده من الخارج. وذلك بالرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، وهو ما يعيبه اقتصاديو البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على أنصار هذه الاستراتيجية.

بالرغم من التكاليف الأولية الباهضة لإنشاء القاعدة الصناعية التي تعمل على إنتاج سلع الإحلال مقارنة بتكاليف الاستيراد، إلا أن الأساس المنطقي المؤيد لهذه الصناعات، هو أن لديها القدرة على جني الثمار في ظل توفر اقتصاديات الحجم، وما لها من القدرة على تدنية التكاليف (وهو ما يطلق عليه بحجة الصناعية الوليدة). أو يتم تبريرها أيضا بأن ميزان المدفوعات سوف يشهد تحسنا بتخفيض الواردات. كما يمكن أن تنمو تلك الصناعات الناشئة وتصبح قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية وقادرة على توليد عوائد صافية من النقد الأجنبي.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 310.

2. سلبيات استراتيجية إحلال الواردات

قد يتسبب نهج استراتيجية الواردات في نتائج عكسية. فقد لا تستطيع الصناعات الناشئة التخلي عن الحماية لقدرتها المحدودة في المنافسة العالمية، كنتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها وعدم قدرتها على التحكم فيها، وبالتالي تقل قدرتها على اختراق أسواق الصادرات في غياب الدعم الحكومي لهذه الصناعات.

كما قد تؤدي هذه الاستراتيجية إلى سوء توزيع العوائد، وإلى خلق مشاكل هيكلية في الاقتصاد، كسياسة سعر العملة المرتفع اصطناعيا، وتشجيعها لاستعمال المدخلات المستوردة المعفية من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة العملات الأجنبية. أما في حالة ما إذا كانت هذه السلع المستوردة من السلع الرأسمالية معفية كليا أو جزئيا من الرسوم والضرائب الجمركية، فهذا قد يجعل من الاستثمار ذا كفاءة في رأس المال بشكل مبالغ فيه، فترتفع نسبة رأس المال إلى الناتج فينخفض معدل النمو المتولد عن كمية معينة من المخدرات، وبالتالي تتسبب هذه الاستراتيجية في إهمال استخدام العمل بكثافة في صناعة إحلال الواردات.

حتى سن قوانين تحديد أجور العمال الدنيا، والضمان الاجتماعي، وفرض صرامة على طرد العمال، من شأنها أن ترفع من تكاليف العمل. وعندما يواجه المستثمرون المنافسة الخارجية كثيفة رأس المال منخفضة التكلفة وعمالة مرتفعة التكلفة، بطبيعة الحال فهم سيفضلون التكنولوجيا كثيفة رأس المال على الرغم من وفرة العمل، وبالتالي يتطلب الأمر من المستثمرين في الدول النامية مزيدا من الجهود لجلب تكنولوجيا تستخدم عنصر العمل بكثافة.

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا. كما أن هناك جملة من الدراسات القياسية تمت لتحديد مدى الترابط بين

الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال عدة زوايا مثل قيمة الصادرات، هيكل الصادرات، تركيز الصادرات. وفي هذه الفقرة سنسعى إلى إبراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي اهتمت بقياسها.

أولا: تطور الاهتمام بالتصدير في الفكر الاقتصادي

1. الصادرات في الفكر الماركنتيلي

يعد الفكر الماركنتيلي الذي ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا، حيث اعتبر كقطاع ريادي محفز للاقتصاد، ودلك في كتابات لأهم رواد هذا الفكر من أمثال"Colbert"و "Mun" و "Petty".فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما أخذوا بنظام الدروباك[1] والمستودعات والمنطق الحرة، والاعفاءات الضريبية والاعانات لتشجيع الصناعات التصديرية[2].

2. الصادرات في الفكر الكلاسيكي

انتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للاقتصاد. فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في التجارة الخارجية، والتي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي. وبذلك فهم يرون عدم وجوب تدخل الدولة في التجارة الخارجية.

أبرز مفكري هذه المدرسة هو "أدام سميث" الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كل ما ازداد حجم السوق، وبالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من

[1] نظام الدروباك: هو نظام يتيح للمصدر استرجاع ما دفعه من حقوق جمركية كنتيجة لاستيراده مستلزمات إنتاج وآلات تدخل في صناعة السلعة المصدرة.

[2] محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، 1973، ص183.

الانتاج. ولقد أضاف الاقتصادي "ريكاردو" إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية وليس النفقة المطلقة كما أورد أدام سميث.

لقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الاقتصادي، أما الصادرات فقد أولاها هؤلاء اهتماما كبيرا في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الانتاجية، وكذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الانتاج لسوق أوسع وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم وتحقيق تزايد الغلة. إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ودرها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما[1].

3. الصادرات في الفكر الكينزي

في الثلاثينيات من القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في العام 1929 نشرت النظرية العامة ل "جون مينارد كينز"، وأصبح الأمر الشاغل للاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق "طلب فعال" والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لكينز على أنها تحتوي على صافي التصدير، كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى للاستهلاك العائلي "C"، الاستثمار الخاص "I" والانفاق الحكومي"G".

1 وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد رقم01، 2002 ص 07.

كما أبرز كينز أيضا من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادات في قيمة الصادرات[1].

4. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

اختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو الاقتصادي. حيث يرى الاقتصادي "ماركس" استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي، وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية على مناطق النفوذ والأسواق.

أما "Myrdal" فإنه يرى أنه تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة، تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيات حديثة متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين. يضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام وأولية تتميز بطلب عديم المرونة.

في حين يرى "Nurkse" بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة لنمو الاقتصادي، وأداة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ، واستدل في نظرته هاته بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا، استراليا، جنوب افريقيا والأرجنتين. كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة. فهو يرى بأن الانسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه. بالنظر لما تواجهه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات، وبالنظر أيضا لانخفاض مستوى

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الكفاية الانتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة. وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح "ظاهرة النمو المؤدي للإفقار"[1].

ثانيا: الصادرات ودورها كمحرك للنمو

يعتبر "دنيس روبنستون[2]" أول من أشار إلى أن الصادرات تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي في مقال نشره 1940، ثم جاءت محاولة "Nurkes" لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

في العام 1970 أوضح "Belassa" وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الاجمال، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها.

كما أوضح "Robert Emery" في دراسة أجراها سنة 1967، أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي. وهي علاقة تقوم على التأثير المتبادل أكثر من استنادها إلى مجرد التأثير السلبي من جانب واحد. الصادرات تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث نموا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي. وقد استخدم "Emery" في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة وذلك للفترة ما بين 1953 و1963، كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق ادخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي قوي جدا بلغ 0.82، كما توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2.5% يترتب عنها زيادة بمعدل 01% في متوسط نسيب الفرد من الناتج الوطني.

[1] محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

[2] دونيس هولم روبنستون: اقتصادي انجليزي، درس الاقتصاد بجامعة كامبردج بلندن، ولد سنة 1890 توفي 1963.

وفي دراسة أخرى للاقتصاديين "Lawaence And Weinstien 1999"، فإن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول. يرى " Gylze 1995" بأن الدول النامية لا يمكنها الانتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة للسوق العالمي. هذا مقابل نمو في احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبيته عن طريق الانتاج المحلي، فيتطلب الأمر استيراده من الخارج. كما يرى بأن بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصديرها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تساهم العملية التصديرية في العملة التنموية بما تدره من عملات أجنبية، والتي تستعمل كعنصر من عناصر الانتاج، من خلال ما تمكن من اقتنائه من معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية.

في ذات الصياغ "Tyler" في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات والتي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960-1977)، حيث قام بقياس ارتباط نمو انتاج المحلي الاجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية. وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة في الدخل يساوي 49 % حسب اختبار بيرسون و48% حسب اختبار "سبيرمان". أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية ، فقد سجل "Tyler" معامل ارتباط 55% إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 01 %، أما بالنسبة للأقطار النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 01%.

ثالثا: الاثار المضاعفة للصادرات[1]

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة، فهي بذلك تعد حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف.

ولتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات بالشكل التالي:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان، 2015، ص 301.

إذا افترضنا أنه يوجد بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج وبإهمالنا لنفقاته العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة.

$$Y = C + I \dots\dots\dots\dots\dots (1).$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

- Y: الناتج المحلي الاجمالي،
- C : الاستهلاك النهائي،
- I :الاستثمار،
- S: الادخار.

من المعادلة (1) و (2) نجد ان:

$$S = I \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

فإذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي ، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots\dots (4)$$

بحيث :

- M:الواردات
- و x:الصادرات.

وحيث أن:

$$Y=C+S$$

تكون المعادلة (4) كما يلي:

$$C + S + M = C + I + X \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

باختزال C من طرفي المعادلة نحصل على :

$$S + M = I + X \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

من المعادلة (6) نخلص إلى أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلق مداخيل للاقتصاد الوطني، كما أن للواردات آثارا مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيلا للعالم الخارجي.

وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \dots\dots\dots (7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على (ΔY) نحصل على:

$$\frac{\Delta S + \Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I + \Delta X}{\Delta Y}$$

أي:

$$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)\Delta Y}{\Delta S + \Delta M}$$

ثم:

$$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{\Delta S/\Delta Y + \Delta M/\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

حيث ان: $\Delta S/\Delta Y$ و $\Delta M/\Delta Y$ يمثلان الميل الحدي للادخار والاستيراد على التوالي:

بناء عليه تصبح المعادلة (8) كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{s + m} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

بغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض أن $\Delta I = 0$ لتصبح المعادلة (9) كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta X}{s + m} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

بمعنى أن:

$$\frac{\Delta \mathrm{y}}{\Delta \mathrm{x}} = \frac{1}{s + m} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

وعليه: فإن الكسر هو مضاعف التجارة الخارجية، ويفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم (PIB)، ويكون أثر المضاعف كبيرا على الدخل كلما كانت الميولات الحدية للادخار والاستيراد ضعيفة.

خلاصة الفصل الثاني

تُعد التجارة الخارجية في وقتنا الحاضر عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملاً حاسماً في استراتيجيات النمو التي تعتمدها الدول الليبرالية، في سياق يتسم بعولمة متزايدة للتبادلات الدولية والأسواق. حيث تؤثر التجارة الخارجية بصفة مباشرة في النمو الاقتصادي باعتبار أن الصادرات هي إضافة في الاقتصاد من خلال مساهمتها في الدخل، والواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي .وتعتبر الجزائر من بين الدول التي ساهمت فيها التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي خاصة بتركيزها على صادرات قطاع المحروقات التي تمثل قرابة % 98 من الناتج المحلي الإجمالي. لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع الصادرات النفطية أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي بحوالي2% ، بحيث فاقت الواردات في سنة 1994 قيمة الصادرات .وقد تمّ الاتفاق على برنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 كان يهدف إلى تحقيق نمو متوسط، أي 5% من الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات مع نهاية تطبيق البرنامج .

الفصل الثالث: السياسات التجارية وأدواتها

مقدمة الفصل الثالث

إذا كانت التجارة الخارجية الحرة من كل قيد هي أفضل السياسات التي تتبع من وجهة نظر المجتمع الدولي كله، فلا شك أن التجارة المقيدة تعود بنفع أكبر على الدولة الممارسة لها، وعلى حساب بقية الدول. لذا نتساءل دائما لماذا تقف الدول الكبيرة دائما مع حرية التجارة الخارجية ولماذا تقف الدول النامية والصغيرة دائما مع فرض القيود على التجارة الدولية؟ فالجواب هو أن الدول الكبيرة تتمتع بمركز متفوق عند المنبع أي في مرحلة الإنتاج وتريد أن تحقق مكاسب اقتصادية من هذا التفوق، ولهذا فهي مع حرية التجارة الخارجية. أما الدول النامية والصغيرة فهي لا تتمتع بهذا المركز المتفوق في عملية الإنتاج ولهذا فهي تريد مواجهته في مرحلة التبادل عن طريق وضع العديد من القيود عليه. وبالرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الدول مسألة قانونية قائمة بذاتها إلا انه لا يمكن فصلها تماما عن العلاقات الاجتماعية والسياسية الدولية، إذ ترتبط دول العالم بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبادلة. والتجارة الدولية لها أهميتها القصوى في حياة الشعوب، حيث يؤدي اتساع نطاق التبادل الدولي إلى زيادة مقدرة الدول على إشباع حاجات سكانها وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية فيها. ومع ذلك فإن المشاهد عملا هو اتجاه مختلف الدول إلى الحد من حرية التجارة الدولية وفرض العقبات في سبيل اتساع نطاق التبادل الدولي. ولا شك أن الاتجاه إلى فرض القيود على التجارة الدولية، رغم ما يحققه التبادل الدولي من نفع لأطرافه هو أمر يحتاج إلى تفسير، حيث تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال. ومع استمرار القيود المفروضة على التجارة الدولية يتسم العصر الحديث بتعدد مظاهر التعاون الاقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيق سواء على النطاق الدولي أو على النطاق الإقليمي. ويتساءل البعض عن المقصود بالسياسة التجارية الدولية ومدى أهميتها في حياة الشعوب والدول بصفة عامة.

المبحث الأول: مفهوم السياسات التجارية

كما سلف الذكر، يتعرض نشاط التجارية الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى بـ " السياسة التجارية "[1].

قد كثر الحديث عن السياسات التجارية باعتبارها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة"، بين من يدافعون عن حماية التجارة الخارجية، وأولئك الذين يحبذون تحريرها، لذا سنتطرق لمفهوم الحماية والحرية التجاريتين وسوف نسلط الضوء على الحجج والأدوات التي يضعها كل من الحمائيين وأنصار حرية التبادل الدولي.

المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية

أولا: تاريخ الحمائية الاقتصادية في العالم

1. **نبذة تاريخية عن الحمائية في العالم**: تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي[2]. إذ إن تاريخ الحمائية لا ينفصل عن تاريخ التجارة العالمية. فمنذ بداية القرن التاسع عشر، ومع إلغاء قوانين الذرة البريطانية، كان الاتجاه العام نحو زيادة تحرير التجارة الدولية وإنشاء قواعد وهيئات دولية تهدف إلى إدارتها. ومع ذلك، فإن هذه المسيرة نحو التجارة الحرة لا تخلو من "الحوادث". وهنا يمكننا أن نميز بين فترتين رئيسيتين: الفترة الأولى، والتي تمتد من عام 1846 إلى عام 1945، حيث تهيمن المعاهدات التجارية الثنائية

[1] عبد الرحمان يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 152

[2] مصطفى رشدي شيحة: المعاملات الاقتصاديات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 171.

على التجارة الدولية؛ والفترة الثانية، من عام 1945 إلى اليوم، انتشرت خلالها ممارسات الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء الهيئات فوق الوطنية.

من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين بدأ التاريخ الحديث للتجارة الدولية، مع الانخفاض الحاد في تكاليف النقل بعد الاستخدام الواسع النطاق للمحرك البخاري. وقد أدى الازدهار اللاحق في التجارة الدولية إلى توليد موقفين متعارضين من جانب البلدان المشاركة في التجارة الدولية: فمن ناحية، شجعت الرغبة في البيع في الأسواق الخارجية لتعزيز النمو الاقتصادي الحكومات على تحرير تجارتها وزيادة اتفاقيات التجارة الحرة؛ ومن ناحية أخرى، فإن الرغبة في حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية المتزايدة الحضور، دفعت هذه الصناعات، على العكس من ذلك، إلى إنشاء حواجز مصطنعة أمام التجارة.

واعتماداً على حالة الوضع الدولي، فإن أحد الموقفين يميل إلى السيطرة على السياسات التجارية الوطنية. على مدى القرنين الماضيين، كان هناك تناوب بين فترات الحمائية والتجارة الحرة.

2. ظهور التجارة الحرة في أوروبا: 1846–1876

بدأت التجارة الحرة في أوروبا في عام 1846 مع القرار الأحادي الذي اتخذته المملكة المتحدة بإلغاء قوانين الذرة. وفي ذلك التاريخ، قررت الدول الأوروبية الكبرى الأخرى إلغاء قوانين الذرة. ظلت مبادئ الحمائية قائمة، وعلى النقيض من المملكة المتحدة، أصبحت الولايات المتحدة تدريجياً حمائية للغاية بين عامي 1791 و1846. ووصلت التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية إلى 50% في عام 1829، ثم ظلت 45% في عام 1883. ولم يحدث انتقال هذه الأمة إلى التجارة الحرة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ومنذ عام 1860، أدى تكاثر معاهدات التجارة الحرة الثنائية بين الدول الأوروبية إلى انخفاض متوسط معدل التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة إلى 6-8٪ في عام 1875. كانت هذه الحركة مدفوعة بالمعاهدة الفرنسية البريطانية لعام

1860. فألغت فرنسا جميع أشكال الحظر التي فرضتها على الواردات الإنجليزية وخفضت تدريجياً معدلات الحماية (30% حتى عام 1864، ثم 24% بعد ذلك).

أنشأت هذه المعاهدة لأول مرة في المفاوضات الدولية شرط الدولة الأكثر رعاية: أي ميزة تمنحها إحدى الدولتين لدولة ثالثة يجب أن تمتد إلى الدولة الأخرى الموقعة على المعاهدة.

3. **العودة إلى الحمائية 1879–1945**: في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت أوروبا القارية العودة إلى سياسات الحماية. تميزت الفترة 1879-1945 بتكاثر الحروب والانتقامات التجارية. ظلت هذه الصراعات ثنائية وأوروبية في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، ثم امتدت إلى جميع البلدان الصناعية مع الحرب التجارية الكبرى في ثلاثينيات القرن العشرين. قادت ألمانيا هذه الحركة منذ عام 1879، وتبعتها فرنسا في عام 1892 (tarif Méline) و احتفظت المملكة المتحدة فقط بسياسة التجارة الحرة الأحادية الجانب. أدت هذا التحول إلى عدة أسباب منها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وانخفاض الأسعار العالمية (انخفاض بنسبة 40٪ بين عامي 1874 و1899) وزيادة المنافسة من دول جديدة في مجال الغذاء (القمح الأمريكي).

من عام 1919 إلى عام 1929، حافظت الدول الصناعية الكبرى على قدر كبير من الحمائية، مع اللجوء على نطاق واسع إلى القيود الكمية، بسبب الاضطرابات النقدية ووصول بلدان تنافسية جديدة (أمريكا الجنوبية) التي حفزت الحرب صادراتها (إمدادات المواد الخام الزراعية والمعادن). وذلك إلى الحلفاء. في يونيو 1930، أقرت الولايات المتحدة قانون la loi Hawley-Smoot ، الذي أنشأ أقسى نظام حمائي في تاريخ التجارة العالمية. في 1929 ظهرت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وكانت أكثر وحشية بكثير من الكساد الذي شهدته أوروبا في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر والتي شهدت ارتفاع سريع في البطالة وانخفاض حاد في الأسعار (انخفضت أسعار الجملة بنسبة 42٪ بين عامي 1929 و1931). لهذا السبب، أجبرت

الدول على تأسيس سياسة حماية قوية لكل القطاعات المعرضة للمنافسة الدولية واعتبر هو الحل الوحيد للحد من الأزمة.

ثانيا: تعريف سياسة الحماية التجارية

ظهرت هذه النظرية في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة الدولية، أي منذ بدايات نشوء النظام الرأسمالي، وكانت بمثابة رد فعل على سعي الدول الأكثر تطورا آناذاك لغزو أسواق الدول الأقل تطورا، فرأت هذه الأخيرة ضرورة حماية اقتصادها الوطني من المنافسة الأجنبية باتباع سياسة حمائية.

يقصد بسياسة الحماية كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، وعليه فإن المبدأ الأساسي هو استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى هذه المبادلات بها أو على هذه العناصر مجتمعة

ولقد رأى كينز J.M.Keynz أنَّه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر صرف عملتها، و إنما أيضا تفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل .

إذن فالسياسة الحمائية هي السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص والوسائل الأخرى ، ومن هنا يمكن القول أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادارت أو واردات.

ويمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها: "تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية"[1].

1. حجج أنصار سياسة الحماية التجارية

يدافع المؤيدون عن هذه السياسة بالاستناد على عدد من الحجج منها:

أ. **حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر الصناعات الناشئة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المتخصصة في إنتاج وتصدير سلع مماثلة، قد اكتسبت خبرة لا يمكن توفرها في بداية قيام الصناعات.

ب. **معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف:** الحماية التجارية تحد من الواردات، وبالتالي ترفع من مستوى الاستثمار، فإقامة المشاريع تعطي فرصة للعمل وبذلك تشغل الأيدي العاملة المتاحة، فيتم القضاء على البطالة أو التخفيض من حدتها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة.

ت. **تفادي العجز في ميزان المدفوعات:** إن إتباع سياسة الحماية التجارية من خلال تقليل الواردات يساعد على تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

ث. **زيادة إيرادات الدولة العامة:** من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية، التي تفرضها سياسة الحماية.

ج. **مكافحة سياسة الإغراق:** تلجأ بعض الشركات الأجنبية لاحتكار الأسواق الخارجية، إلى بيع منتجاتها بأسعار أقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعة المحلية المنافسة لها أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تواجه سياسة الإغراق عن طريق اتباع سياسة الحماية التجارية.

[1] السيد أحمد عبد الخالق: الإقتصاد الدولي والسياسات الإقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، 2008، ص 88.

ح. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: إن سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع، أي تنويع هيكلها الإنتاجي، ويؤدي هذا التنويع إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات، ومن ثم مواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر.

خ. **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية**: تشجع سياسة الحماية على إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر، تجنباً للرسوم الجمركية المفروضة التي تعرقل انتقال السلع، وهكذا تستخدم سياسة الحماية بقصد تشجيع صناعات وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي[1].

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية

أولا: نبذة تاريخية عن الحرية التجارية.

إضافة إلى ما سبق ذكره عن الحمائية التجارية، فإن تحليل آثار سياسات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي قد أثار جدلا حول اختيار ومدى قوة مؤشرات القياس المستخدمة. فعلى الرغم من أن الأمر لا يتعلق بالتشكيك في مزايا هذا التوجه التجاري، فقد أكد رودريك و رودريقز (1999) على كيفية مناقشة تأثيره على الدخل طالما أن المؤشرات المستخدمة لا تعكس البعد التجاري الوحيد الذي يتم قياسه. وهكذا، على سبيل المثال، فإن بعض التدابير التي اقترحها دولار (1992)، وساكس ووارنر (1995) أو إدواردز (1998) لإنشاء قائمة بالدول المصنفة في فئة "الاقتصاد المفتوح" تشمل متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بمستوى الأسعار أو العجز. الميزانية ولا يمكن أن تمثل سوى درجة من الانفتاح التجاري. ويمكننا أن نتساءل عن ما إذا كانت هناك مؤشرات قادرة على قياس تأثير سياسات الانفتاح على الاقتصاد بشكل مستقل عن محددات الاقتصاد الكلي الأخرى.

[1] زينب حسين عوض الله: الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص 295.

في الأدبيات الاقتصادية، هناك مجموعة متنوعة من المؤشرات المقترحة لقياس درجة الانفتاح على التجارة الدولية والتي تشير في معظمها إلى مستوى الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وتبين هذه المؤشرات مدى القيود التجارية التي تفرضها دولة ما مقارنة ببقية دول العالم، وتستند إلى فرضية بسيطة: وهي تقارب أسعار عوامل الإنتاج. وفي ظل الانفتاح، تستطيع البلدان أن تنتج بالأسعار العالمية، وهو ما يشير إلى أن البلدان المنفتحة قادرة على اكتساب تكنولوجيا أكثر تقدماً حتى تتمكن من المنافسة أو يمكنها إعادة تخصيص مواردها لاستغلال ميزاتها النسبية.

فالانفتاح لن يكون فقط نتيجة لقدرة كل دولة على الإنتاج بتكاليف عالمية، بل سيسمح أيضًا للبلدان المفتوحة بأن تكون قادرة على الإنتاج بالأسعار العالمية من خلال الوصول إلى التقدم التكنولوجي العالمي.

سمحت نماذج أخرى بتحليل درجة الانفتاح على التجارة الدولية استناداً إلى معايير جغرافية مثل البعد عن الأسواق أو الوصول إلى البحر. فنماذج الجاذبية على سبيل المثال والتي اعتمدت على هذه العوامل مكنت من قياس التجارة الثنائية بين البلدان المتجاورة أو المرتبطة باتفاقيات إقليمية دون أخذ في الاعتبار أنظمة الإنتاج.

إذن، تتلخص فكرة هذه السياسة في ضرورة إزالة كل القيود والعقبات المفروضة على التجارة بين المقيمين في الدول المختلفة، وقد نادت هذه السياسة منذ ظهورها بحق الأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكم عن التداخل كلما أمكن ذلك.

ثانيا: تعريف سياسة الحرية التجارية:

تباينت آراء الفقه من تعرف حرية التجارة اصطلاحا فمنهم من يعرفها بأنها "حرية مباشرة الفرد للنشاطات التجارية والصناعية ,ومن ثم تتطلب ألا تحول الدولة بين الأفراد وبين مزاولة النشاط التجاري أو الصناعي الذي يرغبون في مزاولته وان لا ترغمهم على ممارسة نشاط تجاري او صناعي معين". كما عرفت ب "حق الفرد في مباشرة العمل التجاري وكل الأنشطة المتفرعة عنها ,

مثل عقد الصفقات والعقود والقيام بالمبادلات ,وتستثنى الأعمال الحرة الأخرى والمهن الفلاحية[1]".

ونلاحظ على هذين التعريفين أنهما يتعاملان مع الحرية كسلطة مطلقة للأفراد من دون الإشارة إلى ما يحدها من قيود.

بينما يجد هارولد لاسكي Harold Lasky أن تلك الحرية تمثل "الفرصة التي يكسب فيها المرء قوت يومه وتتحقق له من خلال حقه في العمل والحصول على اجر مناسب[2]". ونلاحظ أن هذا التعريف يخلط بين حرية التجارة وحرية العمل ,فالأولى لها مفهومها المحدد بينما الثانية تعتبر مكملة لها.

وهناك من يفسر حرية التجارة ببعد دولي فقط فذهب رأي إلى أنها تعني "إطلاق العنان إلى التبادل التجاري الدولي من دون قيود تعيقه". كما عرفت حرية التجارة ب "حركة انتقال البضائع والخدمات والعمالة، ورؤوس الأموال بين الدول من دون فرض الحواجز الجمركية[3]". كما عرفت بأنها "سياسة التجارة الخارجية غير المقيدة بأي رسوم جمركية أو إعانات على الواردات أو الصادرات وأي حصص أو غيرها من القيود التجارية". كما عرفت حرية التجارة بأنها "إعطاء الأفراد حق المساهمة في بناء الحياة الاقتصادية, فكل شخص بإمكانه أن يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا بعدما كانت الدولة تتولاه بنفسها، ليكن تدخلها في حدود ضيقة[4]".

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن سياسة الحرية التجارية هي تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحقيق القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

ثالثا: حجج أنصار سياسة الحرية التجارية

---

[1] صالح دجال ,حماية الحريات ودولة القانون ,رسالة دكتوراه ,كلية الحقوق ,جامعة الجزائر ,2010 ,ص 348.

[2] كريم يوسف كشاكر ,الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ,منشأة المعارف بالإسكندرية1987 ص ص 41-42

[3] Berkshire Encyclopedia of Sustainability: The Business of Sustainability, Free Trade, BERKSHIRE, a global point of reference, 2011, p.239. Research published on 12/10/2016 in : www.berkshirepublishing.com

[4] نبيل عبد الرحمن حياوي، التجارة والنقل والجمارك في الدول الاتحادية الفيدرالية,ج 14، المكتبة القانونية، بغداد، **2009**، ص ص 111-112.

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية في نظام دولي خال من القيود والعراقيل استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها:

1) **الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج**: حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.

2)**الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية**: استنادا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، لأن هذه السلع تنتج في الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محلياً بسعر مرتفع.

3)**الحرية حافز للتقدم الفني**: تسمح الحرية التجارية في ظل المنافسة الحرة، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم، ويؤدي هذا إلى الابتكار وتطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة.

4)**الحرية تحد من قيام الاحتكارات**: لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعده، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي له.

5)**الحرية تساعد على ارتفاع الإنتاج** : يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة، فإذا كان الطلب

المحلي منخفضاً فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي ، فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج[1].

المبحث الثاني: أدوات السياسة التجارية

المطلب الأول: أدوات سياسة الحماية التجارية

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الأدوات التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما يلي:

1.**الأدوات السعرية**: يظهر أثر هذا النوع من الأدوات الحمائية على تيارات التبادل في أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

- **الرسوم الجمركية**: وهي مبالغ تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجاً (صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية.

- **الإعانات**: تقدم إعانات التصدير للمنتجين الوطنيين قصد تدعيم قدرتهم التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار بيع منتجاتهم، وقد تقدم الإعانات بشكل مباشر أي بدفع مبلغ نقدي معين على أساس قيمي أو أساس نوعي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منح بعض الامتيازات وتدعيم المركز الاقتصادي للمنتج الوطني مثل الإعفاءات التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية، وعادةً ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بالمثل من طرف الدول الأخرى أو بفرض الرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة مما يقلل أهمية الإعانات المقدمة.

- **الإغراق**: يعرف نظام الإغراق بأنه بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الدولية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو بسعر يقل عن أسعار السلع البديلة المماثلة، فالهدف الأساسي

[1] رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا،2001، ص 317.

للإغراق هو السيطرة على الأسواق لأن البيع بسعر منخفض كفيل بالتأثير على المنافسين في تلك الأسواق.

- **الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة:** تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

كما قد تعمد بعض الدول إلى التغيير في سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، والذي يعني تغييراً في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات، ففي حالة تغيير سعر الصرف بالانخفاض فهذا يعني انخفاض الأسعار الوطنية مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية مما ينقص الواردات.

2. **الأدوات الكمية:** يعد نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من أهم الأدوات الحمائية الكمية.

- **نظام الحصص:** يعمل هذا النظام على تحديد الكميات والقيم المسموح تبادلها مع طرف أجنبي، ويخص هذا القيد عادة الواردات.

- **تراخيص الاستيراد:** يقترن تطبيق هذا النظام بنظام الحصص، حيث تعمد دولة الحصة إلى تقسيم الحصة الكلية المسموح باستيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون في استيرادها، وتقوم دولة الحصة بوضع الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الحصة على المستوردين، فقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال المدة السابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر وكذلك إذا أرادت وضع رقابة على مستوردي السلعة.

غير أنه يؤخذ على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أنه يفتح المجال لانتشار الفساد والرشوة للحصول على حصة أكبر، ويتيح الفرصة للمتاجرة في تراخيص الاستيراد بدل الانشغال في الاستيراد الفعلي.

3.**الأدوات التنظيمية**: تحاول بعض الدول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، ومن أهم صور هذه الأدوات ما يلي:

- **المعاهدات التجارية**: هي معاهدات يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
- **الاتفاقيات التجارية**: هي اتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتميز بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
- **اتفاقيات الدفع**: وهي عادة مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...إلخ.

هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أدوات سياسة الحرية التجارية

تتحول معظم دول العالم إلى سياسة الحرية التجارية خاصة في ظل الجات سابقاً (المنظمة العالمية للتجارة حالياً) وتنفذ في الكثير منها ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي يمثل تحرير التجارة

الخارجية فيها أحد الجوانب المحورية، وبالتالي فالأدوات المستخدمة لهذا التحول معاكسة تماماً لأدوات سياسة الحماية التجارية.

وفيما يلي بعض أدوات سياسة الحرية التجارية:

1. **التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية:** إن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة الجات (1947) وحتى إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة (1995)، اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفية الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية، بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيداً عليها، إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الإغراق.

2. **حوافز التصدير:** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير حيث تحل محل هذه الأخيرة مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية، حيث يمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير واستقرار سعر الصرف، تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، خفض تكاليف تمويل الصادرات، إلغاء حصص الصادرات، ضمان الصادرات وإيجاد نظام كفء للتأمين عليها.

3. **تحرير التعامل في الصرف الأجنبي:** ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي، كذلك فإن تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب إلغاء القيود الكمية المباشرة لأن وجودها يتعارض مع وجود سوق حرة للصرف الأجنبي.

4. **إزالة القيود الكمية المباشرة:** في ظل سياسة الحرية التجارية، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية وإلغاء نظام الحصص، وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات

تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة.

5.التكامل الاقتصادي الدولي: يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي"[1].

المطلب الثالث: التقسيم الدولي للإجراءات غير التعريفية

تتمة لما سبق، فبين تحرير التجارة الخارجية وحمايتها تم الاتفاق دوليا على عدة معايير خاصة غير التعريفية منها والتي تلزم الدول المتعاملة فيما بينها باحترامها، فما هي التدابير غير التعريفية، ولماذا يهتم الاقتصاديون والمشرعين بتصنيفها؟

1. **تعريف التدابير غير التعريفية:** تعرف التدابير غير التعريفية عمومًا بأنها "تدابير السياسة العامة، بخلاف الرسوم الجمركية العادية، والتي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية للسلع، من خلال تغيير الكميات المتداولة أو أسعارها، أو كليهما معا[2]".

وبما أن هذا التعريف واسع، فمن الضروري أن يكون هناك تصنيف مفصل من أجل تحديد وتمييز مختلف أشكال التدابير غير التعريفية بشكل أفضل.

ومن أجل تسهيل حركة التجارة الدولية تم تصنيف التدابير غير التعريفية من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يسمى نظام تدوين التدابير التنظيمية التجارية، وقد تم تطويره من قبل العديد من المنظمات الدولية في شكل فريق عمل. حيث تم إنشاء هذا الفريق لدعم الفريق الرفيع المستوى المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام 2006. وقد تمت مراجعة الاقتراح النهائي المقدم من فريق MAST[3] من قبل الأونكتاد وجميع الأقسام ذات الصلة في أمانة الأونكتاد. منظمة التجارة العالمية (OMC)، وتم اختبارها ميدانياً لجمع البيانات من

[1] رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 325.

[2] Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, CNUCED, 2019. p 07.

[3] تألفت مجموعة MAST التي ناقشت واقترحت هذا التصنيف من المنظمات التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ مركز التجارة الدولية; منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ الأونكتاد؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

قبل مركز التجارة الدولية والأونكتاد. توج العمل بنسخة 2012 من المنشور. ويعتبر التصنيف قابلاً للتطوير ويجب أن يكون قادراً على التكيف مع واقع التجارة الدولية واحتياجات جمع البيانات.

واجتمعت المجموعات فيما بينها بشكل منتظم، وتم عرض التقدم المحرز على بشكل موسع في كل عام من أجل تحيين التدابير غير التعريفية للأونكتاد واجتماع MAST، وكذلك في اجتماعات أخرى بشأن التجارة والتنظيم. وفي سنة 2019 تم اعتماد النسخة المنقحة التي يتم العمل بها إلى يومنا هذا.

2.**هيكل تصنيف التدابير غير التعريفية**: يقدم التصنيف هيكلًا شجريًا تنقسم فيه التدابير إلى فصول، وفقًا لنطاقها و/أو هدفها. وينقسم كل فصل بدوره إلى عدة مجموعات فرعية للسماح بتصنيف أدق للأنظمة التي تؤثر على التجارة. يتكون التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية من 16 فصلاً (من أ إلى ف)، ينقسم كل فصل إلى عناوين تقدم بدورها قسمًا إلى ثلاثة أقسام فرعية (رقم أو رقمين أو ثلاثة أرقام، وفقًا لنفس منطق تسميات النظام المنسق (HS) لتصنيف البضائع). بالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف القياسات حسب الأرقام في كل قسم فرعي؛ الرقم 9 محجوز للحالات التي لا تظهر في التقسيم الفرعي. على الرغم من أن بعض الفصول تصل إلى مستوى تفصيل مكون من ثلاثة أرقام، فإن معظمها يصل إلى رقم مزدوج فقط.

3. **تصنيف التدابير غير التعريفية**: تقسم التدابير غير التعريفية حسب تقرير الأمم المتحدة إلى ثلاثة أصناف.

- تدابير تقنية،
- تدابير غير تقنية،
- تدابير التصدير.

الجدول رقم (01): التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، حسب الفصول

التدابير المتعلقة بالواردات	التدابير التقنية	ألف	تدابير الصحة والصحة النباتية
		باء	الحواجز التقنية أمام التجارة
		جيم	الفحص السابق للشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكم في الكميات، وسائر التدابير التقييدية المتخذة بخلاف ما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
		زاي	تدابير التمويل
		حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة
		طاء	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
		ياء	القيود على التوزيع
		كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
		لام	الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
		ميم	القيود على المشتريات الحكومية
		نون	الملكية الفكرية
		سين	قواعد المنشأ
التدابير المتعلقة بالتصدير		عين	

المصدر: الأونكتاد 2022.

أولا: التدابير التقنية:

تم تصنيفها في ثلاثة فروع:

أ. **تدابير الصحة والصحة النباتية:** وهي التدابير المطبقة لحماية حياة الناس والحيوانات من المخاطر الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض الموجودة في المنتجات الغذائية؛ حماية حياة الناس من الأمراض التي تحملها النباتات أو الحيوانات؛ حماية الحياة الحيوانية أو النباتية من الطفيليات أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض؛ منع أو الحد من الأضرار الإضافية التي قد تلحق ببلد ما نتيجة دخول الآفات أو توطنها أو انتشارها؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي. وتشمل هذه الأحكام التدابير المتخذة لحماية صحة الأسماك والحياة البرية، وكذلك الغابات والنباتات البرية. وبصرف النظر عن تلك المحددة أعلاه، فإن التدابير الرامية إلى حماية البيئة ومصالح المستهلكين وصحة الحيوان لا تندرج ضمن فئة التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

التدابير التي تندرج تحت الفئات من أ1 إلى أ6 هي لوائح فنية، في حين أن تلك الواردة في الفصل أ8 تتعلق بإجراءات تقييم المطابقة فيما يتعلق بهذه اللوائح.

I. حظر/قيود الاستيراد لأسباب صحية وصحة نباتية.

ويعني به حظر و/أو تقييد استيراد المنتجات النهائية في بمعنى فرض القيود على حدود التفاوت مع المخلفات والقيود المفروضة على استخدام بعض المواد الموجودة في المنتجات النهائية.

1) الحظر لأسباب صحية وصحية نباتية

حظر الواردات التي قد تشكل مخاطر على الصحة والصحة النباتية، مثل حظر المنتجات القادمة من بلدان أو مناطق متأثرة بالأمراض المعدية أو المعدية، أو حظر المنتجات التي قد تكون سامة أو سامة للمستهلكين. عادةً ما تكون التدابير في هذه الفئة لمرة واحدة ومحدودة زمنياً.

أمثلة: يُحظر استيراد الدواجن من المناطق المتضررة من أنفلونزا الطيور أو واردات الماشية من البلدان المتضررة من مرض الحمى القلاعية. يمنع استيراد أنواع معينة من الأسماك التي قد تكون سامة أو سامة.

2) التقييد الجغرافي على الأهلية:

حظر استيراد منتجات محددة من دول أو مناطق محددة بسبب عدم وجود أدلة على وجود شروط السلامة الكافية لتجنب المخاطر الصحية والصحة النباتية. ويتم فرض التقييد تلقائيًا حتى تقدم الدولة المعنية دليلاً على أنها اتخذت تدابير صحية وتدابير صحة نباتية مرضية تعتبر مقبولة لتوفير مستوى معين من الحماية ضد المخاطر. يتم إدراج البلدان المؤهلة في "القائمة الإيجابية". يحظر الاستيراد من دول أخرى. وقد تحدد القائمة مؤسسات الإنتاج المعتمدة داخل الدولة المؤهلة.

مثال: يُمنع استيراد منتجات الألبان من الدول التي لا تستوفي الشروط الصحية المرضية.

3) اشتراط، لأسباب صحية وصحة نباتية، الحصول على ترخيص باستيراد بعض المنتجات

لأسباب صحية وصحة نباتية، يشترط أن تخضع عملية استيراد معينة لترخيص أو تصريح أو موافقة أو ترخيص من الهيئة العامة المختصة قبل أن يتم الاستيراد.

4) متطلبات الترخيص للمستوردين لأسباب صحية وصحة نباتية

يشترط أن يكون المستورد مرخصًا ومسجلاً ويحصل على تصريح أو ترخيص أو أي نوع آخر من الموافقة للمشاركة في استيراد منتجات معينة. للحصول على هذه الموافقة، قد يُطلب من المستوردين الالتزام ببعض الشروط وتقديم الوثائق ودفع بعض رسوم. إلا أنه في هذه الحالة ، لا يرتبط التفويض بعملية محددة فقط، ولكنه ينطبق على المستوردين الراغبين في ممارسة نشاط قانوني يتمثل في استيراد منتجات معينة.

II. حدود التسامح مع المخلفات والاستخدام المقيد لبعض المواد

1) حدود التسامح فيما يتعلق بمخلفات بعض المواد (غير الميكروبيولوجية) أو التلوث بهذه المواد.

وهو الإجراء الذي يحدد الحد الأقصى للبقايا أو الحد المسموح به لمواد مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية وبعض المواد الكيميائية والمعادن الموجودة في المنتجات الغذائية والأعلاف الحيوانية، التي يتم إدخالها أثناء عملية الإنتاج ولكنها لا تشكل مكوناتها الأساسية.

مثال: تم وضع حد أقصى لمخلفات المبيدات الحشرية والمبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة ومخلفات الأدوية البيطرية؛ والملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية الأخرى المنبعثة أثناء المعالجة؛ وبقايا الديثيانون في التفاح والجنجل.

2) الاستخدام المقيد لبعض المواد في المنتجات الغذائية أو أعلاف الحيوانات والمواد التي تتلامس معها

تقييد أو حظر استخدام بعض المواد الموجودة في المنتجات الغذائية والأعلاف الحيوانية. يتضمن ذلك القيود المفروضة على المواد الموجودة في عبوات المواد الغذائية والتي قد تنتقل إلى الغذاء.

أمثلة: تتعلق بعض القيود بالمواد المضافة إلى أغذية الإنسان أو الحيوان، المستخدمة لأغراض التلوين والحفظ أو كمحليات. فيما يتعلق بتغليف المواد الغذائية من كلوريد الفينيل، لا يمكن أن يتجاوز مونومر كلوريد الفينيل 1 ملجم / كجم..

III. متطلبات وضع المعلومات ووضع العلامات والتعبئة والتغليف

1) وضع المعلومات

هي تدابير تحدد المعلومات المرتبطة مباشرة بسلامة الأغذية والتي من المرغوب تقديمها للمستهلك. يعني مصطلح "وضع العلامات" أي معلومات مكتوبة أو إلكترونية أو رسومية تظهر على العبوة المخصصة للمستهلك أو على ملصق منفصل، ولكنها مرفقة بالمنتج.

مثال ذلك: الملصقات المطلوبة لتحديد ظروف التخزين مثل "5 درجات مئوية كحد أقصى". الملصقات التي تشير إلى مكونات قد تكون خطرة مثل المواد المسببة للحساسية، على سبيل المثال عبارة "يحتوي على عسل غير موصى به للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة".

2) وضع العلامات

هي التدابير التي تحدد معلومات النقل والجمارك التي سيتم تضمينها في عبوات المنتجات للنقل أو التوزيع، والتي ترتبط مباشرة بالوضع الصحي والصحة النباتية.

مثال: يجب أن تحمل حاوية النقل تعليمات على الجزء الخارجي فيما يتعلق بالتعامل مع البضائع القابلة للتلف أو متطلبات التبريد أو الحماية من التعرض المباشر لأشعة الشمس.

3) التعبئة والتغليف

وهي التدابير التي تنظم طريقة التعبئة والتغليف (الموصى بها أو المحظورة) للمنتجات، أو تحديد مواد التعبئة والتغليف المستخدمة، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بسلامة الأغذية.

مثال: تم تقييد استخدام صفائح البولي فينيل كلورايد لتغليف المواد الغذائية.

IV. متطلبات النظافة المتعلقة بالظروف الصحية والصحة النباتية

وهي المتطلبات المتعلقة بممارسات النظافة ومعايير سلامة الأغذية الميكروبيولوجية. وقد تمتد هذه المتطلبات أيضًا إلى المنتجات غير الغذائية حيث توجد مخاطر على الصحة والصحة النباتية. هذه المتطلبات يمكن أن تطبق على المنتج النهائي أو على عملية الإنتاج بأكملها.

1) المعايير الميكرو بيولوجية للمنتج النهائي

2) ممارسات النظافة أثناء الإنتاج فيما يتعلق بالظروف الصحية والصحة النباتية

V. المتطلبات الأخرى لعمليات الإنتاج أو ما بعد الإنتاج

VI. تقييم الامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية

متطلبات التحقق لتحديد ما إذا كان قد تم استيفاء معيار معين من معايير الصحة والصحة النباتية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إجراء التفتيش والموافقة أو عدة أشكال مشتركة من الإجراءات، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات والاختبار والتفتيش؛ التقييم والتحقق وضمان المطابقة؛ والاعتماد والموافقة.

1) متطلبات تسجيل المنتج والموافقة عليه

اشتراط أن يكون المنتج مسجلاً أو معتمداً للاستيراد. عادةً، يجب إثبات أن المنتجات آمنة قبل أن يتم تسجيلها أو الموافقة عليها. ينطبق هذا النوع من المتطلبات عمومًا على منتجات مثل المضافات الغذائية. وعلى عكس البند السابق، لا يرتبط هذا المطلب بعملية معينة.

وقد يتضمن هذا الإجراء أحكامًا تصف أنواع منتجات وقاية النباتات المعفاة من التسجيل والإجراءات التي توضح تفاصيل عملية التسجيل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتوزيع والاستيراد وأخذ العينات.

أمثلة: يجب أن تتم الموافقة على المضافات الغذائية من قبل الهيئة الحكومية المختصة. يتضمن هذا النوع من التدابير متطلبات وإرشادات لتسجيل المبيدات الحشرية ومركباتها، على سبيل المثال بالنسبة للمحاصيل الصغيرة أو للاستخدام البسيط.

2) متطلبات الاختبار

التزام المنتجات بالخضوع للاختبار فيما يتعلق بتنظيم معين، ولا سيما فيما يتعلق بالحد الأقصى للبقايا. ويشمل الالتزام بأخذ العينات.

مثال: من الضروري إجراء اختبار على عينة من البرتقال المستورد للتحقق من الحد الأقصى لمستوى متبقيات المبيدات.

3) متطلبات الشهادة

4) شرط التفتيش

5) متطلبات التتبع

ب.الحواجز الفنية أمام التجارة

وهي الاجراءات المتعلقة بالانظمة التقنية وإجراءات تقييم التوافق مع الانظمة والمعايير التقنية، باستثناء الاجراءات التي تندرج ضمن التدابير الخاصة باالصحة والصحة النباتية.

النظام التقني هو وثيقة تحدد خصائص المنتجات أو العمليات وطرق الإنتاج المتعلقة بها، بما في ذلك الأحكام الإدارية التي يكون تطبيقها إلزاميا. وقد يتعلق الأمر أيضًا أو يشير حصريًا إلى المصطلحات والعلامات والمتطلبات المتعلقة بالتعبئة ووضع الماركات والمعلومات المطبقة على المنتج أو عملية أو طريقة الإنتاج.

إجراء تقييم المطابقة هو إجراء يستخدم، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحديد ما إذا تم استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في الانظمة التقنية أو المعايير. ويمكن أن تشمل، من بين أمور أخرى، إجراءات أخذ العينات والاختبار والتفتيش؛ التقييم والتحقق وضمان المطابقة؛ التسجيل والموافقة والترخيص.

يجب أن تكون التدابير التي تندرج تحت الفصل ب1 ناتجة عن تطبيق اللائحة الفنية أو إجراء تقييم المطابقة. التدابير المصنفة تحت **B2** إلى **B7** هي لوائح فنية، في حين أن تلك التي تندرج تحت **B8** تتوافق مع إجراءات تقييم المطابقة. من بين اللوائح الفنية، تلك المصنفة تحت **B4** تتعلق بعمليات الإنتاج بينما تنطبق أخرى مباشرة على المنتجات.

I. تصريح/ترخيص الاستيراد فيما يتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

وهي متطلبات الترخيص الموضوعة لتطبيق نظام تقني معين أو إجراءات تقييم المطابقة.

1) متطلبات الترخيص لاستيراد بعض المنتجات

يجب أن يحصل المستورد على إذن أو تصريح أو موافقة أو ترخيص من الادارة العمومية المختصة حتى يمكن أن تتم عملية الاستيراد وفقًا للتنظيم التقني المشروط أو إجراءات تقييم المطابقة.

مثال: ترخيص لاستيراد أعلاف حيوانية طبية. ترخيص تصنيع الأعلاف الطبية يشهد على أن الأعلاف التي تحتوي على أدوية حيوانية جديدة يتم إنتاجها وتقييدها وفقًا للوائح المعمول بها.

2) متطلبات الترخيص للمستورد

يجب أن يكون المستوردون، أفرادا أو شركات، مرخصين أو مسجلين أو حاصلين على تصريح أو ترخيص أو أي نوع آخر من الإعتمادات للمشاركة في استيراد منتجات معينة من أجل الامتثال للوائح أو الإجراءات التقنية لتقييم المطابقة ذات الصلة بعمليات الاستيراد. للحصول على هذه الموافقة، قد يتعين على المستوردين تلبية متطلبات مشترطة وتقديم وثائق محددة ودفع رسوم معينة. قد يكون من الضروري تسجيل أو ترخيص المؤسسات التي تنتج منتجات معينة.

في هذه الحالة، لا ترتبط الموافقة بالشحنات الفردية بل ينطبق على المستوردين الذين يرغبون في المشاركة في أنشطة استيراد معينة.

أمثلة: يجب على أي شخص يستورد مواد كيميائية خطرة أن يكون حاصلاً على تصريح ساري المفعول، غير موقوف أو ملغي، صادر من وزارة البيئة. للحصول على التصريح، يجب على مقدم الطلب تقديم دليل على أن المادة الكيميائية الخطرة المعنية مقاومة للحرارة والصدمات، وإبراز عقد موقع بين المستورد والمصدر وجميع المرافق المعتمدة.

II. حدود التسامح مع المخلفات والاستخدام المقيد لبعض المواد

1) حدود التسامح لبقايا مواد معينة أو التلوث بهذه المواد

وهو الإجراء الذي يحدد الحد الأقصى أو حد التسامح للمواد التي يتم إدخالها أثناء عملية الإنتاج ولكنها لا تشكل مكوناتها المتوقعة.

مثال: يجب أن يكون محتوى الملح في الأسمنت أو محتوى الكبريت في البنزين أقل من المستوى المحدد.

2) تقييد استخدام بعض المواد

ويعني بها تقييد استخدام مواد معينة كمكونات أو مواد من أجل منع المخاطر المرتبطة باستخدامها.

III. متطلبات وضع المعلومات ووضع العلامات والتعبئة والتغليف

1) متطلبات وضع العلامات

2) متطلبات وضع العلامات

3) متطلبات التعبئة والتغليف

IV. متطلبات متعلقة بتعريف المنتج

وهي الشروط الواجب احترامها لتحديد منتج تحت اسم معين.

مثال: لكي يتم تعريف المنتج على أنه "شوكولاتة"، يجب أن يحتوي على تركيز كاكاو لا يقل عن 30%.

V. المتطلبات المتعلقة بجودة المنتج أو سلامته أو أدائه

وهي المتطلبات التي يجب أن يفي بها المنتج النهائي فيما يتعلق بالسلامة (مثل مقاومة الحريق)، أو الأداء (القدرة على تحقيق النتيجة المتوقعة أو المعلنة)، أو الجودة (مثل محتوى المكونات

المحددة والمتانة) أو غيرها من الأسباب المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة التي لا تغطيها مواد أخرى بمقاسات أخرى.

أمثلة: يجب أن يكون الباب قادرًا على تحمل حد أدنى معين من درجات الحرارة المرتفعة.

يجب ألا تحتوي ألعاب الأطفال دون سن 3 سنوات على عناصر أصغر من الحد المحدد. يتم فرض الحد الأدنى من شروط الأداء على الدراجات فيما يتعلق بالمقود والسرج والفرامل.

VI. تقييم الامتثال للحواجز التقنية أمام التجارة

ويقصد به التحقق الإلزامي لتحديد ما إذا كان قد تم استيفاء الشرط المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إجراء التفتيش والموافقة أو عدة أشكال مشتركة من الإجراءات، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات والاختبار والتفتيش؛ التقييم والتحقق وضمان الامتثال؛ والاعتماد والموافقة.

ج. التفتيش قبل الشحن والإجراءات الشكلية الأخرى

I. التفتيش قبل الشحن

ويقصد بها المراقبة الإلزامية لجودة وكمية وسعر البضائع قبل شحنها من الدولة المصدرة، والتي تتم من قبل هيئة رقابة مستقلة، مفوضة من قبل سلطات الدولة المستوردة.

مثال: يعد إجراء فحص ما قبل الشحن لواردات المنسوجات من قبل طرف ثالث للتحقق من الألوان وأنواع المواد أمرًا إلزاميًا.

II. متطلبات الشحن المباشر

وهي اشتراط تسليم البضائع مباشرة من بلد المنشأ، دون توقف في بلد ثالث أي بلد العبور.

مثال: يجب نقل البضائع المستوردة بموجب نظام تفضيلي مثل نظام الأفضليات المعمم **SPG** مباشرة من بلد المنشأ للامتثال لأحكام القواعد الاصلية (على سبيل المثال، لضمان عدم تعرض المنتجات للتلاعب، الاستبدال أو التحويل في بلد العبور.(

III. اشتراط المرور عبر مراكز جمركية محددة

يجب أن تمر الواردات عبر نقطة دخول و/أو مكتب جمركي محدد للتفتيش والاختبار وما إلى ذلك.

يجب تقديم مشغلات DVD إلى مكتب جمركي محدد للتفتيش.

IV. مراقبة ومتابعة الواردات وإجراءات الترخيص التلقائي

وهي التدابير الإدارية التي تهدف إلى تتبع قيمة أو حجم الواردات من منتجات معينة.

مثال: ترخيص الاستيراد التلقائي هو إجراء إداري إلزامي بالنسبة للمنسوجات والملابس قبل الاستيراد.

أولا: التدابير غير التقنية

تم تصنيفها في أثنا عشر فرعا على النحو التالي:

د. تدابير الحصص لحماية التجارة

وهي التدابير المتخذة للتخفيف من الآثار التي الضارة للواردات على سوق البلد المستورد، بما في ذلك الممارسات التجارية الخارجية غير الشريفة، بشرط الامتثال لبعض الالتزامات الإجرائية والموضوعية.

I. تدابير مكافحة الإغراق

وهي تطبق التدابير الحدودية على واردات المنتج في الحالات التي يتم فيها إغراق هذه الواردات وتؤثر سلبا على الصناعة المحلية التي تنتج منتجًا مشابهًا أو لمصدري هذا المنتج من بلدان أخرى.

يحدث الإغراق عندما يتم طرح منتج ما في سوق بلد مستورد بسعر أقل من قيمته العادية، أي عندما يكون سعر تصدير منتج ما أقل من السعر المماثل للمنتج المشابه في ظل الظروف التجارية العادية المعدة للاستهلاك المحلي للدولة المصدرة. ويمكن أن تتخذ تدابير مكافحة الإغراق شكل رسوم مكافحة الإغراق أو التزامات الأسعار من جانب الشركات المصدرة.

1) التحقيق في مكافحة الإغراق

يتم إجراء تحقيقات التحقيق وتنفذ عقب شكوى من المنتجين المحليين الذين يصنعون منتجات مشابهة أو (في ظروف خاصة) بمبادرة من سلطات البلد المستورد لتحديد وجود الإغراق والأضرار التي لحقت بالمنتجين المحليين أو حتى شكوى من مصدرين من بلد ما (بلد ثالث) مختصين في منتجات مماثلة.

مثال: تم فتح تحقيق مكافحة إغراق من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن استيراد كابلات الصلب من الدولة أ.

2) رسوم مكافحة الإغراق

تبعا للإجراء السابق، تفرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات منتجات معينة من شركاء تجاريين محددين، وذلك لتعويض التزامات الأسعار

التزام المصدر بزيادة سعر تصديره (بما لا يتجاوز مبلغ هامش الإغراق) لتجنب فرض رسوم مكافحة الإغراق. وقد يكون السعر خاضعاً للتفاوض، ولكن فقط بعد اتخاذ قرار أولي بأن الواردات المغرقة تسبب في الواقع ضرراً.

مثال: الإجراء الذي تم اتخاذه بهدف تطبيق رسوم مكافحة الإغراق على ما يسمى بصلب السيليكون المدلفن المسطح "المغناطيسي" الموجه نحو الحبوب أدى إلى قيام الشركة المصنعة بالالتزام بزيادة سعر التصدير. عن الضرر الناجم عن الإغراق الذي أثبت التحقيق وجوده. ويتم تحديد معدل الرسوم بشكل عام لكل شركة معنية.

مثال: يتم فرض رسوم مكافحة الإغراق بنسبة تتراوح بين 8.5 و36.2% على واردات وقود الديزل الحيوي من البلد أ.

3) التزامات الأسعار

وتعني التزام المصدر بزيادة سعر تصديره (بما لا يتجاوز مبلغ هامش الإغراق) لتجنب فرض رسوم مكافحة الإغراق. وقد يكون السعر خاضعاً للتفاوض، ولكن يحدث هذا فقط بعد اتخاذ قرار أولي بأن الواردات تسبب في الواقع ضرراً تحت طائلة الإغراق.

مثال: الإجراء الذي تم اتخاذه بهدف تطبيق رسوم مكافحة الإغراق على ما يسمى بصلب السيليكون المدلفن المسطح "المغناطيسي" الموجه نحو الحبوب أدى إلى قيام الشركة المصنعة بالالتزام بزيادة سعر التصدير.

II. الإجراءات التعويضية

تطبق الإجراءات الحدودية على واردات منتج ما لتعويض أي دعم مباشر أو غير مباشر تمنحه سلطات البلد المصدر، إذا تسببت هذه الواردات في الإضرار بالصناعة المحلية التي تنتج المنتج المماثل في البلد المستورد. ويمكن أن تتخذ الإجراءات التعويضية شكل رسوم تعويضية أو التزامات سعرية من الشركات المصدرة أو سلطات الدولة التي منحت الدعم.

1) التحقيقات في تطبيق التدابير التعويضية

نفس المبدأ بالنسبة للتحقيقات في مكافحة الإغراق، تبدأ التحقيقات وتنفذ عقب شكوى من الصناعة المحلية التي تنتج منتجاً مماثلاً أو (في ظروف خاصة) حيث تبدأ بمبادرة من سلطات البلد المستورد لتحديد ما إذا كانت السلع المستوردة تستفيد من الإعانات وتتسبب في ضرر للمنتجين المحليين المنتج المماثل.

مثال: بدأت كندا تحقيقًا تعويضيًا فيما يتعلق بواردات المواد الأنبوبية لصناعة النفط من البلد أ.

2) رسوم تعويضية والتزامات الأسعار

حيث يقوم المنتج المصدر أو سلطة البلد المصدر بمنح تعويضات أو رفع الأسعار بمقدار لا يتعدى مقدار الدعم، حسب الحالة وذلك لحماية المنتجات المحلية.

III. إجراءات الحفظ

1) إجراءات الحفظ العامة (متعددة الأطراف)

تطبق الإجراءات الحدودية المؤقتة على واردات المنتج لمنع أو إصلاح الأضرار الجسيمة الناجمة عن زيادة الواردات وتسهيل التكيف. قد يُطلب من دولة ما اتخاذ تدابير وقائية (أي تعليق الامتيازات المتعددة الأطراف مؤقتًا) فيما يتعلق بواردات منتج ما من جميع المصادر إذا أثبت التحقيق أن زيادة الواردات من هذا المنتج تسبب أو تهدد بإحداث ضرر جسيم للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منتجات تنافسية مباشرة. ويمكن أن تتخذ التدابير الوقائية أشكالا مختلفة، بما في ذلك زيادة

التعريفات الجمركية، والقيود الكمية، وغيرها (مثل حصص التعريفات الجمركية، والتدابير القائمة على الأسعار، وفرض رسوم خاصة). وعلى الرغم من أن القيود الكمية محظورة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فإن مثل هذه التدابير الوقائية مسموح بها بموجب اتفاقية الضمانات الخاضعة لشروط معينة. وتشمل:

- **التحقيق في الضمانات**
- **حقوق الحماية**
- **القيود الوقائية الكمية**
- **التدابير الوقائية، في شكل آخر**

2) ضمانات خاصة بالزراعة

ونعني بها الاجراءات التي تسمح بفرض رسوم جمركية إضافية استجابة لارتفاع الواردات أو انخفاض أسعار الواردات. ويتم تحديد عتبات إطلاق محددة من حيث الحجم أو سعر الواردات على مستوى البلد. فبالنسبة للمحفزات المستندة إلى الحجم، تنطبق الرسوم الإضافية فقط حتى نهاية السنة المالية الحالية المعنية، بينما في حالة المحفزات المستندة إلى السعر، تنطبق الرسوم الإضافية على كل شحنة مستوردة.

- **ضمانات خاصة للزراعة على أساس الحجم**

في هذا النوع من الضمانات، يمكن تطبيق رسوم إضافية إذا تجاوز حجم واردات المنتج الزراعي المعني الكمية الأولية المحددة.

مثال: يتم تطبيق رسم إضافي يعادل ثلث الرسم المطبق الحالي على واردات الألبان عندما يتجاوز حجمها الحد الأدنى البالغ 861 طنًا.

3) إجراءات وقائية خاصة للزراعة على أساس السعر

في هذا النوع من الضمانات، قد يتم تطبيق رسوم إضافية إذا انخفض سعر استيراد منتج زراعي محدد عن السعر المبدئي المحدد.

مثال: يتم تطبيق رسم إضافي قدره 2.79 دولار/كجم على شحنة اللحوم المجمدة ومخلفات الدواجن من فصيلة معينة إذا كان سعر هذه الشحنة أقل بنسبة 20% من السعر المبدئي البالغ 93 دولار للكيلوجرام.

هـ. نظام تراخيص الاستيراد غير التلقائية، والحصص، والحظر، و إجراءات الرقابة الكمية، والقيود الأخرى باستثناء تدابير الصحة النباتية أو التدابير المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة

تهدف الإجراءات الرقابية بشكل عام إلى منع أو تقييد الواردات، بما في ذلك تلك التي تحد من كمية السلع التي يمكن استيرادها، سواء من مصادر مختلفة أو من مورد محدد. وقد تتخذ هذه الاجراءات شكل تراخيص غير تلقائية، أو تحديد حصص محددة مسبقًا أو محظورات.

1) إجراءات ترخيص الاستيراد غير التلقائية بخلاف التراخيص المشار إليها في الفصول المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة

بخلاف الإجراءات السابقة الذكر، المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية أو الحواجز التقنية أمام التجارة، إجراءات ترخيص الاستيراد الآتية، تكون في الحالات التي لا يتم فيها منح الترخيص تلقائيًا. ويجوز منح الترخيص على أساس تقديري أو يتطلب الامتثال المسبق لمعايير محددة.

1) التراخيص الممنوحة لأسباب اقتصادية

- **إجراء الترخيص دون معايير مسبقة محددة**

ويقصد به إجراء الترخيص الذي يترك فيه الترخيص لتقدير السلطة المصدرة. وتسمى هذه التدابير أيضًا بالتراخيص التقديرية.

مثال: تخضع واردات المنسوجات لنظام الترخيص التقديري.

- **تراخيص للاستعمال النوعي**

فهو الإجراء الذي يتم بموجبه منح الترخيص فقط لواردات المنتجات المعدة لاستخدام محدد. وبشكل عام، يمنح الترخيص للعمليات التي من المتوقع أن تدر أرباحاً لقطاعات اقتصادية مهمة.

مثال: لا يمكن منح ترخيص استيراد المتفجرات عالية الطاقة إلا للاستخدامات في الصناعات الاستخراجية.

- **التراخيص المرتبطة بالإنتاج المحلي**

تلك التراخيص التي تخصص فقط لاستيراد الأصناف ذات الصلة بالإنتاج المحلي، وكذلك حجم الإنتاج المحلي، باستثناء التراخيص المصنفة كإجراءات استثمارية وتجارية محددة في الفصل الأول.

مثال: لا يمنح ترخيص استيراد البنزين إلا إذا كان الإنتاج الوطني غير كاف.

2) التراخيص الممنوحة لأسباب غير اقتصادية

- **التراخيص الممنوحة لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية**

يقصد بها مراقبة الواردات من خلال التراخيص الممنوحة لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية غير محددة في اللائحة الفنية.

مثال: استيراد المشروبات الكحولية مسموح به فقط للفنادق والمطاعم.

- **التراخيص الممنوحة لأسباب سياسية**

الهدف منها السيطرة على الواردات من خلال التراخيص الممنوحة لأسباب سياسية.

مثال: استيراد كافة المنتجات من دولة معينة يخضع للحصول على رخصة استيراد وذلك لأسباب سياسية.

- **التراخيص الممنوحة لأسباب تتعلق بحماية البيئة**

وتتمثل في مراقبة الواردات لأسباب تتعلق بحماية البيئة.

مثال: الأنواع المدرجة في الملحق الثاني من اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض تخضع لتصريح الاستيراد.

- **التراخيص الممنوحة لأسباب أمنية**

تتمثل مراقبة الاستيراد لأسباب أمنية.

مثال: استيراد الأسلحة والذخائر، وكذلك بعض المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة الكيميائية، يخضع للترخيص.

- **التراخيص الممنوحة لأسباب تتعلق بحماية الصحة العمومية**

وتتمثل في مراقبة الواردات لأسباب تتعلق بالصحة العمومية.

مثال: تخضع جميع واردات المنتجات الصيدلانية والأدوية لنظام تراخيص الاستيراد الصادر عن وزارة الصحة.

2) الحصص

ويعني بها تقييد استيراد منتجات معينة من خلال تحديد الحد الأقصى للكمية أو القيمة المسموح بها. ولا يسمح بأي واردات تتجاوز هذا الحد.

1) الحصص الدائمة

وهي الحصص ذات الطبيعة الدائمة (تُطبق على مدار السنة، دون أن يكون تاريخ انتهاء الإجراء معروفا)، كما يمكن إطار الحصص الدائمة أن يتم الاستيراد في أي وقت من السنة. وتشمل نوعين من الحصص: الحصص العالمية وهي حصص دائمة، غير مصحوبة بشروط محددة فيما يتعلق ببلد منشأ المنتج. فعلى سبيل المثال، حصة قدرها 100 طن من الأسماك، إذ يمكن استيرادها في أي وقت من السنة، دون قيود تحدد بلد المنشأ. أما النوع الثاني فهو الحصص حسب البلد والتي يجب أن يأتي حجم أو قيمة ثابتة للمنتج فيها من دولة واحدة أو أكثر. ومثال ذلك استيراد حصة قدرها 100 طن من الأسماك، حيث يمكن استيرادها في أي وقت من السنة، ولكن يجب أن يأتي 75 طنًا منها من البلد "أ" و25 طنًا من البلد "ب".

2) الحصص الموسمية

هي حصص ذات طبيعة دائمة (تُطبق على مدار السنة، دون أن يكون تاريخ انتهاء الإجراء معروفا)، ولكن يجب أن يتم استيرادها في وقت محدد من السنة.

كما هو الحال بالنسبة للحصص الدائمة، تنقسم الحصص الموسمية إلى قمسين: الحصص العالمية وهي الحصص الموسمية، التي لا تخضع لشروط محددة فيما يتعلق ببلد المنشأ. ومثال ذلك حصة سنوية قدرها 300 طن من السكر، لا يمكن استيرادها إلا خلال الفترة من مارس إلى يونيو، ولكن دون قيود تتعلق ببلد المنشأ للمنتج.

أما عن الحصص حسب البلد فيعنى بها الحصص الموسمية التي يجب أن يأتي حجم أو قيمة ثابتة للمنتج فيها من دولة واحدة أو أكثر. كأن تكون حصة سنوية قدرها 300 طن من اللحوم، والتي لا يمكن استيرادها إلا في فصل الشتاء، بحد أقصى 60 طنًا من البلد أ و40 طنًا من البلد ب.

3) الحصص المؤقتة

وهي الحصص التي يتم تطبيقها على أساس مؤقت (على سبيل المثال لمدة عام أو عامين فقط)، سواء كانت موسمية أم لا.

- **الحصص العالمية:** وهي حصص مؤقتة دون شروط تتعلق ببلد منشأ المنتج. وكمثال عن ذلك حصة سنوية قدرها 1000 طن من الأسماك ولحوم الأسماك والتي سيتم تطبيقها لمدة ثلاث سنوات فقط، دون قيود تتعلق ببلد المنشأ.
- **الحصص حسب البلد:** تتمثل في الحصص المؤقتة التي يجب أن يأتي فيها حجم أو قيمة ثابتة للمنتج من دولة واحدة أو أكثر. مثال: حصة سنوية قدرها 1000 طن من الأسماك ولحوم الأسماك، والتي سيتم تطبيقها فقط لمدة ثلاث سنوات، ويجب أن تتم خلالها الواردات في الصيف، بحد أقصى 700 طن من البلد أ و200 طن من الدولة (ب)، أما الباقي فيمكن أن يأتي من أي دولة أخرى.

3) المحظورات

ويقصد به حظر استيراد منتجات معينة باستثناء تلك التي يشملها الفصل الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية.

1) الحظر لأسباب اقتصادية: ويشمل:

- **الحظر التام (حظر الاستيراد)** وهو الحظر دون أي شروط أو دقة. وكمثال عن ذلك، لا يسمح باستيراد السيارات ذات سعة محرك أقل من 1500 سم مكعب، من أجل تشجيع الإنتاج المحلي.

- **الحظر الموسمي** ويعني حظر الاستيراد خلال فترة معينة من السنة. وينطبق هذا الإجراء عمومًا على بعض المنتجات الزراعية عندما يكون المحصول المحلي وفيرًا. كأن لا يسمح باستيراد الفراولة خلال الفترة من مارس إلى يونيو من كل عام.

- **الحظر المؤقت، بما في ذلك تعليق الترخيص** ويعني فرض الحظر لفترة محدودة لا علاقة لها بموسم معين. يتم تطبيق هذا الإجراء بشكل عام في حالات الطوارئ التي لا تشملها الإجراءات الوقائية سالفة الذكر. ومثال ذلك يمنع استيراد فئات معينة من الأسماك بشكل فوري وحتى نهاية الموسم الحالي.

- **حظر الاستيراد بالجملة** en vrac حظر الاستيراد في عبوات ذات سعة كبيرة. إذ لا يُسمح بالاستيراد إلا إذا كان المنتج معبأً في عبوات صغيرة للبيع بالتجزئة، مما يزيد من تكلفة الوحدة من المنتجات. فمثلا يُسمح باستيراد المشروبات في زجاجات سعة 750 مل كحد أقصى فقط.

- **حظر السلع المستعملة أو التي تم إصلاحها أو إعادة تصنيعها** وتتمثل في منع استيراد البضائع غير الأصناف الجديدة. كحظر استيراد المركبات المستعملة.

2) الحظر لأسباب غير اقتصادية

- **الحظر لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية** وهو منع الاستيراد لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية لا تستند إلى نظام فني. كحظر استيراد المشروبات الكحولية مثلا.

- **الحظر لأسباب سياسية** وهو الحظر الاستيراد من دولة أو مجموعة دول لأسباب سياسية.

مثال: تم حظر واردات جميع المنتجات من الدولة "أ"، ردًا على تجارب الأسلحة النووية التي أجرتها تلك الدولة.

- **الحظر لأسباب مرتبطة بحماية البيئة** وهو منع الاستيراد لأسباب تتعلق بحماية البيئة. كمنع استيراد المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

- **الحظر لأسباب أمنية** وهو منع الاستيراد لأسباب أمنية. كأن يُحظر استيراد المواد بعض الكيميائية من الدول غير الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

- **الحظر لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة** ويقصد به حظر الاستيراد لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة غير محددة في اللائحة التقنية. كحظر استيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.

4) اتفاقيات تقييد التصدير

وهي الاتفاقيات التي يوافق بموجبها المصدر على الحد من صادراته لتجنب فرض الدولة المستوردة لقيود مثل الحصص أو زيادة الرسوم الجمركية أو غيرها من تدابير مراقبة الواردات. يمكن إبرام هذه الاتفاقيات إما على مستوى الحكومات أو على مستوى فروع الصناعات.

1) اتفاقيات التقييد الإرادي للصادرات

وهي الاتفاقيات التي تبرمها حكومة أو صناعة دولة مصدرة للحد إراديا من الصادرات لتجنب فرض قيود إلزامية من قبل الدولة المستوردة. وبشكل عام، تأتي هذه الاتفاقيات بناء على الطلبات التي تقدمت بها الدولة المستوردة بهدف إرساء الحماية للمؤسسات الوطنية المنتجة للسلع البديلة المماثلة.

2) اتفاقيات الحصص

ويقصد بها اتفاقيات التقييد الآلي للتصدير والصادرات التي تحدد حصص التصدير. فقد يتم الاتفاق على تحديد حصة تصدير للسيارات من الدولة "أ" إلى الدولة "ب" لمنع الأخيرة من فرض قيود وإجراءات.

3) اتفاقيات الاستشارة

وهي اتفاقيات التقييد الآلي للصادرات التي تضع مخطط للاستشارات بهدف فرض القيود (الحصص) في ظروف معينة. كأن يتم الاتفاق على الحد من صادرات القطن من الدولة (ج) إلى الدولة (د) إذا تجاوز حجم الصادرات في الشهر السابق 2 مليون طن.

4) اتفاقيات التعاون الإداري

هي عبارة عن اتفاقيات التقييد الآلي للصادرات والتي تنص على نظام تعاون إداري بهدف تجنب تعطيل التجارة الثنائية بين بلدين. كأن يتفق بلدين على اتفاقية تعاون لمنع الزيادة المفاجئة للصادرات.

5) الحصص التعريفية

ويقصد به نظام الرسوم الجمركية المتعددة المطبق على نفس المنتج، حيث تطبق معدلات أقل حتى حد معين من القيمة أو الكمية، وفي حالة تجاوز هذا الحد، تطبق معدلات أعلى

على الواردات. فمثلا يمكن يكون الأرز المستورد معفى من الرسوم الجمركية حتى 100.000 طن، وبعد تجاوز هذه الكمية يخضع المنتوج لرسوم قدرها 1.5 دولار للكيلوغرام الواحد.

1) الحصص التعريفية المقيدة في إطار منظمة التجارة العالمية المدرجة في جداول امتيازات منظمة التجارة العالمية (الامتيازات والالتزامات الناتجة عن المفاوضات في منظمة التجارة العالمية)

1) **الحصص العالمية** وهي حصص التعريفة الجمركية المقيدة في إطار منظمة التجارة العالمية دون قيود تتعلق ببلد المنشأ للمنتج.

مثال: تنص الحصة الجمركية المقيدة بموجب منظمة التجارة العالمية على استيراد الحليب والقشدة معفاة من الرسوم الجمركية بما يصل إلى 2000 طن دون قيود على بلد المنشأ.

2) **الحصص حسب البلد** وهي حصص التعريفة الجمركية لمنظمة التجارة العالمية والتي يجب من خلالها أن تستورد كمية أو قيمة ثابتة للمنتج من دولة واحدة أو أكثر.

مثال: تتوفر حصة تعريفية مرتبطة بمنظمة التجارة العالمية تبلغ 200.000 طن من الدواجن مع رسوم جمركية قدرها 12% ولكن يجب أن يأتي نصف الكمية من البلد أ.

2) الحصص الجمركية الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية الأخرى

3) الحصص العالمية كما هو الحال في النقطة السابقة، فالحصص التعريفية غير مقيدة في إطار منظمة التجارة العالمية، دون قيود تتعلق ببلد المنشأ للمنتج. كأن تتوفر حصة تعريفية غير مقيدة لـ 40.000 طن من لحوم البقر، دون قيود تتعلق ببلد المنشأ.

4) **الحصص حسب البلد** حيث تكون الحصص التعريفية غير مقيدة بموجب منظمة التجارة العالمية والتي يجب أن يأتي حجم أو قيمة ثابتة للمنتج من دولة واحدة أو أكثر. ومثال ذلك استيراد الموز الطازج من البلد "أ" معفى من الرسوم الجمركية بما يصل إلى 4000 طن.

6) إجراءات مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية

ويقصد بها الإجراءات المتخذة لمراقبة أسعار السلع المستوردة أو التأثير عليها، خاصة فيما يتعلق بدعم السعر المحلي لبعض المنتجات عندما يكون سعر استيرادها منخفضا؛ تحديد السعر المحلي

لمنتجات معينة مع الأخذ في الاعتبار تقلبات الأسعار في السوق المحلية، أو عدم استقرار الأسعار في السوق الخارجية؛ أو زيادة أو الحفاظ على الإيرادات الضريبية. وعلى اختلاف الإجراءات التعريفية، تشمل هذه الإجراءات أحكاماً، تعمل على زيادة تكلفة الواردات بطريقة مماثلة، وذلك بنسبة مئوية أو مبلغ ثابت. وتعرف هذه الإجراءات أيضًا بالإجراءات شبه التعريفية.

I. الإجراءات الإدارية المؤثرة على القيمة الجمركية

حيث يتم تحديد أسعار الاستيراد من قبل سلطات الدولة المستوردة مع مراعاة الإنتاج المحلي أو أسعار المستهلك. ويمكن تحقيق هذا الهدف على سبيل المثال من خلال تحديد سعر أدنى أو سعر أقصى أو من خلال اللجوء إلى الاسعار التي تحددها قوانين السوق الدولية. للإشارة هناك صيغ مختلفة لتحديد الاسعار، كتحديد الحد الأدنى لسعر الاستيراد أو التسعير وفقًا لسعر مرجعي.

1) **الحد الأدنى لسعر الاستيراد** وهو أن يكون سعر الاستيراد محدد مسبقًا ولا يمكن الاستيراد دونه. كأن يتم تحديد حد أدنى لسعر الأقمشة والملابس.

2) **السعر المرجعي** وهو أن يكون سعر الاستيراد محدد مسبقاً، والذي تستخدمه سلطات البلد المستورد كمرجع للتحكم في أسعار المنتجات المستوردة. وكمثال يتم حساب السعر المرجعي للمنتجات الزراعية على أساس سعر المنتج وهو صافي قيمة المنتج عند خروجه مطروحا منها تكاليف التسويق.

II. القيود الإرادية على أسعار التصدير

وتعني الاتفاقيات بالأجال التي بموجبها يوافق المصدر على إبقاء سعر البضائع أعلى من مستوى معين. وهذه التدابير محظورة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك، بموجب اتفاقية الدعم الإجراءات التعويضية واتفاقية تنفيذ المادة السادسة من اتفاقية الجات لعام 1994 (بشأن ممارسات مكافحة الإغراق)، يُسمح باتخاذ إجراءات في شكل التزامات بأسعار وذلك بشروط معينة. في هذا الصدد يمكن إدخال عملية التقييد الآلي للصادرات من قبل البلد المستورد وبالتالي تعتبر إجراءً للاستيراد.

ومثال عن ذلك زيادة سعر تصدير أشرطة الفيديو من أجل التقليل من التوترات التجارية مع الدول المستوردة الرئيسية.

III. الضرائب المتغيرة

ويقصد بها الضرائب أو الرسوم التي تهدف إلى مواءمة أسعار السوق للمنتجات المستوردة مع أسعار المنتجات المحلية المقابلة (هذه التدابير محظورة بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة). ويمكن حساب الضرائب على المنتجات الأولية على أساس الوزن الإجمالي، بينما تحسب على المنتجات الغذائية المصنعة على أساس المنتج الأساسي للمنتج النهائي. وتتوزع هذه الضرائب على النحو التالي:

1) **الرسوم المتغيرة (رسوم الاستيراد المرنة)** ونعني بها الضرائب أو الرسوم التي يتناسب معدلها عكسيا مع سعر الواردات، بهدف الحفاظ على استقرار السعر في بلد المنشأ. وينطبق هذا النوع من الإجراءات بشكل رئيسي على المنتجات الأولية.

ومثال ذلك إذا كان سعر البقوليات هو 700 دولار للطن؛ وسعر السوق العالمي هو 500 دولار، فيستم فرض ضريبة قدرها 200 دولار، فإذا ارتفع السعر العالمي إلى 600 دولار، فستنخفض الضريبة إلى 100 دولار.

2) **المكونات المتغيرة (العناصر التعويضية)** ويقصد بها الضرائب أو الرسوم التي يشتمل معدلها على مكون القيمة ومكون متغير. وتنطبق هذه الضرائب بشكل أساسي على المنتجات المصنعة، والتي يتعلق الجزء المتغير منها بالمنتجات الأولية أو المكونات المستخدمة في تكوين المنتج النهائي.

كأن يتم تحديد الرسوم الجمركية على الحلويات بنسبة 25%، بالإضافة إلى 25 دولاراً لكل كيلوغرام من السكر المحتوي عليها مطروحاً منها سعر السكر لكل كيلوغرام.

IV. الرسوم الجمركية الإضافية

يتم فرض ضرائب على المنتجات المستوردة فقط بالإضافة إلى الرسوم الجمركية لزيادة الإيرادات الضريبية أو حماية الصناعات المحلية.

مثال: الرسوم الجمركية الإضافية أو الرسوم الإضافية أو الرسوم الإضافية.

V. الحقوق الموسمية

وهي الرسوم المطبقة في أوقات معينة من السنة، عادة على المنتجات الزراعية.

مثال: تعفى واردات الفرولة الطازجة ، معفاة من الرسوم الجمركية خلال الفترة من 1 أغسطس إلى 31 ديسمبر؛ يتم تطبيق الحقوق الموسمية بقية العام.

VI. الضرائب والرسوم الإضافية التي تفرض على الخدمات التي تقدمها الدولة

وتعني الضرائب الإضافية التي تفرض على البضائع المستوردة بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية والتي ليس لها ما يعادلها داخلياً. وتنص المادة الثامنة من اتفاقية الجات على أن الرسوم والمصاريف بخلاف الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية على أنه "يجب أن تقتصر على التكلفة التقريبية للخدمات المقدمة ولا تشكل حماية غير مباشرة للمنتجات المحلية أو الضرائب ذات الطبيعة المالية على الاستيراد أو التصدير". [1]. وتشمل هذه الضرائب الإضافية علي سبيل المثال:

1) رسوم التفتيش الجمركي ورسوم معالجة الملفات،
2) رسوم مناولة أو تخزين البضائع،
3) الضرائب على معاملات الصرف الأجنبي،
4) الحقوق والطوابع،
5) رسوم ترخيص الاستيراد،
6) رسوم الفاتورة القنصلية،
7) الإتاوات الإحصائية،
8) الضرائب على البنية التحتية للنقل...

VII. الضرائب والرسوم الداخلية على الواردات

وهي الضرائب المفروضة على الواردات بما يعادلها محليا. وتسمح المادة الثالثة من اتفاقية الجات بفرض ضرائب داخلية على الواردات، ولكن هذه الضرائب يجب ألا تكون أعلى من تلك المطبقة على المنتجات المحلية المماثلة. ويمكن أن تشمل:

1) **ضرائب الاستهلاك** وهي ضرائب مبيعات المنتجات التي تنطبق بشكل عام على جميع المنتجات أو معظمها. مثل ضريبة المبيعات، ضريبة القيمة المضافة.
2) **الرسوم الخاصة وهي** الرسوم المفروضة على أنواع معينة من المنتجات، وبشكل عام العناصر الفاخرة أو غير الأساسية. الضرائب غير المباشرة منفصلة عن الضرائب العامة

على المبيعات وبالإضافة إليها. مثل الرسوم الجمركية، بما في ذلك الضرائب على استهلاك الكحول والتبغ.

3) **الضرائب والرسوم على فئات المنتجات الحساسة** وهي الضرائب التي تشمل رسوم الانبعاثات وضرائب المنتجات (الحساسة) والتكاليف الإدارية. وتهدف إلى استرداد تكلفة أنظمة الرقابة الإدارية. ومنها رسوم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المفروضة على السيارات.

7) الإجراءات المالية

ويقصد بها التدابير التي تهدف إلى تنظيم شراء وتكلفة النقد الأجنبي وتحديد شروط الدفع للواردات. ويمكن أن تساهم في زيادة تكلفة الواردات بنفس طريقة الإجراءات الجمركية.

I. الدفع المسبق الإلزامي

وهو دفع مسبق يتم حسابه على أساس قيمة المعاملة التجارية المتمثلة في الاستيراد و/أو ضرائب الاستيراد ذات الصلة وذلك في الوقت الذي يتقدم فيه المستورد بطلب للحصول على ترخيص استيراد أو عند إصدار الترخيص. ويتم هذا الدفع بالنماذج التالية:

1) إيداع ما قبل الاستيراد

ويشترط على المستورد إيداع نسبة من قيمة الصفقة قبل استلام البضاعة. لا يتم دفع أي فائدة على هذه الوديعة.

مثال: يشترط دفع 50% من قيمة المعاملة قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المتوقع لوصول البضاعة إلى ميناء الدخول.

2) هامش الخزينة الإلزامي

وهو اشتراط إيداع كامل المبلغ (أو جزء معين) من قيمة العملية بالصرف الأجنبي لدى أحد البنوك التجارية قبل فتح رسالة الاقتراض.

مثال: مطلوب إيداع 100% من قيمة المعاملة لدى البنك التجاري المعين.

3) الدفع المسبق للرسوم الجمركية

ويشترط سداد الرسوم الجمركية، كليًا أو جزئيًا، مقدمًا، دون إعطاء الحق في دفع الفوائد.

مثال: يشترط سداد 100% من التكلفة التقديرية للرسوم الجمركية قبل ثلاثة أشهر من الموعد المتوقع لوصول البضاعة إلى ميناء الدخول.

4) الودائع القابلة للاسترداد على استيراد فئات المنتجات الحساسة

وهو الالتزام بتكوين وديعة، سيتم استردادها عند إعادة المنتج المستخدم أو الحاوية الخاصة به إلى مركز التجميع.

مثال: مطلوب إيداع مبلغ 100 دولار لكل ثلاجة. سيتم استرداده عند إرجاع الجهاز لإعادة تدويره بعد الاستخدام.

II. أسعار الصرف المتعددة

تكون أسعار الصرف متعددة أو متغيرة حسب فئة المنتج المستورد. وعامة ما السعر الرسمي مخصص للمنتجات الأساسية. في حين يجب دفع ثمن السلع الأخرى بالسعر التجاري، أو في بعض الأحيان، عن طريق شراء العملات الأجنبية في المزاد. وبموجب القسم 3 من المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، لا يجوز للأعضاء اللجوء إلى إجراءات تمييزية أو ممارسات متعددة لسعر الصرف دون موافقة الصندوق.

فعلى سبيل المثال يمكن تسديد ثمن استيراد أغذية الأطفال والمواد الغذائية الأساسية فقط بسعر الصرف الرسمي المتداول

III. تنظيم التخصيصات الرسمية للعملة الأجنبية

1) منع تخصيص العملة

وتعني التدابير اللازمة لضمان عدم استخدام تخصيصات رسمية من النقد الأجنبي لدفع ثمن الواردات. مثال عن ذلك لا يتم تخصيص النقد الأجنبي لاستيراد المنتجات الفاخرة مثل السيارات أو أجهزة التلفزيون أو المجوهرات.

2) ترخيص البنك

وهو الالتزام بالحصول على إذن استيراد خاص من البنك المركزي. كأن يلزم الحصول على تصريح من البنك المركزي ورخصة استيراد لاستيراد السيارات.

3) الترخيص المرتبط بعدم استخدام عمليات الصرف الأجنبي الرسمية

لا يمنح الترخيص إلا في حالة عدم استخدام عمليات الصراف الرسمية لتسديد قيمة الواردات..

4) عملات أجنبية من مصادر خارجية

لا يمنح ترخيص الاستيراد إلا للواردات التي تخص مشاريع المساعدة التقنية وغيرها التي تمس المصادر الخارجية للنقد الأجنبي. على سبيل المثال لا يُسمح باستيراد مواد البناء إلا إذا كان من الممكن تسديد أثمنتها من خلال صندوق استثمار أجنبي مباشر.

IV. عملات المستورد

حيث يمنح الترخيص إذا كان المستورد يحمل عملة أجنبية في أحد البنوك في الخارج. كأن لا يُسمح باستيراد المواد النسيجية إلا إذا كان المستورد قادرًا على دفع الفاتورة مباشرة إلى المصدر بالعملة الأجنبية التي اكتسبها في الخارج من خلال أنشطته التصديرية.

V. تنظيم شروط الدفع للواردات

وتعني التنظيمات المتعلقة بشروط الدفع للواردات والحصول القروض (الأجنبية أو المحلية) واستعمالها لتمويل الواردات. كان يتم وضع نظام ينص على أن الدفعة المقدمة للبضائع قبل وصولها إلى ميناء الدخول لا يمكن أن تتجاوز 50% من قيمة المعاملة.

8) الإجراءات المؤثرة على المنافسة

وهي التدابير الرامية إلى منح أفضليات أو امتيازات حصرية أو خاصة لوكيل اقتصادي أو مجموعة معينة من الوكلاء الاقتصاديين.

I. المؤسسات التجارية الحكومية ذات الصلة بالاستيراد؛ طرق أخرى انتقائية للاستيراد

ويقصد بالمؤسسات التجارية الحكومية المتعلقة بالاستيراد، الشركات (سواء كانت مملوكة للدولة أو خاضعة لرقابتها أو لا) تتمتع بحقوق وامتيازات خاصة غير مخولة لهيئات أخرى، وتمارس من خلال مشترياتها ومبيعاتها تأثيرًا على مستوى أو وجهة واردات منتجات معينة. ويمكن أن تكون دواوين تسويق رسمية تتمتع بحقوق حصرية للتحكم في واردات بعض الحبوب، أو وكالات خطوط الأنابيب التي تتمتع بحقوق حصرية لتوزيع النفط، أو وكالات الاستيراد الحصرية أو الاستيراد المخصص لبعض المستوردين لفئات معينة من السلع.

II. اللجوء الإلزامي للخدمات الوطنية

ويقصد بها:

1) التأمين الإلزامي من قبل شركة وطنية

ويشترط فيها أن تكون الواردات مغطاة من قبل شركة تأمين وطنية.

2) النقل الإلزامي من قبل شركة وطنية

ويشترط فيها أن يتم نقل الواردات عن طريق شركة وطنية.

9) الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة بالتجارة

I. التدابير المتعلقة بمحتوى العناصر المحلية

وهي الالتزام بشراء أو استخدام حد أدنى من الكمية أو أنواع معينة من السلع المنتجة محلياً أو التأدية من الدولة، أو فرض قيود على شراء أو استخدام السلع المستوردة على أساس حجم أو قيمة صادرات المنتجات المحلية.

مثال: في إنتاج المركبات، يجب أن تمثل الأجزاء المصنعة محلياً ما لا يقل عن 50% من قيمة الأجزاء المستخدمة.

II. تدابير التوازن التجاري

وهي تقييد استيراد المنتجات المستخدمة في الإنتاج المحلي أو المتعلقة به، لا سيما فيما يتعلق بكمية المنتجات المحلية المصدرة، أو تقييد شراء العملة الأجنبية لتسديد هذه الواردات على أساس تدفقات العملات المنسوبة إلى الشركة المعنية.

مثال: لا يمكن لشركة أن تستورد المعدات والمنتجات بنسبة تفوق 80% من أرباح صادراتها من السنة المالية السابقة.

10) قيود التوزيع

يجوز للدولة المستوردة فرض قيود على قنوات التوزيع أو بيع البضائع. قد تنطبق هذه القيود على بيع المنتجات التي تندرج ضمن فئات معينة، والوصول إلى قنوات التوزيع الداخلية وإنشاء قنوات توزيع مملوكة وفرض إملاءات إضافية فيما يخص التراخيص أو الشهادات.

I. القيود المفروضة على بيع المنتجات

قيود تهدف إلى تقييد بيع المنتجات داخل الدولة المستوردة، على سبيل المثال البيع في مناطق معينة، البيع لفئات معينة من الأشخاص أو على أساس معايير أخرى. تنطبق هذه القيود على بيع البضائع في حد ذاتها، بغض النظر عن الموزع. إذ لا يمكن مثلا بيع المشروبات المستوردة إلا للمدن التي لديها منشأة لإعادة تدوير الحاويات.

II. القيود المفروضة على قنوات التوزيع

1) إجراءات المنع أو التقييد من الوصول إلى الموزعين الوطنيين

وتعني هذه المحظورات أو القيود أن المنتجات المستوردة يجب أن تعتمد على قنوات توزيع منفصلة (مثل نقاط البيع بالتجزئة أو بالجملة للمنتجات المستوردة). وقد يتسبب هذا التقييد في تكاليف وعقبات إضافية أمام مستوردي بعض المنتجات الذين كانوا يفضلون الاعتماد على الموزعين الوطنيين بدلاً من الاضطرار إلى إنشاء قنوات التوزيع الخاصة بهم.

مثال: لا يمكن بيع السيارات المستوردة من خلال التجار الحاليين في البلد المستورد، لذا يجب على المصدرين إنشاء قنوات التوزيع الخاصة بهم.

2) الإجراءات الرامية إلى حظر أو تقييد إنشاء دوائر التوزيع الخاصة

تعني هذه المحظورات أو القيود أن المنتجات المستوردة يجب أن تمر عبر قنوات التوزيع المحلية. وقد تخلق هذه المتطلبات صعوبات إضافية حسب ظروف استخدام دوائر التوزيع المحلية أو مدى ملاءمتها لمستوردي منتجات معينة والذين كانوا يفضلون استخدام أو إنشاء قنوات توزيع خاصة بهم.

أمثلة: التوزيع بالتجزئة مخصص للمواطنين؛ ولذلك، لا يمكن للمصدرين الأجانب توزيع منتجاتهم، إلا من خلال الموزعين أو الوكلاء المحليين كتوزيع السيارات مثلا. لا يجوز للشركة المرخصة للبيع بالتجزئة إلا إنشاء منفذ بيع بالتجزئة واحد. وأي نقاط بيع إضافية ستخضع للحصول على مزيد من الموافقات.

11) القيود المفروضة على خدمات ما بعد البيع

وتعني تقييد إمكانيات المصدرين على تقديم خدمات ما بعد البيع باستخدام القنوات التي يفضلونها أو يرغبون في استخدامها في البلد المستورد.

1) الإجراءات التي تهدف إلى منع أو تقييد الوصول إلى قنوات خدمة ما بعد البيع المحلية

وتعني منع أو تقييد الوصول إلى قنوات خدمة ما بعد البيع المحلية التي تؤدي إلى اعتماد المنتجات المستوردة على خدمات ما بعد البيع المنفصلة (على سبيل المثال، للتركيب والتجميع والصيانة والإصلاح). وقد يكون لهذا القيد أثر سلبي على مستوردي بعض المنتجات الذين كانوا يفضلون أن يتمكنوا من الاعتماد على خدمات ما بعد البيع المحلية بدلا من الاضطرار إلى تأسيسها بأنفسهم.

مثال: لا يمكن إصلاح محركات الطائرات إلا في المراكز المملوكة للشركة المصنعة.

2) إجراءات منع أو تقييد إنشاء خدمات ما بعد البيع الخاصة

وهو منع أو تقييد إنشاء أو استخدام خدمات ما بعد البيع الخاصة، مما يجعل المنتجات المستوردة تعتمد على خدمات ما بعد البيع المحلية. واعتماداً على الشروط التي تحكم استخدام خدمات ما بعد البيع المحلية ونوعية هذه الخدمة، فإن هذه الإجراءات قد تخلق صعوبات إضافية أمام مستوردي منتجات معينة الذين كانوا يفضلون استخدام أو إنشاء قنوات خاصة بهم لخدمة ما بعد البيع.

أمثلة: يجب أن يتم تقديم خدمات ما بعد البيع لأجهزة التلفزيون من قبل شركة خدمات محلية في البلد المستورد. وتقتصر المشاركة الأجنبية في مراكز صيانة الطائرات على 49%.

12) الإعانات وأشكال الدعم الأخرى

وهو الإجراء المنتهج على أي مستوى من المستويات في الدولة والتي تنطوي على تحويل مالي لصالح مستفيد معين أو مجموعة من المستفيدين ويخلق أو قد يخلق منفعة لهؤلاء المستفيدين. يمكن تجميع هذه الإجراءات أو الممارسات في فئتين، دعم الشركات، ودعم المستهلكين النهائيين أو الأفراد أو الأسر. وبالإضافة إلى هذا التصنيف الأساسي، يمكن تصنيف إعانات الدعم باستخدام بطرق أخرى.

I. تحويلات الأموال (التحويلات النقدية) من الدولة إلى شركة

1) التبرعات

ويقصد بها الدعم النقدي في شكل تحويلات غير قابلة للاسترداد وبدون فوائد من الأموال العامة إلى الشركات لمرة واحدة أو متجددة، سواء كانت خاضعة لشروط أم لا. كأن تمنح الدولة دعماً غير قابل للاسترداد لشركة ما حتى تتمكن من الاستثمار في شراء معدات جديدة.

- وقد يكون المبلغ المستلم ثابتا،
- وقد يكون المبلغ متغيرا حسب الإنتاج أو المبيعات،
- وقد يكون المبلغ متغيرا اعتمادًا على دخل الشركة،
- وقد يكون المبلغ متغيرا اعتمادًا على استخدام المدخلات الوسيطة،
- وقد يكون المبلغ متغيرا حسب الوظيفة،
- وقد يكون المبلغ متغيرا اعتمادًا على استخدام الأرض أو الموارد الطبيعية،
- وقد يكون المبلغ متغيرا اعتمادًا على استخدام رأس المال،
- وقد يكون المبلغ متغيرا تبعا للصادرات،
- وقد يكون المبلغ متغيرا اعتمادًا على عوامل أخرى أو مجموعة من العوامل المذكورة أعلاه.

2) الدعم في شكل ائتمان (لشركة)

وهو الدعم النقدي الذي تقدمه الدولة للشركات عند حصولها على قروض قابلة للسداد، سواء في شكل قرض مباشر بسعر فائدة تفضيلي أو المساعدة في تأمين أو سداد الأموال المقترضة من مكان آخر.

كأن تقدم الدولة قرضًا من خلال أحد البنوك العمومية لشركة ما بسعر فائدة أقل من سعر السوق عند منحها لقرض مماثل.

3) المشاركة في رأس المال

الدعم النقدي الذي تمنحه الدولة التي تشتري أسهماً في إحدى الشركات. كأن تحصل الدولة على حصة قدرها 50% في شركة ما عن طريق شراء أسهم بشروط غير تجارية.

4) شراء الدولة للسلع أو الخدمات (بخلاف دعم الأسعار)

وذلك عن طريق الدعم النقدي المقدم من طرف الدولة عندما تشتري سلعاً أو خدمات من شركة ما بسعر أعلى من سعر السوق (كمية ومبالغ مماثلة). ومثال ذلك شراء الدولة القمح من إحدى الشركات بسعر أعلى بنسبة 20% من القيمة السوقية.

5) دعم الأسعار أو المدفوعات المباشرة المرتبطة بالأسعار للمنتجين

وهو الدعم النقدي الذي يكون في شكل تحويل الأموال العمومية بشرط أن يكون مستوى سعر منتج معين أقل من عتبة معينة. كأن تقوم الدولة بتغطية الخسائر المالية التي تتكبدها شركة تبيع البنزين للسكان بأسعار أقل من أسعار السوق.

II. تنظيم الأسعار

ويعني بها السياسة العامة التي تحدد أسعار معينة لمنتج معين.

مثال: تحدد الدولة سعرًا أقصى للبنزين يفيد المستهلكين في المراحل النهائية.

III. نقل المخاطر من الشركة إلى الدولة

1) ضمانات

وهو الدعم غير النقدي الذي تتعهد بموجبه الدولة بسداد ديون الشركة. كأن تضمن الدولة سداد القرض الذي تحصل عليه الشركة في حالة التخلف عن السداد أو الإفلاس.

2) التأمين

وهو الدعم غير النقدي الذي بموجبه تؤمن الدولة الشركة ضد مخاطر الأحداث غير المتوقعة. كأن تلتزم الدولة بتغطية خسائر شركة التأمين ضد الأخطار الخارجية، بشروط غير تجارية، في حالة وقوع كارثة طبيعية.

IV. الإيرادات العامة المستحقة على الشركة والتي تتنازل عنها الدولة أو لا تقوم بتحصيلها (لا يوجد تحويل نقدي)

1) الإعفاءات من الضرائب والرسوم والتخفيضات والحوافز الضريبية الأخرى التي تقلل العبء الضريبي الذي من المفروض أن تتحمله الشركة.

يتمثل هذا الدعم النقدي في شكل إعفاءات ضريبية، حيث تمتنع الدولة عن تحصيل الضريبة من الأعمال التي قد تخضع لها. كان نعفى شركة أو فرع إنتاج من ضريبة الدخل.

2) الإيرادات العامة الأخرى التي تتنازل عنها الدولة أو لا تقوم بتحصيلها (لا يوجد تحويل نقدي)

يتمثل هذا الدعم النقدي في شكل إعفاءات من الالتزامات المالية التي تتحملها الشركة تجاه الدولة والتي لا ترتبط بالضرائب أو الرسوم (مثل الإتاوات والتكاليف الإدارية). كأن تعفي الدولة الشركة من دفع الرسم المفروض للحصول على ترخيص مزاولة النشاط التجاري.

V. التحويل العيني (غير النقدي) إلى الشركات

1) توريد السلع

وهو الدعم غير النقدي من الدولة في شكل سلع مقدمة إلى الشركات. ومثال ذلك بيع الدولة للمواد الخام أو المعدات لشركة ما بسعر أقل من سعر السوق.

2) تقديم الخدمات

وهو الدعم غير النقدي من الدولة في شكل الخدمات المقدمة للأعمال التجارية. كأن تقدم الدولة خدمات استشارية أو معالجة مياه مجانية لشركة ما.

3) تحويلات أخرى، بما في ذلك، الأراضي، والحصول على الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والتكنولوجيا والمعرفة، والكهرباء، والمياه...

ويشمل الدعم غير النقدي للدولة في شكل مزايا أخرى مقدمة للشركات. كتقديم الأراضي لشركة ما مجاناً أو بدون تحصيل الإيجار.

VI. تحويل الأموال (التحويلات النقدية) من الدولة (إلى المستهلك النهائي أو فرد أو أسرة) لشراء سلع محددة

1) التبرعات ودعم الدخل

ويعني تحويل الأموال (تحويل نقدي أو شبه نقدي) من الدولة إلى مستهلك نهائي أو فرد أو أسرة خاضعة لشراء سلعة محددة.

مثال: تحصل الأسر ذات الدخل المنخفض على سندات تغذية لشراء منتجات محددة.

2) المساعدة الائتمانية

وهو الدعم النقدي المقدم للمستهلكين أو الأفراد أو الأسر، عندما الأمر يتعلق بالقروض القابلة للسداد، سواء في شكل قروض مباشرة تمنحها الدولة أو مساعدة لضمان أو سداد الأموال المقترضة من مكان آخر.

مثال: تقوم الدولة بسديد جزء من القروض لشراء سيارات جديدة صديقة للبيئة.

VII. الإيرادات العامة المستحقة (على المستهلك النهائي أو الفرد أو الأسرة) والتي تتنازل عنها الدولة أو لا تقوم بتحصيلها (لا يوجد تحويل نقدي)

وتشمل الإعفاءات من الضرائب والرسوم والتخفيضات والحوافز الضريبية الأخرى التي تقلل العبء الضريبي الذي كان من المفروض دفعه، ويعني الدعم النقدي في شكل إعفاءات من الالتزامات الضريبية، والتي بموجبها تمتنع الدولة عن تحصيل ضريبة من فرد أو أسرة كانت ستخضع لها.

مثال: يُعفى الأشخاص القريبون من سن التقاعد من دفع الضرائب العقارية.

VIII. شراء أو توفير السلع من قبل الدولة

1) توفير السلع من قبل الدولة

ويتثمل في الدعم غير النقدي من الدولة الذي يكون على شكل سلع تقدم للأفراد أو الأسر. كتوفير الدولة للمعدات اللازمة للأسر التي يوجد بها شخص معاق.

2) شراء الدولة للسلع من الأفراد أو الأسر

ويتمثل في الدعم النقدي من الدولة حيث تقوم بشراء السلع والخدمات من الأفراد أو الأسر. كأن تقوم الدولة بشراء السيارات القديمة غير الصديقة للبيئة من الأفراد أو الأسر لإعادة تدويرها وتشجيع شراء المركبات الجديدة التي تستهلك كميات أقل من الوقود.

13) القيود المفروضة على الصفقات العمومية

وهي الإجراءات التقييدية التي قد يواجهها المتعهدين عند محاولتهم بيع منتجاتهم وخدماتهم إلى حكومات أجنبية.

I. قيد المشاركة في الصفقات العمومية

وهي الإجراءات والممارسات التي تحد صراحة من مشاركة الموردين الوطنيين (أو دون الوطنيين) في الصفقات العمومية أو تفرض شروطا محددة للوصول إليها.

1) بالنسبة للموردين المحليين

وهي القيود التي تحد صراحة من وصول الموردين المحليين أو الوطنيين إلى الصفقات العمومية.

أمثلة: لا يستطيع المتعهدين الأجانب المشاركة في الصفقات العمومية الوطنية و/أو دون الوطنية.

2) للموردين دون الوطنيين

وهي القيود التي تحد صراحة من وصول المتعهدين دون الوطنيين إلى الصفقات العمومية.

مثال: تحتفظ الإدارة المركزية بمشتريات المنسوجات المنسوجة يدويًا من الموردين المحليين.

3) الدخول الخاضع لشروط

وتعني إلزام بلد المورد الشريك مع مورد وطني/دون وطني والسماح له بالمشاركة في الصفقات العمومية على أساس المعاملة بالمثل، حيث لا سمح للموردين الأجانب بتقديم عروض إلا إذا سمحت دولة المورد الشريك للمورد المحلي بالمشاركة في الصفقات العمومية في بلدها.

ومثال عن ذلك، لا تسمح المشاركة في الصفقات العمومية ولا تمنح المناقصات للموردين الأجانب إذا تم منح نفس المعاملة للشركات المحلية من قبل البلد الأصلي للموردين الأجانب.

4) استثناء لأسباب غير اقتصادية

استخدام شروط/اعتبارات الأمن الوطني أو السلامة لإقصاء الموردين الأجانب من المشاركة في الصفقات العمومية محددة.

كأن تمنع الجهات الأمنية الإدارة المتعاقدة من قبول مشاركة الشركات الأجنبية لدول معينة في المنقصات التي تتعلق بشراء معدات السكك الحديدية والبنية التحتية أو المناجم.

II. أسعار تفضيلية وطنية

وهي نسب تعديل الأسعار المطبقة على المتعهدين المحليين لأغراض تقييم عروضهم. وتزيد هذه التفضيلات من احتمال فوز المتعهد الوطني بالعقد ويمكن تطبيقها أيضًا على المناقصات التي تتضمن سلعًا أو خدمات محلية.

1) بالنسبة للموردين الوطنيين

حيث تمنح المصلحة المتعاقدة هامش تفضيلي للمتعهدين الوطنيين.

مثال: يتم تفضيل العروض الوطنية على العروض الأجنبية ذات الجودة المتساوية عندما لا يتجاوز سعر العروض الوطنية سعر العروض الأجنبية بأكثر من 10%.

2) للموردين دون الوطني

تمنح المصلحة المتعاقدة هامش تفضيلي للمتعهدين دون الوطنيين.

مثال: يتم منح تفضيل هامش بنسبة 5% لبعض الشركات المحلية.

III. عمليات المقاصة

وهي كل شرط أو التزام يشجع التنمية المحلية أو يحسن حساب ميزان المدفوعات لطرف ما، مثل استخدام المواد الأولية محلية المصدر، ومنح ترخيص لتكنولوجيات جديدة، الاستثمار،وعمليات المقاصة. فبالإضافة إلى اقتناء المنتج المتفق عليه في العقد، يجوز للطرف المتعاقد فرض تعويض على الموردين لتحقيق هدف آخر. تتمثل عمليات المقاصة أيضا، فالتعامل من الباطن والتكوين والاستثمار الأجنبي المباشر.

1) متطلبات تتعلق بالمحتوى المحلي

يجب على الموردين الأجانب استخدام المدخلات الوطنية للدولة المتعاقدة.

مثال: يجب على المشترين العموميين في بلد ما منح هامش أفضلية ملائم بنسبة 20% على الأقل للمبيعات التي تشتمل على منتجات زراعية منشؤها البلد المحلي.

2) متطلبات تتعلق بالمحتوى المحلي في الخدمات

يجب على الموردين الأجانب استخدام الخدمات الوطنية أو دون الوطنية للبلد المتعاقد كمدخلات.

مثال: في حالة وجود التساوي بين الموردين المحليين والأجانب، يتم اختيار العرض الذي يقدم أعلى درجة من المحتوى المحلي (الموارد البشرية المحلية).

3) متطلبات تتعلق بالمحتوى المحلي للموظفين

يجب على الموردين الأجانب توظيف مستخدمين محليين من الدولة المتعاقدة.

مثال: وضعت الحكومة سياسة تفضيلية لتعزيز خلق فرص العمل المحلية.

4) متطلبات التعاقد من الباطن

يجب على الموردين الأجانب اختيار الموردين من الدولة المتعاقدة.

مثال: تحتوي الشروط العامة للعقود على بند يشجع على استخدام المقاولين المحليين عند التعامل من الباطن.

IV. قيود متعلقة بالضمانات

كأن تفرض الجهة المتعاقدة شروط إرساء/عقد لمنح العقد أو تنفيذه.

1) فرض رسوم على الهيئات الأجنبية عند المشاركة في الصفقات العمومية.

يجب على المتعهدين الأجانب دفع ضريبة على مشاريع الصفقات العمومية التي ينفذونها. كأن يتم فرض ضريبة بنسبة 2% على المتعاملين الأجانب على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات.

2) تقييد الأهلية للحصول على المنح والمزايا الضريبية

تقييد الأهلية للموردين الأجانب للحصول على الإعانات أو المزايا الضريبية.

ومثال ذلك تفضيل المحلية الصغيرة والمتوسطة أو الناشئة بواسطة الإعانات المباشرة أو تطبيق نظام ضريبي مغاير.

3) المواعيد

يجب على المصالح المتعاقدة الالتزام بالمواعيد النهائية لإبلاغ المتعهدين بالنتائج والدفع للموردين:

- **فترة الدفع**: وهي الفترة الزمنية بين طلب الدفع المقدم من المقاول بعد وفائه بالتزاماته التعاقدية والتسديد الفعلي. ومع ذلك، في بعض البلدان، لا يُطلب من المصالح المتعاقدة الالتزام بموعد نهائي معيّن للدفع لمورّديها ما لم يتم تحديد شروط الدفع في العقد.

مثال: بمجرد الانتهاء من الأداء، يجب على المصلحة المتعاقدة أن تدفع للمقاول خلال مائة يوم من استلام طلب الدفع.

- **الموعد النهائي لنشر إشعار منح العقد**: وهي الفترة الزمنية المسموح بها لنشر إشعار منح العقد و/أو إبلاغ مقدمي العروض بعدم قبول عروضهم.

مثال: المصالح المتعاقدة ليست ملزمة قانونًا بإبلاغ مقدمي العروض غير الفائزين.

V. معايير التأهيل

وهي المعايير التي تستخدمها المصلحة المتعاقدة لتحديد أهلية الموردين للمشاركة في إجراءات الصفقات العمومية.

1) معايير الشهادة أو الترخيص

ويقصد بها متطلبات الشهادة أو الترخيص المطلوبة لأداء نشاط معين ابتداء من الكفاءات المهنية العادية المطلوبة في تنفيذ الصفقات العمومية. كأن يُطلب من جميع الموردين تقديم شهادات تتعلق بالتمكين الاقتصادي صادر عن هيئات التحقق المعتمدة من قبل نظام الاعتماد في الدولة.

2) الطلبيات المخصصة لمجموعات محددة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

وهي التدابير التي بموجبها تحتفظ المصلحة المتعاقدة بمنح العقود، التي كثيرا ما تنطوي على عقود صغيرة، لمجموعات محددة.

مثال: أي عملية شراء تقوم بها الحكومة تتجاوز قيمتها المتوقعة 3500 دولار أمريكي، يجب أن يتم تمنح تلقائيًا وحصريًا للشركات الصغيرة.

3) متطلبات تتعلق بالسوابق

وهي اشتراط أن يثبت المورد أنه قام بأداء عمل مماثل بشكل مرض من أجل المشاركة في الصفقات. وفي السياق نفسه، يجوز للمصلحة المتعاقدة أن تطلب من المورد أن يكون لديه حسن سيرة. إذ أن المتطلبات المتعلقة بالسوابق تتعلق بجودة العمل الذي أداه المتعامل سابقا. وينبغي استخدام هذا الإجراء بحذر لأن التحقق من العمل السابق وقياسه يرجع إلى تقدير المصلحة المتعاقدة.

مثال: الموردون الذين واجهوا مشاكل خطيرة أو متكررة في تنفيذ الصفقات أدت إلى إنهاء العقد أو عقوبات أخرى خلال السنوات الثلاث الماضية لن يتمكنوا من المشاركة في إجراءات طلب العروض.

VI. معايير التقييم

وهي المعايير التي تستخدمها المصلحة المتعاقدة لاختيار المتعامل.

1) الشروط التعاقدية التقنية

وهي المواصفات التقنية التي قد تكون محددة جغرافيًا أو غير متوافقة مع المعايير الدولية (إن وجدت) أو قد تفرض أعباء غير متناسبة أو تكاليف إضافية على الموردين الأجانب.

مثال: يجب تحديد المواصفات التقنية للترويج للمنتجات المحلية أو لموردين محددين.

2) الشروط التعاقدية المالية

يتضمن هذا الإجراء قيودًا على شروط الدفع. عندما تدفع المصلحة المتعاقدة لمورد مقابل أداء التزاماته التعاقدية، فإنها تفرض شروط دفع تقييدية، مثل طريقة الدفع والعملة والتحويل، على البلدان الأجنبية. كأن يتم الدفع للمقاول فقط بالعملة الوطنية للدولة المتعاقدة.

VII. آليات معالجة الشكاوي

يجب أن تضمن الدولة وصول الموردين الأجانب إلى هيئة قضائية أو إدارية مستقلة تتمتع بآلية رفع دعوى سريعة وفعالة وشفافة وغير تمييزية و/أو إجراء استئناف للطعن في قرار يتعلق بالفصل في دعوى المتعلقة بمنح وتنفيذ الصفقات العمومية.

1) إجراءات الطعن في تنفيذ الصفقات العمومية

وهي آلية تسمح للموردين الأجانب بالتقاضي أو بالطعن في عملية تنفيذ الصفقات أو العقد لمخالفة إحدى القواعد.

على سبيل المثال: في حالة الاختلاف بين المورد الأجنبي والمصلحة المتعاقدة، يمكن للمورد تقديم تقرير على مستوى لجان مراقبة الصفقات العمومية.

2) إختيار جهات الفصل في النزاعات

يمكن لدفاتر الشروط أن تنص وتحدد الجهات المخولة للفصل في نزاعات الصفقات العمومية. ويمكن للمتعامل المتعاقد اللجوء إليها في حالة وقوع أي نزاع. كأن تكون محاكم قضائية، جهات وصية أو لجان طعن ومراقبة الصفقات العمومية.

14) الملكية الفكرية

وتخص الإجراءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة. حيث يغطي التشريع المتعلق بالملكية الفكرية براءات الاختراع، العلامات التجارية للصناعة والتجارة والتصاميم الصناعية ومخططات تكوين الدوائر المدمجة وحقوق المؤلف والمؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية.

تسجيل الحقوق الممنوحة لدى دواوين وطنية وتجمع في قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

في بعض الأحيان يصعب جدًا ربط منتج نهائي يتم تسويقه بحقوق الملكية الفكرية بشكل دقيق؛ إذ أن استخدام المعرفة المرتبطة ببراءة ما كمدخلات في إنتاج منتج ما في بلد معين لا تظهر في الإحصائيات التجارية لهذا البلد.

تشمل إجراءات الملكية الفكرية أيضًا الإطار القانوني المعتمد للأهلية والصيانة، ومنح حقوق الملكية الفكرية وطرق العمل التي تحترم هذه الحقوق.

I. الأهلية والحفاظ على الحقوق

وهي معايير دقيقة لحماية كل فئة من حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات اكتساب هذه الحقوق والحفاظ عليها. يحدد هذا الجانب الإطار القانوني المطبق على كل بلد وكل فئة من فئات الملكية الفكرية، دون تحديد المنتج بشكل دقيق.

1) براءات الاختراع

وهي معايير دقيقة لحماية البراءات وإجراءات اقتنائها والحفاظ عليها.

2) المؤشرات الجغرافية

وهي معايير دقيقة لحماية المؤشرات الجغرافية وإجراءات والحفاظ عليها.

3) التصاميم الصناعية

وهي معايير دقيقة لحماية المنتجات الصناعية وإجراءات اقتنائها والحفاظ عليها.

4) حقوق التأليف والنشر

وهي معايير دقيقة لحماية حقوق المؤلف وإجراءات اكتسابها والحفاظ عليها.

5) ماركات المصنع أو التجارة

ونعني بها معايير دقيقة لحماية العلامات التجارية للمصنع أو التجارة وإجراءات اقتنائها والحفاظ عليها.

فالطابع التمييزي هو أحد العناصر التي ترتبط بعلامة واحدة أو بمجموعة من العلامات التي تشكل علامة تجارية. للحصول على علامة تجارية، يجب على الشركات تقديم طلب من الديوان الوطني للعلامات التجارية من خلال وكيل معتمد، أو من خلال إجراءات الطلب الإقليمية والدولية. للحفاظ على علامة تجارية، يجب على الشركات الحصول على حقوق سنوية. بشكل طبيعي، بعد سبع سنوات، يجب أن يطلب صاحب العلامة تجديد تسجيل العلامة شرط ألا يصل إلى انتهاء الصلاحية.

II. نفاد حقوق الملكية

وهي الشروط التي تسقط الحق في احترام حقوق الملكية الفكرية. فبمجرد أن يقوم مالك حق ملكية فكرية أو صاحب ترخيص بتسويق منتج محمي بموجب حقوق الملكية الفكرية، فإن حق مراقبة بيع أو توزيع المنتج تكون نافدة، أي لا يمكن للمالك أن يمنع إعادة بيع المنتج.

III. طرق حماية حقوق الملكية الفكرية

وهي الإجراءات التي تنظم كيفيات اللجوء وكذا الاجراءات القانونية الواجب اتباعها في حالة التعدي والاستخدام غير المصرح به لحقوق الملكية الفكرية. وتطبق هذه الإجراءات على مستوى الحدود وتؤدي إلى وقف تداول المنتجات في حالة الاشتباه في انتهاك حقوق الملكية الفكرية لمنع دخولها إلى دوائر التسويق. كما يمكن اللجوء إلى القضاء للكشف عن الأدلة، أو مصادرة الممتلكات المعنية، واتخاذ إجراءات مختلفة وطلب التعويض... تعتبر مستويات معينة من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، مثل القرصنة المتعمدة لحقوق الطبع والنشر والتزوير والكشف عن الأسرار التجارية الناتجة عن خيانة الأمانة، جرائم جنائية.

15) قواعد المنشأ

تشمل قواعد المنشأ القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التنظيم العام التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة لتحديد بلد منشأ البضائع. تعتبر قواعد المنشأ ذات أهمية لتنفيذ بعض أدوات السياسة التجارية مثل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ووضع علامات على المنشأ وتدابير الحماية.

مثال: تواجه الآلات والمنتجات ذات الصلة المصنعة في بلد ما صعوبات في الامتثال لقواعد المنشأ وذلك عند رغبتها في الحصول على معدل الرسوم المخفض الذي يطبقه البلد المستورد، لأن الأجزاء والمواد تنشأ من بلدان مختلفة.

I. قواعد المنشأ التفضيلية

وهي القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام التي تطبقها الحكومة لتحديد ما إذا كانت السلع مؤهلة للحصول على معاملة تفضيلية بموجب أنظمة تجارية تعاقدية أو مستقلة والتي تؤدي إلى فرض معدل رسوم يختلف عن القانون المطبق بموجب مبدأ الدولة الأكثر تفضيل.

يتم تدوين قواعد المنشأ التفضيلية في اتفاقيات التجارية التفضيلية وأنظمة التفضيلات التجارية الأحادية الجانب لتحديد ما إذا كان الاستيراد مصدره بلد يستفيد من الأفضليات بموجب اتفاقية تجارية تفضيلية.

1) معيار المنشأ

ويقصد به المعيار الذي يحدد أصل السلعة. تنسب السلعة بالكامل إلى بلد منشأ معين عندما تستخدم حصة كبيرة من المدخلات أو كليتها أو تحويلها في ذلك البلد، في حالة تعدد بلدان المنشأ، تنسب إلى البلد الذي تم فيه التحويل الكبير للمدخلات. وتعرف هذه التحويلات بواسطة النسبة المئوية حسب القيمة، أو تغيير في تصنيف التعريفة، أو متطلبات نوعية للتصنيع.

- **أصلية بالكامل**

تعتبر السلعة أصلية بالكامل عندما يتم إنتاجها أو تصنيعها كليًا أو إلى حد كبير في بلد ما دون استخدام مواد غير أصلية.

مثال: الحيوانات الحية التي ولدت وترعرعت في بلد ما والخضروات التي تمت زراعتها وحصادها في بلد ما تعتبر أصلية بالكامل.

- **التحول الجوهري: معيار نسبة القيمة والقيمة المضافة**

تعتبر السلعة أصلية المنشأ من دولة ما إذا تم الوصول فيها إلى نسبة محددة من القيمة المضافة. قد يتم اعتماد طرق مختلفة لحساب حصة القيمة المضافة.

مثال: لكي تكون السلعة المستوردة مؤهلة للحصول على الأفضليات بموجب اتفاقية تجارية تفضيلية، يجب أن تكون مصنعة في دولة عضو في اتفاقية تجارية تفضيلية، ويجب أن يكون مبلغ التكلفة أو قيمة المواد يتم استعمالها في الانتاج في الدولة العضو في الاتفاقية، لا تقل عن 35% من القيمة المقدرة للسلعة عند دخولها إلى الدولة المستوردة.

- **التحول الجوهري: معيار النسبة المئوية حسب القيمة على أساس قيمة المواد المستعملة**

تكون السلعة أصلية المنشأ ما عندما تكون مصنوعة من مواد من غير بلد المنشأ لا تتجاوز حدًا معينًا مقارنة بالسعر النهائي المحدد للسلعة أو التي تحتوي على الحد الأدنى من محتوى المواد ذات المنشأ.

ومثال ذلك السلع التي لا تتجاوز قيمة جميع المواد المستعملة فيها وذات منشأ مغاير لا تتجاوز 70% من سعر المنتج عند تسليمه بالمصنع.

- **التحول الجوهري: التغيير في تصنيف التعريفات، دون استثناء**

وهي الحالة التي يتم فيها منح صفة أصلية المنشأ لسلعة مصنفة ضمن فصل من فصول النظام المتجانس (système harmonisé) أو عنوان أو عنوان فرعي يختلف عن تصنيف المدخلات غير أصلية المنشأ نفسه، مع عدم وجود استثناءات ممكنة.

مثال: تكون آلة التنظيف الجاف (رمز النظام المنسق 8542.10) أصلية المنشأ في البلد الذي يتم فيه تجميع مكوناتها التي تندرج تحت رمز النظام المتجانس 8451.90 لإنتاج الآلة التي تندرج تحت رمز النظام المنسق 8542.10.

- **تحول الجوهري: التغيير في تصنيف التعريفات، مع استثناء**

وهي الحالة التي يتم فيها منح صفة أصلية المنشأ لسلعة مصنفة ضمن فصل من فصول النظام المتجانس (système harmonisé) أو عنوان أو عنوان فرعي يختلف عن تصنيف المدخلات غير أصلية المنشأ نفسه، مع وجود استثناءات ممكنة.

مثال: الشحوم والعظام (رمز النظام المنسق 1501) تنشأ في البلد حيث يتم إنتاجها من مواد تندرج تحت أي عنوان من بنود النظام المنسق باستثناء العناوين 0203، 0206، 0207 أو العظام من عنوان النظام المنسق 0606.

- **التحول الجوهري: المتطلبات الفنية**

الحالة التي تنشأ فيها السلعة من البلد الذي تم فيه تطبيق وصفة تقنية محددة مسبقًا، على سبيل المثال، عملية تحويل خاصة. كفرض احتواء قماش معين الملابس وإكسسوارات الملابس، بخلاف الجوارب.

2) إثبات المنشأ

وهي المستندات أو التصريحات التي تبين أن البضائع التي تتعلق بها تستوفي معايير المنشأ بموجب قواعد المنشأ المعمول بها. يتضمن إثبات المنشأ شهادات المنشأ وشهادات المنشأ الذاتية وتصريحات المنشأ المقدمة من طرف المستورد.

- **شهادة المنشأ صادرة عن السلطة**

وهي الوثيقة التي تؤكد بموجبها السلطة أو الهيئة الحكومية المخولة بإصدار إثبات المنشأ، صراحةً أن البضائع تعتبر أصلية وفقًا لقواعد المنشأ المعمول بها. كأن يتم إصدار شهادة المنشأ من قبل السلطات الحكومية للطرف المصدر.

- **شهادة المنشأ الصادرة من المُصدِر**

وهي الوثيقة التي يشهد بها المصدر صراحةً أن البضائع تعتبر أصلية وفقًا لقواعد المنشأ المعمول بها.

مثال: لكي يكون المتعامل الاقتصادي مؤهلاً لإصدار تصريح الأصلية، يجب أن يكون مسجلاً في قاعدة بيانات لدى الجهات المختصة المخولة. ويصبح المتعامل الاقتصادي بعد ذلك مُصدِرًا معتمدًا.

- **تصريح المستورد**

وهي الوثيقة التي يشهد المستورد من خلالها صراحة أن البضائع تعتبر أصلية وفقا لقواعد المنشأ المعمول بها.

مثال: عندما تورد سلع معينة إلى البلد مصحوبة بطلب الإعفاء من الرسوم الجمركية، يلزم المستورد بتقديم شهادة بأن هذه الأصناف تستوفي جميع شروط الإعفاء الجمركي.

- **إثبات الشحن المباشر**

وهي أن يطلب إثبات الشحن المباشر. أي أنه يجب شحن البضائع المراد استيرادها مباشرة. يجب تقديم المستندات التي تثبت أن البضائع قد تم شحنها مباشرة عند الطلب. وقد يطلب من المستورد تقديم أدلة إضافية، مثل سندات الطلب ووثائق مراقبة البضائع.

II. قواعد المنشأ غير التفضيلية

تشمل قواعد المنشأ غير التفضيلية القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التنظيم العام التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة لتحديد بلد منشأ البضائع. تعتبر قواعد المنشأ مهمة لتنفيذ بعض

أدوات السياسة التجارية مثل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ووضع علامات على المنشأ وتدابير الحماية.

وتختلف قواعد المنشأ غير التفضيلية عن قواعد المنشأ التفضيلية. في حين أن هذه الأخيرة قد تؤثر على معدل الرسوم المطبق على سلعة مستوردة، فإن قواعد المنشأ غير التفضيلية تحددها حكومات البلدان ولا تؤثر على معدل الرسوم المطبق على سلعة مستوردة.

1. معيار المنشأ

يحدد هذا المعيار أصل السلعة. حيث تكون السلعة أصلية بالكامل في بلد منشأ ما عندما تنشأ معظم أو كل المدخلات في ذلك البلد، أو، وفي حالة وجود أكثر من بلد منشأ، تسند السلعة إلى البلد الذي تم فيه التحويل الكبير. ويمكن تعريف هاذ التحويل على أنه نسبة مئوية حسب القيمة، أو تغيير في تصنيف التعريفة، أو متطلبات تصنيع أو معالجة محددة.

ثالثا: تدابير التصدير

16) الإجراءات المتعلقة بالتصدير

وهي الإجراءات المطبقة على السلع المصدرة من قبل حكومة البلد المصدر.

تدابير التصدير المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة

I. إجرارات التصدير المتعلقة بالمواصفات التقنية للمنتج وأنظمة تقييم المطابقة المتعلقة بها.

1) متطلبات ترخيص أو تصريح التصدير لأسباب تقنية

وهو الالتزام بالحصول على ترخيص أو تصريح صادر عن حكومة البلد المصدر من أجل تصدير المنتجات، المفروضة لأسباب تقنية، أي مرتبطة بخصائص المنتج أو بالعمليات وطرق الإنتاج المرافقة.

أمثلة: يخضع تصدير فضلات ومنتجات اللحوم الصالحة للأكل للتصريح. وللحصول على التصريح، يجب على المصدر تقديم تصريح المطابقة الذي يشير إلى أن المنتجات تلبي متطلبات الدولة المستوردة المعنية، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى المطلوبة.

2) متطلبات تسجيل التصدير لأسباب فنية

وهي الالتزام بتسجيل المنتجات أو المصدرين قبل التصدير.

حيث يجب تسجيل المنتجات الصيدلانية للتصدير، بالإضافة إلى قائمة مفصلة لمكوناتها والإشارة إلى إمكانية وجود مسببات الحساسية.

3) متطلبات الإنتاج وما بعد الإنتاج

ويقصد بها متطلبات عمليات الإنتاج وما بعد الإنتاج، وعدة أمور أخرى، متعلقة بالنظافة والعلاجات للقضاء على الطفيليات والكائنات المسببة للأمراض من النباتات والحيوانات، وكذلك متطلبات ظروف التخزين و/أو نقل المنتجات قبل التصدير.

مثال: جميع الماشية، المعدة للتصدير للذبح إلى أي دولة، ستخضع للعلاج المضاد للطفيليات الخارجية خلال الثلاثين يومًا السابقة للتصدير.

4) متطلبات جودة المنتج وسلامته وخصائصه

وتتعلق بمتطلبات المنتج النهائي فيما يتعلق بالسلامة والخصائص والجودة وحدود التحمل للمخلفات وتقييد الاستخدام لبعض المواد.

ومثال ذلك يعتبر من غير القانوني تصدير أنواع الأسماك الخاضعة للأنظمة بموجب أحكام هذا الجزء (الماكريل الأطلسي، الحبار) التي لا تستوفي أحكام الحد الأدنى للحجم المنصوص عليها في اللوائح.

5) متطلبات وضع العلامات أو الماركات أو التعبئة والتغليف

وهي متطلبات تتعلق بوضع المعلومات على المنتجات أو وضع علامة عليها أو تعبئتها بطريقة معينة للتصدير. ومثال ذلك المبيدات المعدة للتصدير يجب أن تكون مصحوبة بملصقات تحتوي على الاحتياطات أو التحذيرات بالإضافة إلى رقم تسجيل المؤسسة المنتجة. حتى يستوفي البصل شروط التصدير، يشترط تغليفه وتعبئته في عبوات لا تزيد سعتها عن 25 كجم.

6) تقييمات المطابقة

المتطلبات الصادرة عن الدولة المصدرة للتحقق من احترام معيار صحي أو صحة نباتية معين أو حاجز تقني مفروض أمام التجارة قبل تصدير البضائع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إجراء التفتيش والمطابقة أو عدة أشكال أخرى من الإجراءات، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات والاختبار والتفتيش؛ التقييم والتحقق ؛ والاعتماد والموافقة.

7) منع التصدير لأسباب صحية وصحة نباتية

وهو الحظر الذي يمنع تصدير بعض المنتجات لأسباب صحية وصحة نباتية.

كأن يُحظر تصدير اللحوم ومنتجاتها من المناطق المصابة بمرض اعتلال الدماغ البقري، المعروف أيضًا بمرض جنون البقر، حتى يتم القضاء على المرض.

II. شكليات التصدير

1) التزامات المرور عبر المراكز الجمركية المحددة للتصدير

يجب أن تمر الصادرات عبر منفذ دخول معين و/أو مكتب جمركي للتفتيش والاختبار وما إلى ذلك.

مثال: جميع الحيوانات المعدة للتصدير يجب أن تمر عبر موانئ الشحن مزودة بأجهزة تفتيش ملائمة.

2) متطلبات متابعة ومراقبة الصادرات

وهي التدابير الإدارية التي تهدف إلى مراقبة قيمة أو حجم منتجات معينة معدة للتصدير.

مثال: يجب على مصدري بعض المعدات الكهربائية التصريح عن حجم صادرات المنتجات وأعدادها لأغراض إحصائية.

III. تراخيص التصدير، حصص التصدير وحظر التصدير والقيود الأخرى بخلاف التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو الحواجز التقنية أمام التجارة

وهي قيود تفرض على كمية البضائع المصدرة إلى دولة واحدة أو أكثر من قبل حكومة الدولة المُصدرة، لأسباب منها نقص هذه المنتجات في السوق المحلية، أو بغرض تنظيم الأسعار المحلية، أو منع تدابير مكافحة الإغراق أو لأسباب سياسية. وتندرج في هذه الفئة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والتجارة في شكل قيود على التصدير.

ملاحظة: إن حظر التصدير أو القيود الأخرى غير الرسوم أو الضرائب أو الرسوم الأخرى محظورة بشكل عام بموجب المادة الحادية عشرة من اتفاقية الجات (1994). ومع ذلك، يجوز تطبيقها في ظروف محددة (مثل المادتين العشرين والحادية والعشرين من الاتفاقية).

1) منع التصدير

يمنع تصدير بعض المنتجات. كأن يُمنع تصدير الذرة لعدم تغطية الاستهلاك المحلي.

2) حصص التصدير

ويقصد بالحصص تحديد قيمة أو حجم الصادرات. كأن يتم تحديد حصة تصدير للحوم البقر لضمان إمدادات كافية للسوق المحلية.

3) متطلبات الترخيص أو التصريح أو التسجيل للتصدير

وهي فرض حكومة البلد المصدر الحصول على ترخيص أو تصريح أو تسجيل للسماح بتصدير المنتجات. ومثال ذلك خضوع صادرات الماس لنظام التراخيص الصادرة عن الوزارة. ويجب تسجيل بعض الموارد التعدينية مثل الفحم حتى يتم تصديرها.

IV. إجراءات مراقبة أسعار الصادرات، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية

1) الإجراءات المتخذة للتحكم في أسعار المنتجات المصدرة

وهي الإجراءات التي تنطبق فقط على السلع المعدة للتصدير. وقد تتخذ هذه الأجراءات شكل ضريبة أو سعر مختلف يطبق على السلع المعدة للتصدير مقارنة بتلك المباعة محليا. كأن يتم تطبيق سعر تصدير مختلف لنفس المنتج المباع عند بيعه في السوق المحلي (نظام السعر المزدوج).

2) ضرائب ورسوم التصدير

وهي الضرائب التي تفرضها حكومة الدولة المصدرة على السلع المصدرة. يمكن أن تكون هذه الضرائب محددة أو حسب القيمة. كأن يتم فرض رسوم التصدير على النفط الخام كإيرادات حكومية.

3) رسوم التصدير أو الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة

وهي الضرائب أو الرسوم الواجب دفعها مقابل الخدمات المقدمة. ومثال ذلك يجب على مصدري المواد الخام أن يدفعوا للخزينة مبلغا يعادل تكاليف المعالجة الفعلية عند معالجة ملف المصدر.

V. تصدير المؤسسات التجارية الحكومية. قنوات التصدير المحددة الأخرى

1) المؤسسات التجارية الحكومية المصدرة

ويقصد بها الشركات (سواء كانت مملوكة للدولة أو مراقبة من طرفها أم لا) تتمتع بحقوق وامتيازات خاصة غير متاحة للهيئات الأخرى، والتي تؤثر من خلال مشترياتها ومبيعاتها على مستوى أو اتجاه صادرات منتجات معينة.

مثال: تشمل هذه المؤسسات التجارية الحكومية مكاتب احتكار التصدير المكلفة بالاستفادة من شروط المبيعات الأجنبية ومكاتب التسويق المكلفة بترويج الصادرات نيابة عن عدد كبير من صغار المستغلين.

2) تدابير دعم الصادرات

وهي المساهمات المالية المقدمة من قبل هيئة حكومية أو عمومية، أو من قبل هيئة خاصة بناء على تعليمات أو أوامر من السلطات العمومية (التحويل المباشر أو المحتمل للأموال: مثل الإعانات والقروض والمشاركة في رأس المال والضمانات والإيرادات العامة المسخرة وتوفير السلع أو الخدمات أو شراء السلع، والمدفوعات إلى نمط تمويل معين)، أو دعم الدخل أو الأسعار، الذي يمنح منفعة، في الحقوق أو في الأفعال، على أداء التصدير (إما حصريًا أو من بين عدة شروط أخرى). ومثال ذلك جميع الشركات المصنعة في البلد "أ" معفاة من دفع ضرائب الدخل على أرباح صادراتها.

3) التدابير المتعلقة بإعادة التصدير

وهي الإجراءات التي تطبقها حكومة الدولة المصدرة على السلع المصدرة التي تم استيرادها أصلاً من الخارج. كأن يُمنع مثلا إعادة تصدير النبيذ أو المشروبات الروحية إلى الدولة المنتجة.

تتم ممارسة إعادة التصدير بشكل شائع في التجارة عبر الحدود لتجنب فرض ضرائب الإنتاج الداخلية في الدولة المنتجة.

المطلب الرابع: مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب نوع التدبير وآثارها[1]

1. **مؤشرات التدابير غير التعريفية**: من خلال عرض التدابير غير التعريفية، يمكن استخدام قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية لإنتاج إحصاءات عن التدابير غير التعريفية .وهناك ثلاثة مؤشرات أساسية تُظهر مدى استخدام التدابير غير التعريفية كأدوات للسياسة العامة، وتقدم معلومات عن تواتر استخدام البلدان لتلك التدابير، وعن أكثر أنواعها شيوعاً، وعن أكثر القطاعات استخداماً للقواعد التنظيمية. وقد تكون المقارنات بين البلدان مفيدة بشكل خاص عند النظر في قضايا التكامل الإقليمي أو الوصول إلى الأسواق، لأن الاختلافات التنظيمية الرئيسية بين الشركاء التجاريين يمكن أن تزيد من الصعوبات التي يواجهها التجار. ويمكن استخدام المؤشرات أيضاً لاختبار الفرضيات في النماذج الاقتصادية، والتنبؤ بما يمكن أن تحدثه التدابير غير التعريفية من آثار

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف 2022.

على التجارة. ويمكن أيضاً استخدام البيانات لأغراض إنمائية أخرى أو في تحليلات تتعلق بالرفاهية الاقتصادية.

وفيما يلي المؤشرات القياسية الثلاثة:

-**مؤشر التواتر**: الذي يسجل حصة خطوط المنتجات المتداولة الخاضعة لتدبير واحد على الأقل من التدابير غير التعريفية؛

-**نسبة التغطية**: وهي تمثل حصة التجارة الخاضعة لتدابير غير تعريفية؛ وخلافاً لمؤشر التواتر، تتأثر هذه النسبة بقيم الاستيراد وليس بخطوط الإنتاج المتداولة؛

-**درجة الانتشار**: وهي تشير إلى متوسط عدد التدابير غير التعريفية المميزة المطبقة في بلد ما على منتجات مشمولة بلوائح، وهي تقيس، بالتالي، تنوع التدابير غير التعريفية وكثافتها.

الشكل رقم 03 : التدابير غير التعريفية المتعلقة بالاستيراد

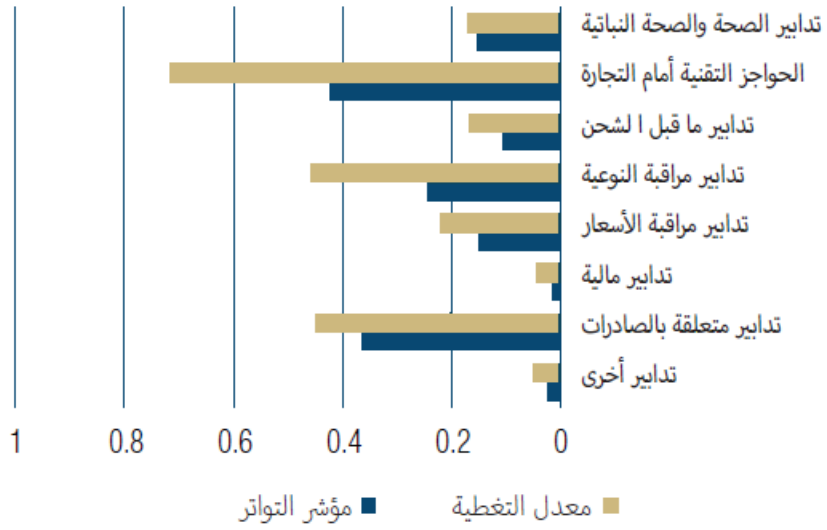

المصدر:الأونكتاد 2022.

الشكل رقم 04: **التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتصدير**

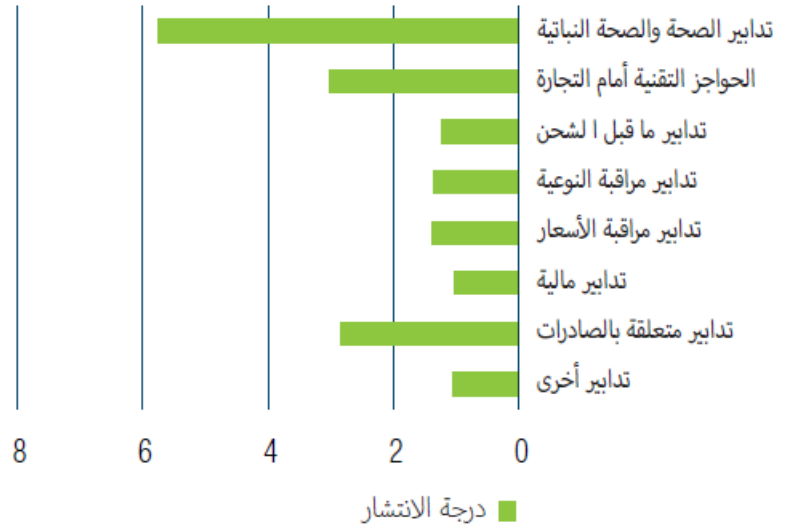

المصدر:الأونكتاد 2022.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن أكثر من 40% من المنتجات المستوردة في جميع أنحاء العالم يخضع لحاجز واحد على الأقل من الحواجز التقنية أمام التجارة، ومثّل ذلك أكثر من 70% من الواردات في العالم، في عام (2019). ويخضع ربع مجموع الواردات لشروط الترخيص أو نظام الحصص أو غير ذلك من تدابير التحكم في الكميات، ويمثل ذلك نصف قيمة إجمالي الواردات. وبما أن تدابير الصحة والصحة النباتية تطبَّق في الغالب على المنتجات الغذائية الزراعية، فإن حصتها تقل عن تلك النسبة، وتمثل حوالي20% من قيمة الواردات في العالم. ومع ذلك، فإن لتدابير الصحة والصحة النباتية أعلى درجات الانتشار. وفي المتوسط، يتعين على كل منتج مستورَد أن يمتثل لما يقرب من ستة من تدابير الصحة والصحة النباتية، وتعترضه ثلاثةٌ من الحواجز التقنية أمام التجارة.

وتفرض البلدان النامية والبلدان المتقدمة عدداً أكبر من التدابير التقنية (تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وتدابير ما قبل الشحن) مقارنة بأقل البلدان نمواً؛ وتفرض البلدان النامية والبلدان المتقدمة ما بين أربعة وخمسة تدابير غير تعريفية تقنية على كل منتج، في حين تفرض أقل البلدان نمواً ثلاثة من تلك التدابير في المتوسط. وفيما يتعلق بالتدابير غير التقنية، تفرض أقل البلدان نمواً أكبر عدد منها، وهو من اثنان إلى ثلاثة من التدابير على كل منتج، في المتوسط؛ وتفرض البلدان النامية والبلدان المتقدمة أقل من تدبيرين.

2. **تأثير التدابير غير التعريفية على التنمية**: تنص خطة التنمية المستدامة لعام **2030** على أن التجارة الدولية تشكّل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في

تعزيز التنمية المستدامة .والتدابير غير التعريفية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والسلامة، والبيئة والمناخ والأمن العام.

لفهم كيفية تفاعل التدابير غير التعريفية مع التنمية المستدامة، من المفيد التمييز بين الروابط المباشرة وغير المباشرة:

الروابط المباشرة: وهي السياسات التي لها تأثير فوري على التنمية. وتهدف بعض التدابير غير التعريفية أساساً إلى معالجة قضايا ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل الغذاء، والتغذية، والصحة، والطاقة المستدامة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتغير المناخ، والبيئة. فمثلا تُستخدم التدابير غير التعريفية لحظر استيراد وتصدير الأنواع المهددة بالإنقراض، حظراً مباشراً؛ كإجراء لتعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها[1]؛

الروابط غير المباشرة: التدابير غير التعريفية التي تؤثر على التجارة كوسيلة للتنمية الاقتصادية . يمكن للتدابير غير التعريفية، بغض النظر عن الأهداف من اتخاذها، أن تؤدي إلى زيادة تكاليف التجارة، فتضرّ بالتنمية الاقتصادية، وتعوق بشكل غير مباشر التنمية المستدامة.

ويتضح من مختلف هذه الروابط بالتنمية المستدامة أن صنع السياسات الجيدة يحتاج إلى إيجاد توازن بين خفض تكاليف التجارة المتعلقة بالتدابير غير التعريفية (الآثار غير المباشرة) وبين تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال تلك التدابير (الآثار المباشرة).

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف 2022.

خلاصة الفصل الثالث

يمكن القول إن الحمائية التقليدية باستخدام تعريفات جمركية مرتفعة على سلع بعينها، يكون لها آثار متساوية وحيادية على جميع دول العالم ويمكن التنبؤ بآثارها مستقبلاً. أما الحمائية الجديدة والمعبر عنها بالتدابير غير التعريفية والتي ظهرت أواخر القرن الماضي وترتبط بنزعة الدول الكبرى، للحفاظ على هيمنتها على أسواق سلع أو مناطق محددة، فلها آثار أشد ضراوة على النظام التجاري الدولي؛ إذ أن التدابير المذكورة في الفصل الثالث، تؤثر بشكل غير متماثل في دول العالم ولا يمكن التيقن مسبقاً من نوع الأداة المستخدمة للحمائية أو فترة تطبيقها أو آثارها. كما أن استخدامها تجاه دول تسيطر على حصة ضخمة من الإنتاج والتجارة، قد يدفع إلى حروب تجارية بين الطرفين، تؤدي إلى تقلص حجم التجارة العالمية، وتؤثر في النمو والتنمية في مختلف دول العالم، وتكون الدول النامية هي الخاسر الأكبر.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول السياسة التجارية الخارجية للجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

مقدمة الفصل الرابع

تؤكد معظم الدراسات التطبيقية على وجود علاقة ارتباط ايجابية وقوية بين درجة الانفتاح على الأسواق العالمية (التجارة الخارجية) وبين معدل نمو الناتج الداخلي. ولقد قامت دراسة شهيرة للبنك الدولي (1987) بتقسيم دول العالم إلى أربع مجموعات: بلدان على درجة انفتاح عالية، بلدان على درجة انفتاح معتدلة، بلدان منغلقة بعض الشيء، وبلدان منغلقة إلى درجة عالية. وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط معدل نمو الدخل في المجموعة الأولى كان الأعلى بين المجموعات الأربع خلال الفترة 1973–1985، وأنّ متوسط معدل النمو في الدول المنغلقة إلى درجة عالية كان سالباً خلال نفس الفترة.

وتوصلت دراسة معروفة أخرى إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في البلدان النامية المنفتحة بلغ 4.49% في حين لم يتجاوز المعدل 0.69% في البلدان النامية المنغلقة خلال 1960-1989. ولقد توصلت دراسات عديدة أخرى، طبقت نماذج نظرية وطرق إحصائية مختلفة وتناولت فترات زمنية متباينة واستخدمت تعريفات مختلفة للانفتاح التجاري، إلى ذات النتيجة التي تؤكد علاقة الارتباط القوية بين درجة انفتاح الاقتصاد ومعدل نمو الدخل.

وجود علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين لا يعني بالضرورة أن هناك علاقة سببية مباشرة من الانفتاح إلى النمو. علاقة الارتباط هذه قد تكون نتيجة لواحد أو أكثر من الاحتمالات الأربعة التالية: أولاً، أن النمو يتولد من أو يتأثر بقوة بالانفتاح التجاري. ثانياً، أن النمو والانفتاح يتأثران معاً بمتغير ثالث. ثالثاً، أن العلاقة عكسية من النمو إلى التجارة، حيث يؤدي النمو إلى تشجيع التجارة الخارجية. رابعاً، أن العلاقة السببية مزدوجة وباتجاهين حيث يؤدي النمو إلى زيادة التجارة، وزيادة التجارة إلى زيادة النمو. هذا يعني باختصار أن علاقة الارتباط لا تدلل بالضرورة على علاقة سببية مباشرة من متغير إلى متغير آخر. ولهذا فإن تأكيد أو نفي العلاقة السببية يتطلب التمحيص في التأثيرات المحتملة للتجارة والانفتاح على النمو ومصادره، وهذا ما سنحاول أن نتطرق إليه في الفصل الموالي، من خلال دراسة مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على نمو الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الدراسات السابقة و تحديد متغيرات الدراسة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

-شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012، - مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012 تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل المساعي الرامية إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، توصل الباحث إلى أن الجزائر تستخدم نظام تراخيص الاستيراد لغايتين أساسيتين هما حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية من جهة و تخفيض فاتورة الواردات من جهة أخرى، و بالتالي وفي حالة انخفاض في قيمة الصادرات فتلجأ الدولة إلى تفعيل نظام تراخيص الاستيراد لتخفيض الواردات وبالتالي الحفاظ على فوائض في ميزان المدفوعات.

-عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2006، مذكرة ماجستير علوم التسيير فرع تجارة دولية، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، والتي تهدف إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الوطني الجزائري، توصل الباحث إلى أن سعي الجزائر إلى الانخراط في النظام العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية، خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي كمؤشرات الميزان التجاري، إلا أن هذه النتائج لن تكون على المدى الطويل إذ تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.

-بوشمال محمد، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم اقتصادية، دراسات اقتصادية ومالية، السنة الجامعية 2019-2020، جامعة زيان عاشور الجلفة. بين الباحث أن الجزائر عملت بعد الأزمة البترولية سنة 1986 على إحداث إصلاحات عميقة نتج عنها التوجه نحو اقتصاد السوق الذي فرض عليها تقييم نظام سعر الصرف،

الذي يعد ركن أساسي في هرم الدولة وتعمل الجزائر جاهدة لإصلاح النظام المالي والنقدي رغم الانخفاضات الحادة التي تواجهها. وبعد الدراسة القياسية توصل الباحث إلى أن هناك ارتباط ضعيف بين معدلات التغير في سعر الصرف وبين معدلات النمو الاقتصادي في كل من الأردن والسعودية البحرين لثبات سعر الصرف في تلك الدول وهذا ما يدل على أن سعر الصرف لم يكن له إسهام كبير في النمو الاقتصادي وأن هناك عوامل أخرى تقف وراء النمو الاقتصادي في الدول.

-دراسة (Shirazi, Manap, 2004) التي تطرقت إلى تبيان العلاقة بين القيم الحقيقية للصادرات والواردات مع النمو الاقتصادي في باكستان في الأجلين الطويل والقصير للفترة (1960-2003) باستخدام التكامل المشترك وسببية ڤرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للصادرات على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وإلى وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين.

-زاوية رشيدة، بوخاري عبد الحميد، دور سع ر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر[1]، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور و أثر تغيرات سعر صرف على فاعلية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، تطرق الباحثان من خلال ورقتهما البحثية إلى محاولة فهم تطورات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري وأثره على معدلات النمو الاقتصادي. وذلك بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، تم التوصل إلى أن هناك علاقة سعر الصرف والنمو الاقتصادي فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاضه يؤدي إلى زيادة الصادرات وتسارع النمو الاقتصادي. وخلال نفس الفترة، وبالرغم من أن سعر الصرف عاملا أساسيا في تسوية المعاملات الاقتصادية والمالية، إلا أنه شهد تقلبات عديدة بسبب عدة عوامل ما جعله يحدث عدة تغيرات في الاقتصاد الكلي. كما أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتهنا بتقلبات أسعار النفط، حيث أن ارتفاعها بشكل مفاجئ دفعة واحدة تدفع النمو في المدى الطويل نحو الأعلى.

-خشني سهام، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، السنة الجامعية

[1] زاوية رشيدة، بوخاري عبد الحميد، جامعة غرداية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 العدد01، السنة 2020، ص ص 927-944

2017-2018، جامعة الجزائر 3. تهدف الدراسة إلى دراسة اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1971-2014 حيث توصلت الباحثة إلى أن الاستثمار يعد مساهما أساسيا إيجابيا في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأن إضافة رأس المال البشري أدت إلى الرفع من مساهمة معدل الاستثمار في النمو، كما أن أكبر نسبة مساهمة لمعدل الاستثمار كانت عند إضافة متغيرة لوغاريتم الانفتاح التجاري، هذا ما يعكس ضرورة الانفتاح التجاري لتحقيق النمو الاقتصادي.

-هيبور فوزية، طالب دليلة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية1، يتمثل هدف الدراسة في إبراز وتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بالاعتماد على كل من متغيرات الإيرادات العامة والنفقات العامة وتحديد أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)، ومن خلال نتائج الدراسة تبين وجود علاقة إحصائية معنوية، ذات تأثير موجب بين المتغيرين مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات العامة، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن الدول تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لهشاشة وتدهور اقتصادها، مما يعني أن السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة عن طريق انتهاج العديد من البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي، كان له تأثير إيجابي وجيد على الاقتصاد

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة القياسية

لتحديد أثر أدوات السياسات التجارية في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر والتوصل إلى انعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي الجزائري، تسعى الجزائر دائما إلى تطوير تجارتها الخارجية وذلك من خلال الحد من الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني عن طريق مجموعة من الأدوات التعريفية وغير التعريفية وكذلك عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الوطن لما لها من أثار إيجابية مباشرة كتوفير مناصب الشغل وتقوية الآلة الإنتاجية، مقابل ذلك تسعى إلى تطوير صادراتها الخارجية

[1] هيبور فوزية، طالب دليلة مجلة MECAS المجلد 19، العدد 01، جوان 2023

عن طريق منح امتيازات للأفراد والمؤسسات المصدرة والمتمثلة في المرافقة المجسدة بواسطة هيئات وطنية أنشأت لهذا الغرض، وما لهذه العملية من توفير للعملة الأجنبية الدولية وضمان استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية.

و لذلك و من أجل دراسة تأثير ادوات السياسة التجارية على حجم التجارة الخارجية للجزائر وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني، ارتأينا استعمال دراسة قياسية بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المتحكمة و التي تعتبر كمحددات للتجارة الخارجية في الجزائر بالإضافة إلى المتغير المستقل الرئيسي في دراستنا ألا و هو التجارة الخارجية، استنادا على مجموعة من البيانات السنوية مأخوذة من البنك العالمي، و الديوان الوطني للإحصائيات للفترة ما بين 1990 -2020 و تتمثل متغيرات الدراسة في :

1. المتغير التابع:

PIB: تمثل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام

يُعرف الناتج الداخلي الخام على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون السنة) ويعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة. فزيادة الإنتاج في أي دولة يعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكاتهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح. وفي دراستنا الحالية تم اختياره كمتغير تابع من خلال دراسة تأثير أدوات السياسة التجارية المعتمدة في الجزائر على معدل نموه خلال 30 سنة الأخيرة.

الشكل رقم 05: معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990-2020.

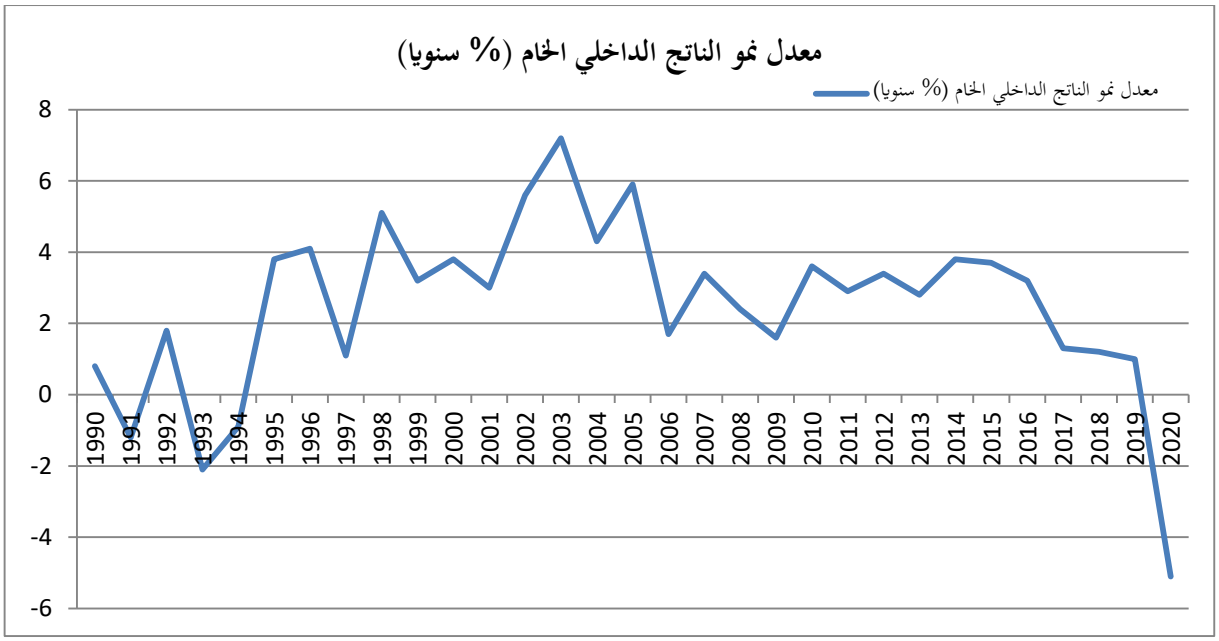

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك العالمي donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أن الجزائر سجلت انكماشا ملحوظا في وتيرة الناتج الداخلي الخام في بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي سيما خلال سنوات 1991-1994 ويرجع ذلك أساسا إلى الأزمة السياسية التي شهدتها خلال تلك الفترة والمتزامنة مع بداية التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. ومنذ سنة 1995 عرفت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام انتعاشا ملحوظا يرجع سببه إلى إبرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و التي كان لها دورا هاما في تنظيم الاستثمار و وتحرير التجارة الخارجية بالجزائر ، إذ فتح هذا الاتفاق الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية و نص على تحرير التجارة الخارجية و تخفيض العملة المحلية و التي من شانها زيادة أرباح المستثمرين، بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول التي شهدت تدهورا بداية من النصف الثاني من الثمانينات خصوصا أن النسبة الأكبر من الاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى بداية التحسن في المناخ السياسي الذي كان أهم سبب في كبح الانتعاش الاقتصادي.

و لقد بلغ نمو الناتج الداخلي الخام ذروته في سنة 2003 حيث سجل ما يفوق 7.2 %، أي ما يفوق 67 مليار دولار أمريكي، و ذلك راجع إلى إعداد الجزائر برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني، بحيث اهتمت الدولة بتطوير و ترقية الاستثمار حيث أصدرت ترسانة قانونية للنهوض بالاقتصاد الوطني في جميع مجالاته. بقيت معدلات الناتج الداخلي الخام إيجابية إلى غاية سنة 2020 حيث عرف هذا الأخير انخفاضا ملحوظا وسجل معدلا سلبيا – 5.1% مقارنة بسنة 2019 ويرجع ذلك أساسا إلى جائحة كوفيد 19 التي شهدها العالم. إلا أن ذلك يعكس حقيقة الاقتصاد الوطني ومدى استقلاليته، ليعود هذا النمو إلى الاستقرار مجددا انطلاقا من سنة 2021 حيث سجل معدلا إيجابيا قدر ب 3.4% بفضل التدابير الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة والمتمثلة أساسا في تقليص الواردات.

2. المتغيرات المستقلة:

1) IMP تمثل معدل الصادرات:

يعتبر التصدير من بين الوسائل الأكثر في عملية اختراق الأسواق الدولية كون المؤسسات التي تتبنى عملية التصدير لا تواجه مخاطر كبيرة في الاختراق، لذلك وكما هو متعارف عليه تقوم المؤسسات عموما كمرحلة أولية بعملية التوسع باعتمادها على عملية التصدير، ثم تنتقل إلى أساليب أخرى متعددة للدخول بالسوق الدولية، فهي مرحلة أولية تمر منها المؤسسة نحو العالمية، كما أنها طريقة تساعد وبشكل كبير للمؤسسات الناشئة بتقليلها من مخاطر التعامل الدولي من خلال تصدير المنتجات إلى الأسواق الدولية، وبذلك لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة ويكسبها ذلك نوع من الخبرة، وبذلك فالتصدير إستراتيجية فعالة لاقتحام الأسواق الدولية، الرفع من مستويات التنافسية.

للتصدير أهمية في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يزيد من أهميته لدى المنظرين الاقتصاديين فهو " تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد." يعتبر التصدير ذا أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو

بمثابة مؤشر للتنمية الاقتصادية كونه وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو، كما انه يمثل أداة ناجعة لجلب العملة الصعبة، وهو يرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد دفعت بالمؤسسات إلى الزيادة في حجم الإنتاج ولهذا يساهم التصدير في الميزان التجاري وجلب العملات الصعبة ويساهم في تغطية والتقليل من البطالة وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي

الشكل رقم (06): نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج الداخلي الخام للفترة من 1990-2020

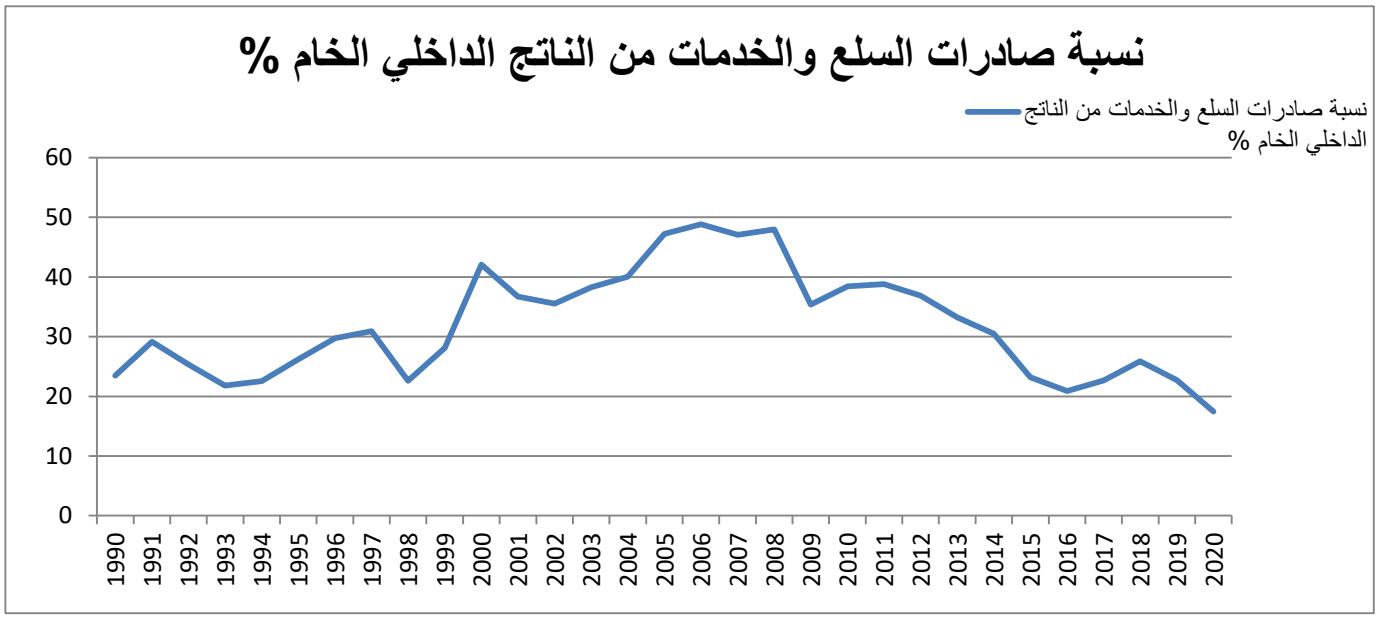

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي:
donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن حجم الصادرات لم يتجاوز ما نسبته 30% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1999، وبرجع ذلك أساسا إلى الوضع الاقتصادي الذي عاشته الجزائر سيما بعد سنة 1988 أين تم التوجه نحو خوصصة المؤسسات العمومية وما عقبه في ذلك من وضع سياسي خلال نفس الفترة والتي حالت دون تحقيق أي تقدم في جميع المجالات. فبالرغم من أن هيكل الصادرات مبني أساسا على المحروقات بنسب فاقت 98%، إلا أن الوضع السياسي آنذاك قلص من استثمار الشركات الأجنبية في جميع المجالات وعلى رأسها المحروقات. ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2010 وتبعا للاستقرار السياسي عرفت قيمة الصادرات تطورا ملحوظا، إذ أولت الدولة اهتماما بالغا بتحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق

الخارجية عن طريق تسطير مجموعة من البرامج وفتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب وتحفيز الشباب على الاندماج في تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق إنشاء عدة برامج لتشغيل الشباب مثل (الوكالة الوطنية للتشغيلANEM ، وكالة التنمية الوطنية ADS، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتصغير القرض المصغر ANGEM) و غيرها، بالإضافة إلى تشجيع و تطوير الاستثمار من اجل خلق فرص العمل.

ونظرا لاعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات بنسبة بالغة، وتبعا لانخفاض أسعار البترول التي شهدها العالم، سيما خلال أزمة كوفيد 19، عرفت قيمة الصادرات تدهورا ملحوظا ما جعل الجزائر تنتهج سياسات تحاول من خلالها توسيع الصادرات خارج المحروقات مولية اهتماما كبيرا لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

2) IMP تمثل معدل الواردات

الواردات هي جلب السلع من خارج حدود بلد إلى داخل حدود البلد الأخر وإدخالها عن طريق الدائرة الجمركية و تسجيلها الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي، لتحقيق رغبات الأفراد من السلع وغيرها ، وتكون العملية من المناطق والأسواق الحرة بالداخل و من المعارض والأسواق الدولية و من المعارض الأخرى المرخص لها طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج، إذن الاستيراد يتعلق بعملية جلب كل بضاعة ترد إلى الدولة سواء عن طريق البحر ، البر أو الجو ببيان جمركي وتخضع للضرائب الجمركية والرسوم المقررة إلا ما استثنى بموجب أحكام نظام قانون الجمارك الموحد أو بموجب الاتفاقية الاقتصادية. للاستيراد أهمية كبيرة خاصة في بداية مراحل التنمية الاقتصادية حيث يسهم الاستيراد الرأسمالي بشكل غير مباشر في نمو الدخل الوطني وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، إذ عن طريقه يتم توفير:

- المعدات و التجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية.
- السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه.

- للاستيراد كذلك أهمية في كونه طريقة فعالة في تحصيل قيمة الصادرات، كما يتيح الفرصة للحصول أيضا على بعض السلع بتكلفة ارخص من إنتاجها محليا، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا أو لا تنتج مطلقا نتيجة لعدة عوامل (كالمناخ، سوء مواقع الموارد الطبيعية ... الخ .) وبهذا سيتم حتما رفع مستويات المعيشة

الشكل رقم (07): نسبة واردات السلع والخدمات من الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2020

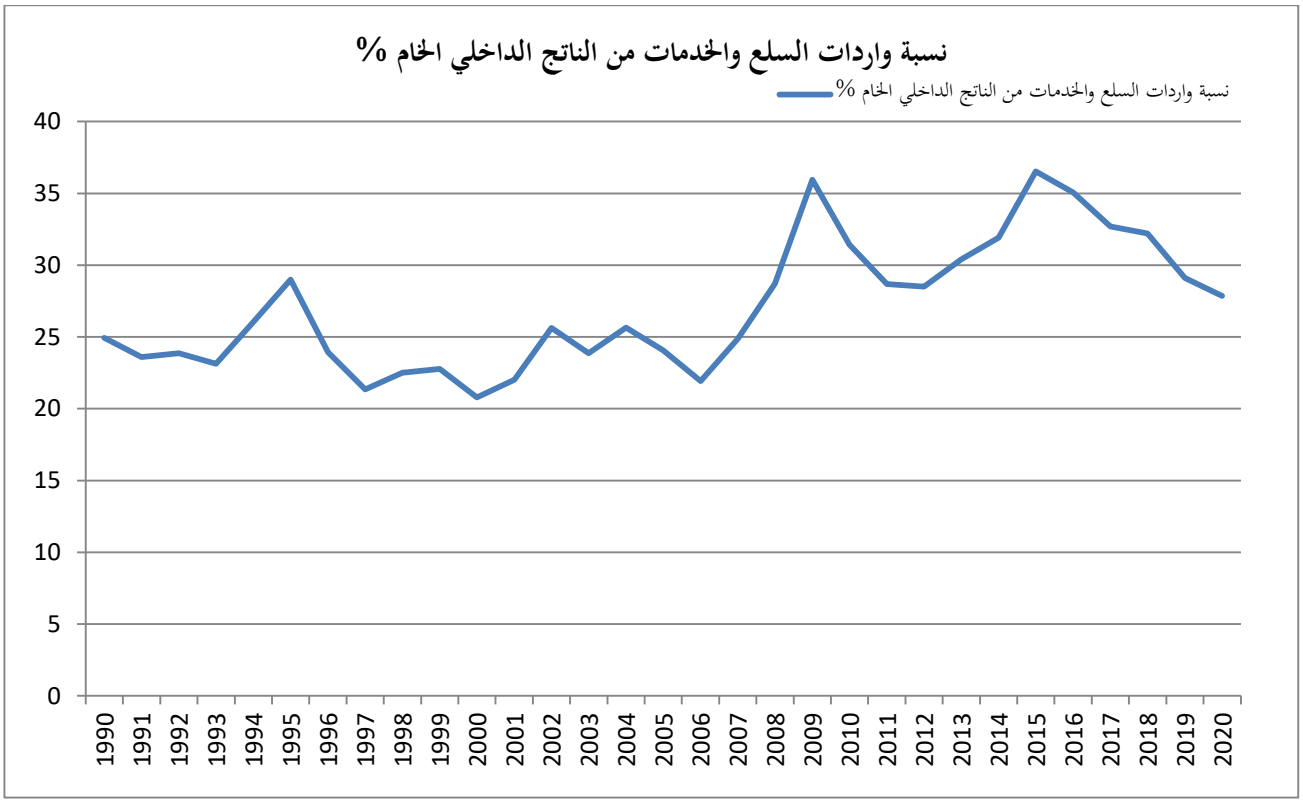

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من من قاعدة بيانات البنك الدولي:
donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن واردات الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا خلال فترة التسعينيات ويرجع السبب الرئيسي في ذلك السقوط الحر لأسعار البترول الذي شهدها العالم سنة 1986، فمنذ ذلك الوقت عرف الاقتصاد الوطني أزمة حادة أدت إلى تغيير جميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، أهم التبعات في ذلك ارتفاع معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري، تبعه في ذلك انخفاض نسب الاستهلاك وإفلاس المؤسسات الإنتاجية العمومية. الأمر الذي دفع

بالسلطات العمومية إلى اتخاذ قرار خوصصتها. وما انجر عنه من أزمة سياسية حادة كلفت الجزائر خسائر اقتصادية معتبرة.

ومع ارتفاع أسعار النفط دوليا حققت الجزائر نتائج ايجابية في ميزانها التجاري مما أدى إلى ارتفاع نسبة وارداتها سيما تلك المتعلقة بالسلع الانتاجية، وهو ما يلاحظ من خلال المنحنى في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2015. في نهاية سنة 2015 ومع حلول سنة 2016 وبسبب انخفاض أسعار النفط عادت واردات الجزائر إلى الانخفاض، تبعتها في ذلك الأزمة الصحية التي أدت على الغلق الدولي للحدود ما أدى إلى تسجيل نسبة ما دون 30% من الواردات مقارنة بالناتج الداخلي الخام.

3) EXP تمثل معدل الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسة المالية للدولة وخاصة ما تعلق منها بدعم الإيرادات العامة وتوظيفها، وتمثل الرسوم الجمركية فرع من هاته الرسوم حيث تعرف بأنها " ضرائب تفرض عادة على السلع المستوردة إلى الدولة أو المصدرة منها وقد تكون هذه الضرائب قيمية تقدر بنسبة مئوية من قيمة السلعة أو تتخذ شكل مبلغ ثابت يفرض على السلعة مهما كانت قيمتها وتعرف بالضرائب النوعية" وتعرف أيضا بأنها " الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات عند عبورها الحدود الجمركية للدولة سواء كانت للداخل أو الخارج، فهي ضرائب على الواردات والصادرات"

ويمكن أن تقسم إلى رسوم جمركية حامية وهي التي تفرض على السلع المستوردة والتي لها مثيل من الإنتاج المحلي بقصد رفع سعرها بغية التقليل من استيرادها وتهيئة الأرضية المناسبة للصناعات الوطنية للنمو ومساهمتها في التنمية الاقتصادية. كما يمكن أن تكون مانعة والتي تفرض بقصد دخول السلع الأجنبية المستوردة إلى البلد لاعتبارات اجتماعية أو أخلاقية أو صحية. كما يمكن أن تكون إيرادية عادية ويهدف من خلالها إلى تحصيل عائدات وإيرادات مالية.

الشكل رقم (08): نسبة الرسوم الجمركية المطبقة، المتوسط العادي، على كل المنتجات، من الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2020

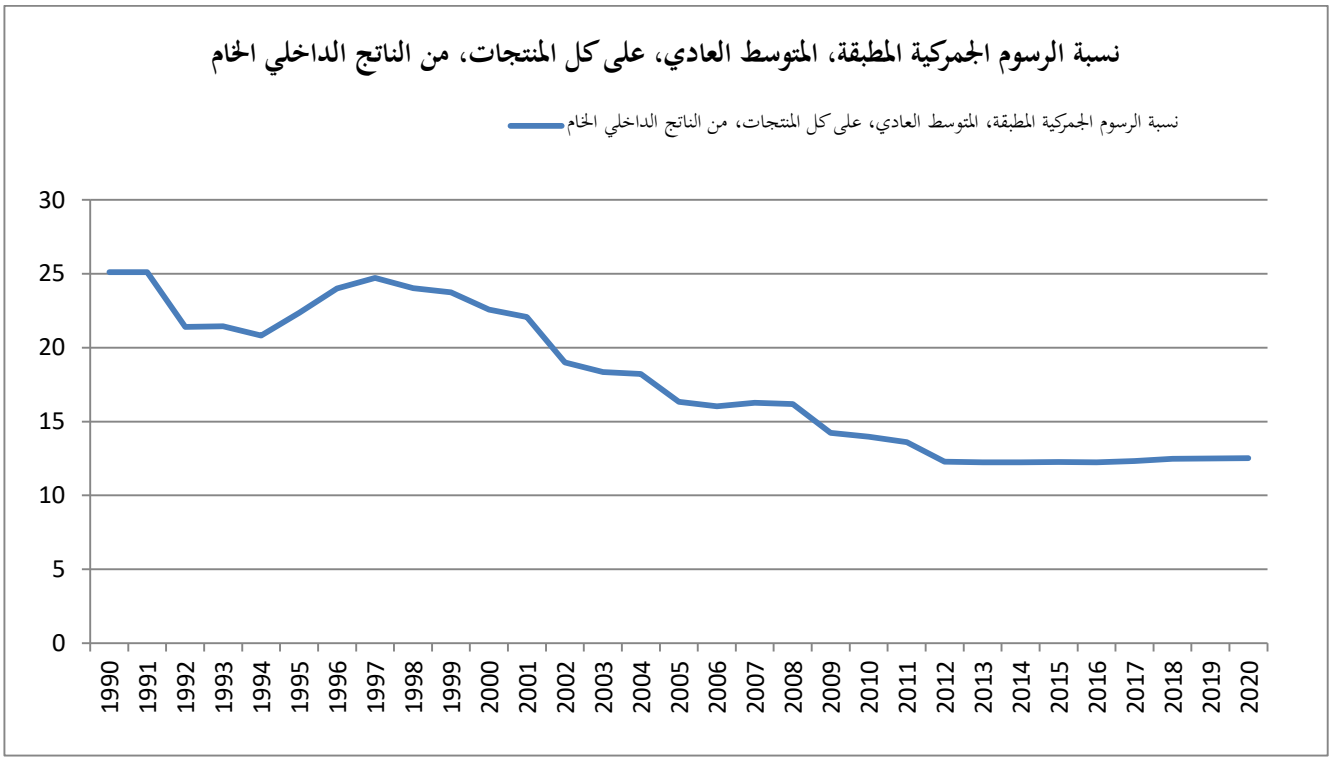

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي:

donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

تبعا للأزمة الاقتصادية التي شهدتها فترة التسعينيات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، قامت الدولة بفرض رسوم جمركية معتبرة بلغ متوسطها 25% بهدف تحديد قيمة الواردات والتحكم أقصى ما يمكن في توازن الميزان التجاري. أستمر الوضع طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي إلى غاية بداية الألفينيات أين عرف الاقتصاد نوعا من الانتعاش نتيجة استقرار أسعار المحروقات على المستوى الدولي من جهة ومن جهة أخرى اتخاذ قرار الانفتاح التجاري من طرف السلطات الجزائرية، مما فرض عليها إعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة، وكما هو ملاحظ أيضا فقد بقيت مستقرة طيلة العشر سنوات الأخيرة نتيجة انضمام الجزائر إلى عدة منظمات اقتصادية جهوية وإقليمية ومناطق للتبادل الحر.

4) EXP تمثل معدل الاستثمار الأجنبي المباشر (المدخلات) بالنسبة للناتج الداخلي الخام[1]

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية الهامة والمتداولة بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة، فعلى غرار الدول المتقدمة، تتسابق الدول النامية ومنها الجزائر، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي ، حيث يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، ومساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر.

كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول النامية يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار؛ لذلك يجب السعي دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي. وكل ذلك يصب في دفع عجلة النمو الاقتصادي

[1] حمداني محمد، بولنوار بشير، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إحداث التنمية الاقتصادية في الدول العربية، دراسات و أبحاث، المجلد 5، العدد 11، جامعة زيان عاشور الجلفة، (30 يونيو 2013)، ص ص 114-134.

الشكل رقم (09):معدل الاستثمار الأجنبي المباشر (المدخلات) بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2020

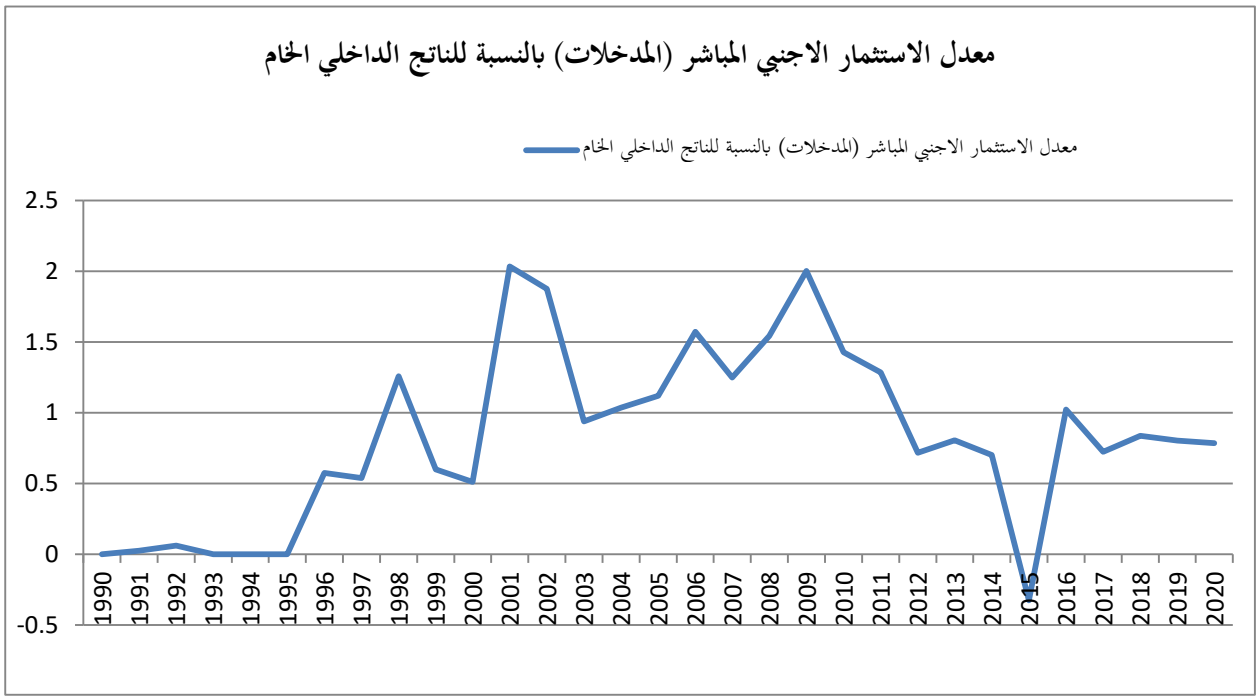

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي:

donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

من خلال الشكل رقم (09) نلاحظ أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر شبه منعدمة خلال بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي، يرجع ذلك أساسا إلى انعدام الاستقرار السياسي في الجزائر والمقرون بالوضع الاقتصادي المتدهور، الذي يعكس تعكر مناخ الاستثمار داخل الوطن. مع بداية سنة 1998 ومن خلال الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر عند لجوءها للاستدانة ومحاولتها لفتح حدودها التجارية ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عتبة 02%، اقتصر هذا الأخير على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى. فبالرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع حركة النمو الاقتصادي، إلا أنه بقي ضعيفا جدا ويرجع ذلك أساسا إلى غياب الشفافية أمام المستثمرين الأجانب وغياب الضمانات الممنوحة إليهم مما يِدي بهم إلى تجنب مخاطر الاستثمار والتوجه إلى بلدان أكثر أمانا واستقرارا. بقيت نسب هذا الاستثمار موجبة ومتذبذبة إلى غاية سنة 2015 التي شهدت نتائج سلبية بسبب الانخفاض الحاد في أسعر البترول خاصة وكما سبق الذكر أن هذه الاستثمارات تمحورت بصفة كبيرة حول قطاع المحروقات فقط.

ويعود ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى تدني درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، بحيث أن الإقتصاديات الأكثر انفتاحا تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لفقدان إمكانية الحصول على التمويل الخارجي[1]. ومن ثم، فإن تخفيض مستويات القيود المفروضة على التجارة الخارجية يميل إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة ؛ و لهذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستقرار في اقتصاديات أكثر انفتاحا.

وقد وجدت معظم الدراسات النظرية والتجريبية وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري إذ يؤثر هذا الأخير إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير التجارة وتحسين القدرة التنافسية.

5) INF تمثل معدل التضخم بسعر المستهلك (٪ سنويا)

يعكس التضخم مقاسا بمؤشر أسعار الاستهلاك، النسبة المئوية السنوية للتغير في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن إصلاحها أو تغييرها على فترات محددة، مثل السنوية. يتم استخدام صيغة Laspeyres بشكل عام لحسابه.

و تبعا للمتغير السابق فلمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح و حركة رأس المال ما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي ترتكز عليها الشركات المستثمرة خاصة الأجنبية منها. كما يؤدي التضخم إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة وارتفاعاتها المتتالية، و عليه فالتضخم يساهم في مجمله في خلق مناخ غير مناسب للاستثمار[2]. و بينت الدراسات أن البلدان التي تتمكن من تقييد التضخم بأن لا يتجاوز 20% [3] تحقق نجاحا ملحوظا

---

[1] Agenor, P.-R. (2000), L'économie de l'ajustement et de la croissance, Mimeo, ashington, Banque Mondiale, 2000, p35.

[2] خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص 86.

[3] دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة مجلة تنمية الرافدين، 2007 ، ص 138.

في جذب الاستثمارات الأجنبية، و عليه فان معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي يساهم بشكل مباشر في كبح وتيرة النمو الاقتصادي

الشكل رقم (10): معدل التضخم بسعر المستهلك% للفترة 1990-2020

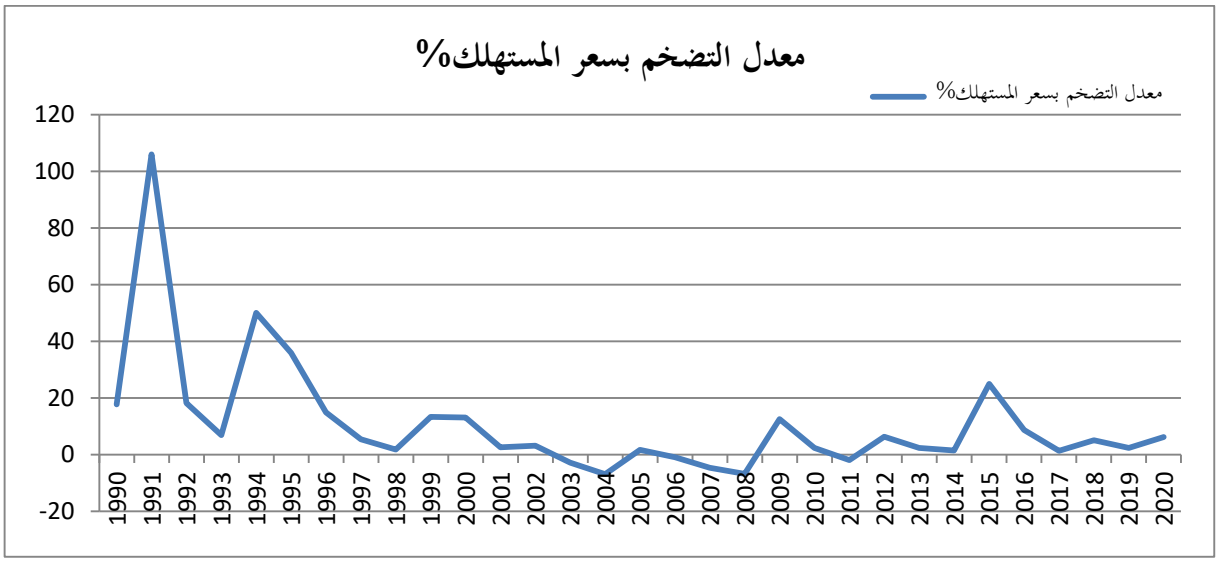

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي:
donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ أن معدل التضخم سجل نسب مرتفعة في النصف الأول من التسعينات إذ تراوح ما بين 18% سنة 1990 و106% سنة 1991 إلى 50% سنة1995 وذلك كان نتيجة للأوضاع المتدهورة التي عاشتها الجزائر بعد أزمة البترول سنة 1986، و التي سببت أزمة مديونية خانقة للدولة، إضافة إلى التضخم الناتج عن الدعم الحكومي لبعض المواد الأساسية. ثم يبدأ في التراجع بداية من سنة 1996 ليبلغ أدناه سنة 2000 حيث سجل ما نسبته 0,33% و ذلك بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي التي ساهمت نوعا ما في استقرار المستوى العام للأسعار، و أيضا رفع الدعم عن السلع الأساسية. و بداية من سنة 2001 بدأت معدلات التضخم في التذبذب، و ذلك ناتج عن التوسع في الإنفاق العام المطبق في إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي.

6) TCR تمثل سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وتعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، يركز التعريف الأول على اعتبار العملة كسلعة يتم تبادلها وشرائها كما تشترى السلعة بثمن معين، والتعريف الثاني يعطي للوقت مكانه لأن أسعار الصرف تتميز بتغير أسعارها بتغير الوقت وكذا المكان.

كما يعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمنا لها.

ومن بين أهم وظائفه الوظيفة التطويرية أي أنه يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

الشكل رقم (11) : معدل سعر الصرف للفترة 1990-2020

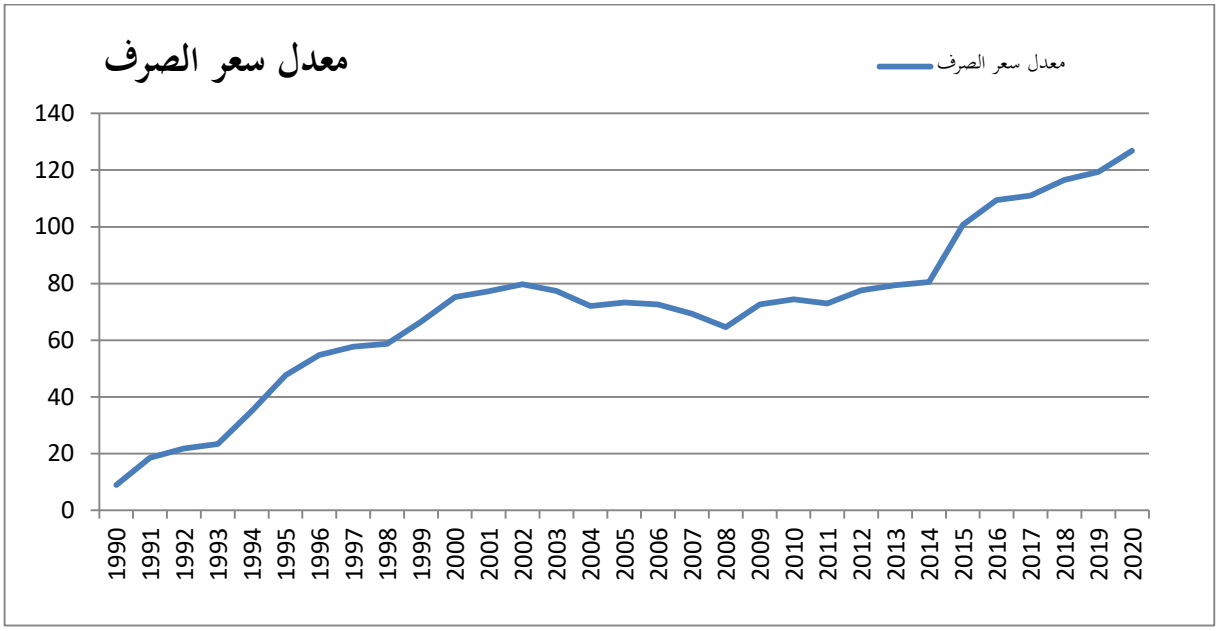

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي:
donnees.banquemondiale.org/pays/algerie 2022

من خلال المنحنى نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عرف ارتفاعا متتاليا خلال فترة التسعينيات خاصة ابتداء من سنة 1993 وهي السنة التي تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولية الراجع إلى تدهور أسعار المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى، ارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين، والانسداد التام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام الجزائر. ففي مارس 1994 تم تخفيض قيمة الدينار ب 7.3% وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلبا من السلطات العمومية. في نفس السنة تم تخفيض قيمته ب 40.17% وبقي يشهد تذبذبا إلى غاية سنة 2004 حيث شهد تحسنا ب 97.72% وهي أدنى قيمة خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع احتياطي الصرف الذي ساهم في تقوية المركز المالي وتعزيز استقرار سعر الصرف الجزائري. ولكن عند أزمة إنهيار أسعار النفط سنة 2015 وانخفاض مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت

السلطات بخفض سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015 إلى غاية سنة 2020 وفقا للظروف السياسية والصحية التي عاشتها الجزائر.

المبحث الثاني: الاختبار القياسي لأثر أدوات السياسة التجارية على التجارة الخارجية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر

لاختبار تأثير أدوات السياسة التجارية على التجارة الخارجية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر ، سنقوم كمرحلة أولى بتحديد النموذج القياسي باختيار مجموعة من المتغيرات التي تمثل أدوات السياسة التجارية من اجل دراسة تأثيرها على النمو الاقتصادي و المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي والذي تمثل جوهر إشكاليتنا في هذا البحث، ثم كمرحلة ثانية نقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة للتمكن من اختيار النموذج الملائم الذي يستوفي شروط معالجة اشكاليتنا، و بعد التحقق من استقرارية متغيرات الدراسة بدرجات مختلفة في المستوى و الفروق الأولى استوجب علينا معالجة إشكالية بحثنا قياسيا عن طريق منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) المقترح من طرف (Pesaran an shin 1999) و الذي لا يتطلب تكامل المتغيرات من نفس الدرجة.

المطلب الأول: تحديد النموذج القياسي

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات المعبرة عن التجارة الخارجية و أدواتها ودراسة مدى انعكاسها على النمو الاقتصادي و كذا تفسير معدلاتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ، و تم بذلك صياغة النموذج التالي:

$$PIB_t = f(DD_t, IMP_t, EXP_t, IDE_t, TCR_t, INF_t) \qquad (1)$$

و يتم تقدير هذا النموذج القياسي وفق النموذج الخطي المتعدد:

$$PIB_t = \beta_1 DD_t + \beta_2 IMP_t + \beta_3 EXP_t + \beta_4 IDE_t + \beta_5 TCR_t + \beta_6 INF_t \quad (2)$$

حيث:

- PIB: تمثل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام يعبر عن مواءمة الأسواق بشكل عام
- DD: تمثل الرسوم الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الخام
- IMP: تمثل الواردات كنسبة من الناتج المحلي الخام
- EXP: تمثل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الخام.
- IDE: تمثل صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة الناتج الداخلي الخام
- TCR: تمثل معدل سعر الصرف
- INF: تمثل معدل التضخم كنسبة من الناتج المحلي الخام.

β_1،β_2، β_3،β_4،β_5،β_6: تمثل معلمات التقدير للمتغيرات المستقلة

ε : الخطأ العشوائي

1. اختبار استقرارية المتغيرات:

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، مهما جدا لتفادي الاستنتاجات والتحليلات المضللة والمزيفة في حالة عدم استقرارها، وهناك العديد من الاختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية لعل أشهرها Phillips–Perron (PP) و Augmented Dickey–Fuller (ADF) ، حيث تكشف لنا هذه الاختبارات عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها.

وعليه لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) مستخدمين أولا اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_1 \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

حيث $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ عبارة عن البواقي غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة (White Noise)، ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz Info Creterion). ويتم اختبار فرضية العدم $\delta = 0$ أي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة $\delta < 0$ (السلسلة مستقرة) من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم المجدولة لـ (Dickey- Fuller) والمطورة أيضا بواسطة (Mackinon). فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinon) فأنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary). وإذا كانت أقل من القيمة المجدولة فأنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير ساكنة (Non Stationary)، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرّر الاختبار للفرق من درجة أعلى... وهكذا.

ومن أجل اختبار استقرارية المتغيرات وفقا لمنهجية ADF لابد من تقدير النماذج الثلاث التالية:

النموذج $(\mathbf{03})$:

$$\boldsymbol{\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{m} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t}$$

النموذج $(\mathbf{01})$:

$$\boldsymbol{\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{m} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t}$$

النموذج $(\mathbf{02})$:

$$\boldsymbol{\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{m} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t}$$

$$\boldsymbol{avec \quad \varepsilon_t \backsim iid, \quad \varepsilon_t \backsim N(0, \sigma_\varepsilon^2)}$$

و ثانيا قمنا باختبار Phillips–Perron (PP) و الذي يعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي فولر، ولكن يختلف عنه في انه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس.

باستعمال برنامج Eviews 9 لتحليل السلاسل الزمنية، قمنا باختبار استقرارية متغيرات الدراسة ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدولين التاليين علما أن فترة التأخير المثلى m تختلف من متغيرة لأخرى حسب معيار Schwarz بالنسبة لاختبار ديكي فولر و حسب معيار Bartlett kerne بالنسبة لاختبار فيليب بيرون. (**الملاحق من 1 إلى14**)

جدول رقم (02): نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller

نتائج اختبار لجذر الوحد(ADF) UNIT ROOT TEST TABLE								
في المستوى At Level								
		PIB	**DD**	**IMP**	**EXP**	**IDE**	**TCR**	**INF**
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-1.446	-1.1099	-1.770	-1.640	-2.7971	-4.0391	-3.1390
	Prob.	***0.5458*** Lag=1	***0.6986*** Lag= 0	***0.3870*** Lag= 0	***0.4497*** Lag= 1	***0.0707*** Lag= 0	***0.0040*** Lag=0	***0.0342*** Lag=0
		n0	n0	n0	n0	*	***	**
بالقاطع و متجه With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0175	-1.5292	-3.0247	-4.188	-2.7351	-4.8752	-5.4348
	Prob.	***0.5685*** Lag=0	**0.7964** Lag= 0	***0.1429*** Lag= 1	***0.0128*** Lag= 0	***0.2307*** Lag= 0	***0.0025*** Lag=0	***0.0007*** Lag=1
		n0	n0	n0	**	n0	***	***
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0327	-2.3138	-0.0946	-3.386	-1.3434	-3.4978	-2.6432
	Prob.	***0.2646*** Lag=1	***0.0223*** Lag= 0	***0.6429*** Lag= 0	***0.0014*** Lag= 0	***0.1621*** Lag= 0	***0.0010*** Lag=0	***0.0100*** Lag=0
		n0	**	n0	***	n0	***	***
عند الفرق الأول At First Difference								
		d(PIB)	**d(DD)**	**d(IMP)**	**d(EXP)**	**d(IDE)**	**d(TCR)**	**d(INF)**
بالقاطع	t-Statistic	-7.447	-4.7089	-4.790	-9.077	-5.7209	-11.819	-6.6916
	Prob.	***0.0000***	***0.0008***	***0.0006***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***

With Constant		Lag=0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 1	Lag=1	Lag=1
		***	***	***	***	***	***	***
بالقاطع ومتجه	t-Statistic	-8.034	-4.7095	-4.709	-9.072	-5.8153	-12.0263	-6.5543
With Constant & Trend	***Prob.***	***0.0000*** Lag=0	***0.0039*** Lag= 0	***0.0039*** Lag= 0	***0.0000*** Lag= 0	***0.0003*** Lag= 1	***0.0000*** Lag=1	***0.0000*** Lag=1
		***	***	***	***	***	***	***
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.571	-4.2427	-4.865	-9.180	-5.7891	-11.842	-6.6398
	Prob.	***0.0000*** Lag=0	***0.0001*** Lag= 0	***0.0000*** Lag= 0	***0.0000*** Lag= 0	***0.0000*** Lag= 1	***0.0000*** Lag=1	***0.0000*** Lag=1
		***	***	***	***	***	***	***
ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى10%، (**)معنوي عند مستوى 5% ، (***)معنوي عند مستوى 1% ، (no) ليس معنوي – Lag فترة التأخير المناسبة اتوماتيكيا وفق معيار Schwartz بحد أقصى7 0 فترات								
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج افيوز9								

جدول رقم (03): نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Phillips–Perron (PP)

نتائج اختبار لجذر الوحدة(PP) UNIT ROOT TEST TABLE								
في المستوى At Level								
		PIB	**DD**	**IMP**	**EXP**	**IDE**	**TCR**	**INF**
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-2.2577	-1.1296	-1.635	-3.342	-2.6572	-4.0342	-2.9130
	Prob.	***0.1915*** Band=3	***0.6907*** Band=2	***0.4524*** Band=5	***0.0217*** Band=2	***0.0933*** Band=2	***0.0041*** Band=3	***0.0557*** Band=2
		n0	n0	n0	**	*	***	*
بالقاطع و متجه	t-Statistic	-1.821	-1.8272	-2.183	-4.188	-2.	-4.9505	-4.3639

With Constant & Trend						5919		
	Prob.	***0.6689*** Band=3	***0.6661*** Band=2	***0.4809*** Band=16	***0.0128*** Band=0	***0.2862*** Band=2	***0.0021*** Band=3	***0.0085*** Band=6
		n0	n0	n0	**	n0	***	***
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.516	-2.2313	0.1159	-3.437	-1.1731	-3.339	-2.4398
	Prob.	***0.1191*** Band=3	***0.0270*** Band=1	***0.7119*** Band=16	***0.0012*** Band=2	***0.2143*** Band=1	***0.0014*** Band=3	***0.0165*** Band=4
		n0	**	n0	***	n0	***	**
At First Difference عند الفرق الأول								
		d(PIB)	**d(DD)**	**d(IMP)**	**d(EXP)**	**d(IDE)**	**d(TCR)**	**d(INF)**
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-7.627	-4.7190	-6.2006	-11.088	-8.3001	-11.6080	-10.9791
	Prob.	***0.0000*** Band=2	***0.0007*** Band=1	***0.0000*** Band=19	***0.0000*** Band=6	***0.0000*** Band=6	***0.0000*** Band=9	***0.0000*** Band=21
		***	***	***	***	***	***	***
بالقاطع و متجه With Constant & Trend	t-Statistic	-9.032	-4.7273	-5.951	-13.610	-11.0721	-25.6406	-12.0798
	Prob.	***0.0000*** Band=4	***0.0038*** Band=1	***0.0002*** Band=19	***0.0000*** Band=9	***0.0000*** Band=11	***0.0000*** Band=28	***0.0000*** Band=16
		***	***	***	***	***	***	***
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.763	-4.2696	-5.457	-10.806	-8.0709	-11.2003	-7.9813
	Prob.	***0.0000*** Band=2	***0.0001*** Band=2	***0.0000*** Band=17	***0.0000*** Band=5	***0.0000*** Band=5	***0.0000*** Band=6	***0.0000*** Band=28
		***	***	***	***	***	***	***

ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى10%، (**)معنوي عند مستوى 5% ، (***)معنوي عند مستوى 1% ، (no) ليس معنوي. --- Band فترة التأخير المناسبة اتوماتيكيا وفق معيار Bartlett kernel	
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج افيوز 9	

من خلال الجدولين رقم (02) و(03) أعلاه، تبين نتائج الاختبارات أنه بمستويات مختلفة من المعنوية (1%، 5%، 10%)، وباستخدام اختبار ADF و PP، نجد أن متغيرات الدراسة بعضاها يستقر في المستوى ($I(0)$) و البعض الأخر يستقر في الفرق الأول ($I(1)$)، أي أن السلاسل مستقرة وليست متكاملة من نفس الدرجة وغير متكاملة من الدرجة الثانية، فان المنهج الذي نتبعه في هذه الحالة هو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL)، أي اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تعبيرا عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

2. منهجية القياس

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) الذي طوره كل من: Pesaran and Pesaran (1995), Pesaran and Smith (1998), Pesaran and Shin (1999), Pesaran and al (2001)، و هو منهج حديث للتكامل المشترك من مزاياه مقارنة بغيره من النماذج القياسية التي تتعامل مع قياس علاقات التوازن طويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الانحدار الذاتي VAR مثل نموذج جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ VECM، أنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة شريطة ألا تتجاوز درجة التكامل الرتبة 1 (متكاملة من الدرجة 0 أو متكاملة من الدرجة 1).كما أنه لا يستوجب أن يكون حجم العينة (عدد المشاهدات) كبيرا، بالإضافة إلى أنه يقوم بتقدير العلاقة على المدى القصير و الطويل بشكل آني (في نفس النموذج، و أيضا يأخذ بعين الاعتبار فترات إبطاء المتغير التابع و فترات

إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، أي أن المتغير التابع يُفسَّر بقيمه السابقة و بالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة.

و عليه يتم اختبار إجراء التكامل المشترك للعلاقة بين متغيرات الدراسة طبقا لمنهج ARDL من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) التالي:

$$\Delta PIB_t = \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i}\Delta PIB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{2i}\Delta DD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{3i}\Delta IMP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{4i}\Delta EXP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{5i}\Delta IDE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{6i}\Delta TCR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{7i}\Delta INF_{t-i} + \theta_1 PIB_{t-1} + \theta_2 DD_{t-1} + \theta_3 IMP_{t-1} + \theta_4 EXP_{t-1} + \theta_5 IDE_{t-1} + \theta_6 TCR_{t-1} + \theta_7 INF_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث:

- Δ: معامل الفروق الأولى.
- β_i: معاملات الأجل القصير.
- θ_i: معاملات الأجل الطويل.
- ε : حد الخطأ العشوائي

في المعادلة (4) حيث PIB_t كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (عدم وجود تكامل مشترك) بين معدلات النمو الاقتصادي وكل من الرسوم الجمركية، ، الواردات، الصادرات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، معدل سعر الصرف و معدل التضخم، تتمثل في الفرضية التالية:

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = \theta_5 = \theta_6 = \theta_7 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq \theta_4 \neq \theta_5 \neq \theta_6 \neq \theta_7 \neq 0$$

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود، يستلزم إتباع الخطوات التالية:

1) اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، مع اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM مباشرة.

في هذا الإطار يوصي كل من Narayan[1](2004) وPesaran and Shin[2](1998) باختيار فترتي تأخير فقط كحد أقصى للبيانات السنوية وللعينات الصغيرة.

2) القيام باختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات (تكامل مشترك)، و ذلك بالاعتماد على النموذج المقدر (نموذج UECM).

3) الاختبارات التشخيصية Diagnostics Teste لمدى صلاحية النموذج القياسي.

4) تقدير صيغة تصحيح الخطأ المقيد لنموذج ARDL- ECM لتقدير العلاقة على المدى القصير.

5) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL- ECM.

1) اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL):

بعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة يتم تقدير نموذج الدراسة المتبع والمتمثل في تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المبطئة (ARDL) ، حيث يعتبر هذا

[1]- Narayan, Paresh k, Reformulating Critical Values for the Bounds F- Statistics Approach to Cointegration : An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics, Discussion Papers, University of Monash, 2004, P27.

[2] - Pesaran, M. H. and Shin, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frish Centennial Symposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University press, New York, 1998, PP371- 413.

الأسلوب حساس جدا لعدد إبطاءات كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (المفسرة له) من خلال برنامج Eviews .

إذن بالنسبة لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، فإن برنامج Eviews9 لتحليل السلاسل الزمنية يوفر أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار معيار Akaike (AIC)، معيار Shwarz (SC) ومعيار Hannan and Quinn (HQ) و معيار Adjusted R-squared. بعد تقدير هذا النموذج عند فترات إبطاء مختلفة (p و q تأخذ قيم من 0 إلى 2) لم تتعدى فترة الإبطاء 3 نظرا للحجم الصغير للعينة، وقد اختلفت هذه المعايير في تحديد فترة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، و باستخدام تقنية ARDL المبرمجة بافيوز9 و التي تقوم باختيار فترة الإبطاء المثلى أوتوماتيكيا وبعد اختبار كافة المعايير تم التوصل إلى أن فترة التأخير المثلى والتي تمثل أقل قيمة للمعايير المذكورة هي (Lag = 1) بالنسبة للمتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الرسوم الجمركية، الصادرات و معدل التضخم (PIB , EXP, DD، INF) ، (Lag =2) للمتغيرين الواردات و معدل سعر الصرف (IMP ,TCR)، و (Lag =0) لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) ، و على هذا الأساس كان اختيار أحسن معيار للتقدير هو معيار Akaike (AIC)، الموافق لهذه الفترات المبطئة (**الملحق 15**).

نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL) مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (04): نتائج اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL) المبين لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات (P=1) و ($q_2= q_5= 2$) ($q_1 = q_3 = q_6 = 1$) ، ($q_4= 0$) :

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 02/27/24 Time: 22:02
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DD IMP EXP01 IDE TCR INF
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 1458
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	-0.370365	0.282077	-1.312992	0.2089
DD	-0.248998	0.325398	-0.765210	0.4560
DD(-1)	0.342073	0.317067	1.078867	0.2977
IMP	0.119319	0.141826	0.841301	0.4134
IMP(-1)	0.324749	0.230617	1.408173	0.1795
IMP(-2)	-0.293933	0.146172	-2.010872	0.0627
EXP01	0.314022	0.080856	3.883720	0.0015
EXP01(-1)	0.160276	0.091607	1.749610	0.1006
IDE	-1.168472	0.873206	-1.338141	0.2008
TCR	-0.105626	0.046998	-2.247444	0.0401
TCR(-1)	-0.065097	0.031082	-2.094345	0.0536
TCR(-2)	-0.062593	0.019440	-3.219857	0.0057
INF	0.013942	0.041440	0.336424	0.7412
INF(-1)	0.076656	0.047764	1.604881	0.1294

R-squared	0.986708	Mean dependent var	2.648276
Adjusted R-squared	0.941855	S.D. dependent var	2.433196
S.E. of regression	1.535315	Akaike info criterion	4.001620
Sum squared resid	35.35788	Schwarz criterion	4.661694
Log likelihood	-44.02349	Hannan-Quinn criter.	4.208347
Durbin-Watson stat	1.606527		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نموذج Eviews 9

2) إختبار الحدود (Bounds Test) :

الغرض من اختبار الحدود (Bounds Test) هو لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات (تكامل مشترك)، و ذلك بالاعتماد على النموذج المقدر(نموذج UECM).(**الملحق17**)

نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = \theta_5 = \theta_6 = \theta_7 = 0 \\ H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq \theta_4 \neq \theta_5 \neq \theta_6 \neq \theta_7 \neq 0 \end{cases}$$

أي:

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (05): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.551403	10%	1.75	2.87
K	6	5%	2.04	3.24
		2.5%	2.32	3.52
		1%	2.66	4.05

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج Eviews 9.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصاء F المحسوبة تساوي **3.551403** اكبر من القيم الحرجة العليا عند كل من معنوية 2.5% (3.52)، 5% (3.24) و10%(2.87) ، أي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. و يعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

و عليه و بما أنه تمّ قبول فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، و قبل تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير، نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج للتأكد من مدى صلاحيته.

فإنه انطلاقا من نموذج UECM نستخرج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير و الطويل.

3) الاختبارات التشخيصية Diagnostics Teste **لمدى صلاحية النموذج القياسي المختار:**

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج، و من خلال نتائج الجدول رقم(05) إلى ما يلي :

✓ تشير إحصائية لاغرانج (LMTest) إلى خلو نموذجنا من مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation)، و يعتبر ذلك دليلا على أن فترة الإبطاء المختارة فترة إبطاء مثلى فعلا، فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، القيمة الاحتمالية (prob) أكبر من مستوى المعنوية 5% و عليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط التسلسلي، و أيضا التمثيل البياني للبواقي كلها محصورة داخل مجال الثقة. (**الملاحق رقم 18،19،20**).

✓Normality : تشير إحصائية اختبار (Jarque-Bera Test) إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في جميع معادلات النموذج المقدر (قيم J-B أقل من $X^2_{0,95}$). (**الملحق رقم(21)**

✓Heteroscedasticity : النموذج خال من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ.(**الملحق رقم22**)

✓يشير إحصاء اختبار RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج(**الملحق رقم23**).

جدول رقم (06): نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostics Teste:

Test Statistics	LM Version	F Version
Serial Correlation (LM test)	Chi-Square(2)= 4.00878 Prob. = 0.1347	F(2,13)= 1.042894 Prob= 0.3801
Ramsey RESET Test	t-statistic(14) =2.379827 Prob= 0.1320	F(1,14)= 5.663576 Prob= 0.1320
Normality	Jarque-Bera= 1.212170 Probability= 0.545482	
Heteroskedasticity (Test ARCH)	Chi-Square(1)= 0.584172 Prob. = 0.4447	F(1,26)= 0.554004 Prob.= 0.4634

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج Eviews 9.

و بناءاً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة بين التجارة الخارجية و أدوات السياسة التجارية.

4) تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL:

نظرا أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة فان ذلك استلزم من خلال تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL تم الحصول على مقدرات المعلمات كما هو موضح في المعادلة التالية و **الملحق رقم (16)** :

$$PIB = 0.0679 * DD + 0.109 * IMP + 0.346 * EXP - 0.852 * IDE - 0.1770 * TCR + 0.066 * INF \quad (5)$$

prob	0.291	0.0016	0.0002	0.191	0.0008	0.085

5) تقدير نموذج الأجل القصير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM):

تظهر نتائج هذا التقدير في **الملحق رقم (16)**. و يمكن كتابة النموذج في المعادلة التالية:

$$\Delta PIB = -0.2347 * \Delta DD + 0.1169 * \Delta IMP + 0.2971 * \Delta IMP(-1) + 0.3154 * \Delta EXP$$

$prob$	0.3479	0.3329	0.0194	0.0001

$$-0.4129 * \Delta IDE - 0.1054 * \Delta TCR + 0.0623 * \Delta TCR(-1) + 0.0095 * \Delta INF - 1.364 * CointEq(-1) \quad (6)$$

$prob$	0.0143	0.00007	0.0004	0.7527	0.0000

$R^2 = 0.9679$ $DW = 1.674$ $Obs = 29$

أهم ما في هذا التقدير معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) إذ انه يقيس لنا قوة الإرجاع نحو التوازن، و بما انه سالب و معنوي عند مستوى المعنوية 1%، فإن نموذج تصحيح الخطأ مقبول. و هذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين التجارة الخارجية كمتغير تابع و المتغيرات المفسرة له.

يتضح لنا من معلمة تصحيح الخطأ (1,364−)، أنه يتم تصحيح ما يعادل 136% من انحراف معدلات الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير عن قيمه التوازنية في المدى الطويل في اقل من سنة ، و ذلك لان معامل التصحيح تعدى (1−)، إذ أن ميكانيزمات و أدوات السياسة التجارية ستعدل بسرعة الاختلالات ، أي أن الاختلال في التوازن يصحح في اقل من سنة بمقدار136% و هذا ما يبرز الدور الفعال لهذا المعامل في تحقيق التوازن في الأجل الطويل بضمان عدم توسع الأخطاء.

و من خلال R^2 يتبين لنا أن 96% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي مفسرة بالتغيرات في المتغيرات المدرجة في الدراسة و هذا يدل على مدى التوفيق في اختيار النموذج.

6) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM

و يتضح من الشكلين CUSUM وCUSUMSQ أن المعاملات المقدرة للمعادلة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين بداخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

الشكل رقم (12): نتائج اختباري CUSUM و CUSUMSQ للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة

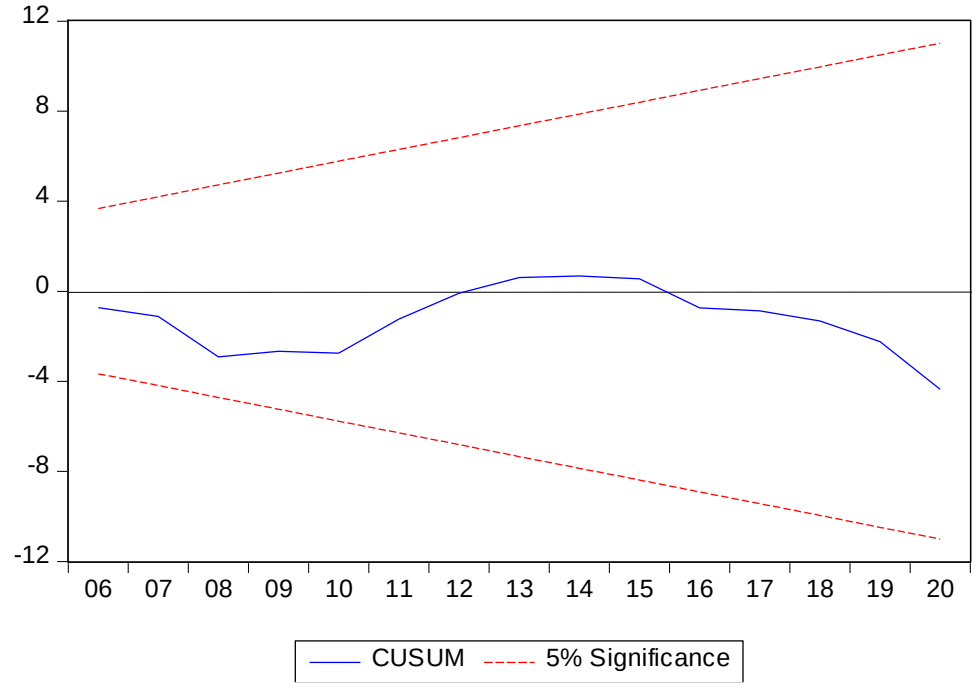

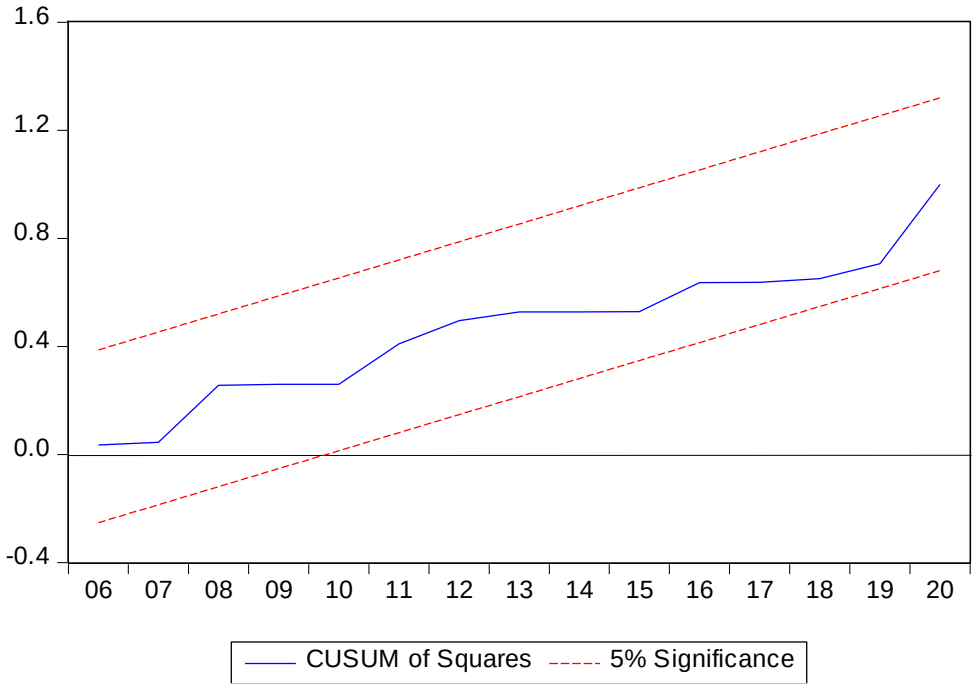

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

1. **تأثير الرسوم الجمركية على النمو الاقتصادي**: من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن العلاقة غير معنوية في المديين الطويل و القصير أي أن الرسوم الجمركية لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ويرجع ذلك أساسا إلى بنية الاقتصاد الوطني الذي يعتمد أساسا على عائدات البترول

كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني وسياسات الاتفاق التي تعتمدا الدولة دائما لتحقيق التوازنات الاقتصادية.

2. **تأثير الواردات على النمو الاقتصادي**: أظهرت نتائج الدراسة القياسية من خلال اختبار نموذج الأجل القصير (من خلال المعادلة المعبرة عن العلاقة في الأجل القصير) أن لمتغير الواردات تأثيرين مختلفين بين السنة الحالية و السنة التي تسبقها ، إذ تم تسجيل تأثير غير معنوي في الفترة (t) أي السنة الحالية ، أما في الفترة (t-1) أي السنة السابقة فقد سجل تأثير إيجابي معنوي بمعلمة مقدرة ب(0,297+)، ما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر إيجابا في المدى القصير بالتغيرات الحاصلة في معدلات الواردات في السنة السابقة، أي أن التغير في معدلات الواردات ب1% للسنة السابقة يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي ب 29,7% للسنة الحالية.

أما عن التأثير في المدى الطويل (من خلال المعادلة المعبرة عن العلاقة في الأجل الطويل) فجاء ايجابي و معنوي أي الزيادة في معدلات الواردات ب1%يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ب 10,9%.

يرجع ذلك إلى تركيبة الواردات، حيث أن استيراد الآلات الإنتاجية والواردات نصف المصنعة سمحت للمؤسسات الوطنية بخلق قيمة مضافة داخل الوطن، هذا ما يعكس نجاح سياسة البرامج الوطنية والهيئات المنشاة لدعم المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى توسع دائرة الانتاج وخلق مناصب شغل والقضاء نسبيا على البطالة.

3. **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي**: أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي و معنوي في المديين القصير و الطويل لمتغير الصادرات على معدلات النمو الاقتصادي، أي أن التغير في معدل الصادرات ب1% سيؤثر على معدل النمو الاقتصادي ب 31,5%في المدى القصير و 34،6%في المدى الطويل.

اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات وارتفاع أسعارها في السوق الدولية يبرر إيجابيات ارتفاع أسعارها ويجعل الميزان التجاري غالبا في حالة فائض، وهذا ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني نظرا لتوفير العملة الصعبة التي تسمح بتغطية احتياجات الأفراد والاقتصاد (الاستهلاكية أو الإنتاجية)

وخاصة تلك التي تلبى عن طريق الاستيراد. إلا أن ما يجب التنبيه إليه هو نسبة الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضئيلة والتي لم تتعد 10%، خاصة خلال فترة الدراسة، ما دفع بالسلطات الوطنية حاليا إلى التكثيف من مجهوداتها في إيجاد بديل لهذا الانشغال والتركيز أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الناشئة ومرافقتها ماليا وإداريا.

4. **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**:من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن العلاقة غير معنوية في المدى الطويل أي التغير في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

أما في المدى القصير فقد أثبتت الدراسة التطبيقية وجود تأثير معنوي سلبي بمعلمة مقدرة ب (0,412-) أي أن التغير في معدلات الاستثمار الأجنبي ب1% للسنة الحالية يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ب 4,12% للسنة الحالية.

لا زال قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل نسبا ضئيلة في الاقتصاد الوطني الجزائري ويرجع ذلك لغموض البيئة الاستثمارية في الجزائر وتعقد الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات داخل التراب الوطني. فالنتائج الحالية تبرهن على ضعف مساهمة هذا النوع من الاستثمار في النمو لاقتصادي الوطني إذ منذ العقود الثلاثة الأخيرة لم يعرف هذا الاستثمار تطورا مما يجعل نتائج مساهمته وتأثيره شبه منعدمة، باستثناء بعض المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد من خلال تحويل العملة الأجنبية إلى مواطنها الأصلية.

5. **تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي**: أظهرت نتائج الدراسة القياسية من خلال اختبار نموذج الأجل القصير (من خلال المعادلة المعبرة عن العلاقة في الأجل القصير) أن معدل سعر الصرف تأثيرين مختلفين بين السنة الحالية و السنة التي تسبقها ، إذ تم تسجيل تأثير معنوي سلبي في الفترة (t) أي السنة الحالية بمعلمة مقدرة ب (0.105-)،ما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر سلبا في المدى القصير بالتغيرات الحاصلة في معدلات سعر الصرف في السنة الحالية، أي أن التغير في معدل سعر الصرف ب1% للسنة الحالية يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ب 10,5% للسنة الحالية.

أما في الفترة (t-1) أي السنة السابقة فقد سجل تأثير إيجابي معنوي بمعلمة مقدرة ب (0,062+)، ما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر إيجابا في المدى القصير بالتغيرات الحاصلة

في معدلات سعر الصرف في السنة السابقة، أي أن التغير في معدل سعر الصرف ب1% للسنة السابقة يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي ب 6,2% للسنة الحالية.

أما عن التأثير في المدى الطويل (من خلال المعادلة المعبرة عن العلاقة في الأجل الطويل) فجاء سلبي و معنوي أي التغيرات في معدل سعر الصرف ب1% يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ب 17,7%. أدى انخفاض قيمة الدينار المتكرر والمستمر إلى تدهور رصيد الميزان التجاري وساهم في ذلك انخفاض أسعار البترول، وقد تبع مرحلة التخفيض التحسن الإيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث استعيدت التوازنات الداخلية والخارجة أو على الأقل تحسنت وضعيتها، غير أن النتائج المحصل عليها غير كافية، حيث تبقى هذه النتائج مرتبطة بأسعار البترول وليس بالتخفيض من قيمة الدينار الجزائري، أضف إلى ذلك أن سياسة التخفيض لم تنجح في رفع الطلب العالمي على السلع الوطنية ولا من تخفيض الطلب الوطني على السلع الأجنبية، في حين تدهورت القدرة الشرائية للأفراد.

6. **تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي**:من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن العلاقة معنوية في المديين الطويل و القصير أي أن معدلات التضخم تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤكد الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المحروقات في المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة المقترحة.

خلاصة الفصل الرابع

أثبتت الدراسة السابقة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بنسبة قليلة وشبه منعدمة بالمتغيرات الاقتصادية المذكورة وحتى عند استعمال أدوات السياسة التجارية الخارجية، هذا ما يعكس تأثر الاقتصاد الجزائري بالريع البترولي فقط وضآلة اعتماده على الآلة الإنتاجية. فمن خلال المتغيرات لاحظنا تأثير متغيرتين فقط على المتغير التابع المتمثل في الناتج الداخلي الخام، وهما الواردات وسعر الصرف هذا ما يعكس أن طابع الاقتصاد الوطني ظل انفاقيا خلال هذه الفترة، فزيادة مداخيل المحروقات تؤدي إلى ارتفاع الانفاق وهو السبيل الوحيد لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والذي يعتبر مصدر غير دائم للنمو. ومن جهة أخرى فضعف الأداة الإنتاجية خارج المحروقات داخل الوطن وعدم تنافسيتها يؤثر سلبا على التصدير، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، سيما اليورو والدولار الأمريكي.

فالمسار الذي انتهجته الجزائر ، في سبيل تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم في ظل اقتصاد السوق، حيث اتجهت شيئا فشيئا نحو تبني سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي وعدم الاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات) معلنة بذلك عن بداية مرحلة جديدة وهي الدخول إلى اقتصاد السوق سنة 1990 لتعرف بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية إلى غاية سنة 1994 أين تم التحرير التام ،مازال لم يعطي ثماره إلى غاية نهاية فترة الدراسة.

الخاتمة:

لقد أرست منظمة التجارة العالمية ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة الدولية، إذ استهدف تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء أكانت قيود كمية أو غيرها ،فبعض مفكري الدول النامية يرى ضرورة عدم تفويت الفرصة للاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن توفرها عملية تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى إمكانية تحويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، فضلا عن استفادة المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية , ولكن وبالرغم من المزايا التي يمكن أن توفر من تحرير التجارة الخارجية للدول النامية , إلا أن البعض يرى أن النظام الجديد للتجارة الخارجية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية، وذلك بسبب الفارق الكبير بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يجعل الدول النامية مجرد أسواق تجارية لتسويق المنتجات الأجنبية العائدة للدول الصناعية بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية قائمه كما هو حاصل الآن، وهذا يعني أن الخسائر التي تجنيها الدول النامية من تحرير التجارة الخارجية يمكن أن تكون أكثر من الفوائد التي تحققها في الأجل القصير أو المتوسط على الأقل، إلا أنها ربما تجد من تحرير التجارة الخارجية دافعا قويا للمزيد من الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والشامل من خلال إعادة النظر في هياكلها الإنتاجية والاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية وربما من خلال دعم الإنتاج الصناعي والصادرات.

هذا وقد تعددت الآراء حول العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فقد رأى بعض الاقتصاديين الكلاسيك ومنهم مثلا (ادم سميث) بخصوص هذه العلاقة، فقد أشار لأثر التجارة الخارجية في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وحتى في الفكر الحديث فهنالك أيضا المتفائلون أمثال (هيكس وفا ينر) إذ يشير هكس إلى ما يمكن أن تتيحه التجارة الخارجية للدول النامية من مبادلة سلع اقل نفعا لأغراض التنمية بسلع أخرى يمكن أن تستخدمها الدول النامية لأغراض التنمية، أما فاينر فقد أوضح أن معدل النمو الاقتصادي لأي بلد يتوقف إلى

حد ما على ما يستطيع أو ما يمكن لهذا البلد أن يحققه عن طريق التجارة الخارجية من إسهام في النمو، وكل ذلك يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية للدول وهذا ما يدفع بالكثير من الدول النامية إلى الأخذ بتحرير التجارة الخارجية والدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية بعد أن فشلت في استخدام سياسة الإحلال محل الواردات التي تواكبها القيود والحماية للتجارة الخارجية في أن تنهض باقتصادياتها. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي ترى بأن الحرية التجارية تساهم بشكل فعال في تطوير اقتصاديات الدول، سيما ذات الأنظمة الليبرالية منها، عن طريق تحقيق الميزة التنافسية لعوامل الإنتاج التي تحظى بها كل دولة.

فإن أهم تأثير للتجارة الخارجية على الإنتاجية يتم عبر تأثيرها على الفعالية. إذ أن تحرير التجارة يعني رفع الحماية عن المنشآت المحلية وتعريضها للمنافسة مع المنشآت الأجنبية. ويعرف هذا التأثير باسم "التأثير المنشط" (Bracing Effect). حيث تجد المنشآت المحلية نفسها أمام الخيار الصعب: إما تحسين الإنتاجية أو الإفلاس. وتحسين الإنتاجية يتم عبر التخلص من التشوهات التي تراكمت من جراء الحماية. ومن الأمثلة الكلاسيكية على تحسن الإنتاجية بعد رفع الحماية هو ما حصل في كندا بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام 1989. إذ ارتفعت إنتاجية الشركات التي كانت محمية بمقدار ثلاثة أضعاف ارتفاع إنتاجية الشركات التي لم تكن محمية. ومثال أخر حصل في الهند حيث كانت صناعة المعدات محمية بضريبة جمركية بمقدار 100%. وعندما قامت الحكومة الهندية برفع حمايتها عن الصناعة، عبر تخفيض كبير للجمارك، تمكنت الشركات التايوانية بسرعة من الدخول إلى السوق والحصول على ثلث سوق صناعة المعدات الهندية. وهذا ما أجبر الشركات الهندية على اتخاذ الإجراءات الصعبة والضرورية التي أدت إلى تحسين إنتاجيتها بشكل تمكنت فيه خلال عشر سنوات من استعادة مكانتها السابقة في السوق المحلي والبدء بالتصدير إلى الخارج. وهناك أمثلة كثيرة أخرى.

باختصار إذن هناك دلائل تجريبية قوية على وجود علاقة قد تكون سببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية التجارة الدولية والانفتاح على تدفق رأس المال الأجنبي وتحسين رأس المال البشري إلا أن هذه ليس لها أثار مستديمة على نمو الدخل، ولكن هذا يتم لمرة واحدة، وكل زيادة من هذا النوع تتطلب تدفقاً جديداً لرأس المال الأجنبي. وهنا تحديداً يظهر امتياز

تأثير التجارة الدولية والانفتاح على الإنتاجية (عبر التأثير على التقنية وعلى الفعالية). إذ أن هذا يؤدي إلى التأثير على معدل نمو الدخل ذاته، أي أن أثاره تكون مستديمة.

بالحديث عن الجزائر، فهي تسعى إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي هي في الحقيقة تراعى مصالح الدول المتقدمة، فمعظم بنودها منحازة لتلك الفئة من الدول، دون مراعاة مصالح الدول النامية التي ليس لها أي تأثير على المنظمة ولو اجتمعت. حيث وبعد ظهور مشروع الشراكة أورو متوسطية نتيجة لتسابق الدول المغاربية لتوقيع هذه الاتفاقية لمواكبة التطورات العالمية المؤدية للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ومحاولات التكامل بين دول العالم التي تعدت القارات ، فهذا المشروع يمثل بالنسبة للجزائر خطوة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعجيلها للخروج من العزلة ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير فيما بعد.

تعتبر مبادرة من الاتحاد الأوروبي، لضم الدول المتوسطية لإقامة للشراكة ثنائية للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر في حدود 2010 ، ووصول الجزائر إلى إقامة منطقة للتبادل الحر خلال مدة أثنى عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، والتي تأجلت لغاية سنة 2020 ، لأنها لم تصل إلى المستوى المنشود، بسبب عدم تكافؤ القوى بين الاتحاد القوة الرائدة في العالم بين الجزائر التي لم يكتمل مسار انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي لم تصل إلى التحرير الكامل لأغلب القطاعات.

من خلال الدراسة يتضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يكاد يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية المذكورة أو بأدوات السياسة التجارية المتخذة في ضبط التجارة الخارجية، هذا ما يؤكد تأثر الاقتصاد الجزائري بالريع البترولي فقط وضآلة اعتماده على الإنتاج خارج المحروقات وهشاشة التجارة الخارجية للبلد.

وبإسقاط نتائج الدراسة على الفرضيات الموضوعة سابقا، يلاحظ جليا عدم تحقق الفرضيتين إذا ما تم الأخذ بكل واحدة منهما على حدى، حيث لاحظنا أن الجزائر لم تصل إلى يومنا هذا إلى تحرير تجارتها الخارجية بصفة تامة أو مطلقة وتبعه في ذلك عدم قدرتها على التحول التام نحو اقتصاد السوق وهو ما نلاحظه من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبناة إلى يومنا هذا، واعتمادها الدائم على قطاع المحروقات في تمويل اقتصادها، هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن زيادة فرض القيود الحمائية هو الأخر أثر سلبا على النمو الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات التضخم

وتدهورت قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار الأمريكي، وذلك ما أكده سعر الصرف في الاقتصاد الموازي. ضف إلى ذلك عدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الأجنبية والذي يرجع إلى ضعف مستوى مؤسساتنا الوطنية، عمومية أو خاصة، سواء من ناحية خبرتها الدولية أو ارتفاع تكاليف إنتاجها... ويلتمس ذلك من خلال نسبة الصادرات خارج المحروقات التي لا تزال دون عتبة 10% من صادرات البلد. بالرغم من كل السياسات والبرامج الوطنية المسطرة في مجال دعم الصادرات ومرافقة المؤسسات بشتى أنواعها.

أما بالحديث عن آفاق الاقتصاد الوطني: فقد أكد البنك الدولي في تقريره لسنة 2023 أن الميزان التجاري للجزائر شهد انتعاشاً ملحوظاً وواصل نموه بفضل الارتفاع في الأسعار العالمية للمحروقات. كما يبين أن متوسط سعر صادرات المحروقات الجزائرية انخفض بنحو 26% في الربع الثالث من عام 2022، وذلك بعد أن حقق نسبة نموٍ بلغت 59% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 وبلغ ذروته في شهر جوان من نفس السنة. كما كان للارتفاع الملحوظ في صادرات البلاد من المنتجات خارج المحروقات أثره الإيجابي أيضاً على ميزانها التجاري. وقاد الارتفاع في قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو إلى التحسن في معدلات التبادل التجاري للجزائر. ومع ذلك، ظل معدل التضخم مرتفعاً، حيث سجل 9.4% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، لاسيما بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية (زادت بنسبة 13.6% في الجزائر)، وكانت الأسر الأفقر هي الأكثر تضرراً. واستجابت السلطات الجزائرية لهذا الأمر حيث قامت بتكثيف التدابير الموجهة لحماية القوة الشرائية، كان على رأسها زيادة رواتب الموظفين العموميين، واستحداث إعانات بطالة للشباب من طالبي الشغل لأول مرة، فضلاً عن تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية.

ويدعو التقرير إلى توخي الحذر من أن هذا المستوى من الإنفاق قد يؤدي إلى تحديات على المدى المتوسط في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية، لذا ستكون الإصلاحات الهيكلية الواردة في "مخطط عمل الحكومة" لتشجيع استثمارات القطاع الخاص ركيزة أساسية لإحداث فرص الشغل.

وتعليقاً على ذلك، قال كمال براهم، الممثل المقيم للبنك الدولي في الجزائر: "من الضروري مواصلة المسيرة، حيث يُعد تنفيذ مخطط عمل الحكومة وما ورد به من تدابير بشأن زيادة الإيرادات الضريبية،

ورفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، أمراً أساسياً لتمكين الجزائر من مواجهة التحديات العالمية والخروج منها بأمان، فضلاً عن وضع البلاد على مسار نموٍ مستدام وشامل للجميع."

وتوقع تقرير البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نمواً بنسبة 2.3% في عام 2023. ومع ذلك، لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي عرضة للتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للمحروقات. ويوضح التقرير أنه على المدى المتوسط إلى الطويل، يجب أن يصبح القطاع الخاص خارج المحروقات هو المحرك لنمو الاقتصاد الجزائري وتنويعه. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة المتمثلة في أن المزج بين السياستين،الحماية والحرية، هو أحسن سياسة تجارية يمكن أن تطبقها الدولة من أجل بلوغ الأهداف المنشودة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا... والحفاظ على التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا.

ويؤكد أيضا أن مواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي الحكومية، وزيادة الانفتاح على القطاع الخاص، وتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة، وتدعيم الاستثمار في رأس المال البشري كلها عوامل أساسية لازدهار الاقتصاد الجزائري ودعم قدرته على الصمود.

قائمة المراجع:

أ. المراجع بالعربية (الكتب والمقالات)

- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2000 .
- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1999 .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003 .2002 .
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2006 .
- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية : نظريات.نماذج.استراتيجيات، دار أسامة للنشر، الأردن، 2012، ص 139.
- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، ج2 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.
- كميل حبيب و حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2000 .
- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع،1998 .
- فريديريك م شرر، تعريب الدتور علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة الملك فهد، السعودية، 2002.
- البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع :تقرير عن التنمية في العالم 2005 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005 .

- أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان، 2015.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية– نظريات التنمية والنمو– إستراتيجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1997 .
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- روبرت صولو (ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار)، نظرية النمو، ط2 ، حقوق الطبع والنشر بالعربية، بيروت، 2003 .
- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012.
- حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- مجدي محمود شهاب: أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- عبد الرحمان يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.
- زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.

- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1996.
- طلعة أسعد عبد الحميد، إدارة فعالة لخدمات البنوك الشاملة، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 1998.
- خالد حسين علي المرزوك ، الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل العراق، 2010.
- تودارو ميشيل. ب، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، 1973.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد رقم01، 2002.
- مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصاديات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- السيد أحمد عبد الخالق، الإقتصاد الدولي والسياسات الإقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، 2008.
- زينب حسين عوض الله: الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- صالح دجال ,حماية الحريات ودولة القانون ,رسالة دكتوراه ,كلية الحقوق ,جامعة الجزائر , 2010.
- كريم يوسف كشاكر ,الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ,منشأة المعارف بالإسكندرية، 1987.
- نبيل عبد الرحمن حياوي، التجارة والنقل والجمارك في الدول الاتحادية الفيدرالية,ج 14، المكتبة القانونية، بغداد، 2009.

- رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا، 2001.
- زاوية رشيدة، بوخاري عبد الحميد، جامعة غرداية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 العدد01، السنة 2020.
- خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.
- دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة مجلة تنمية الرافدين، 2007.
- حمداني محمد، بولنوار بشير، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إحداث التنمية الاقتصادية في الدول العربية، دراسات و أبحاث، المجلد 5، العدد 11، جامعة زيان عاشور الجلفة، (30 يونيو 2013).
- هيبور فوزية، طالب دليلة مجلة MECAS المجلد 19، العدد 01، جوان 2023

ب. **المراجع باللغات الأجنبية:**

- N.Gregory Mankiw , Macroeconomics, 9th ed, Worth Publishers, New Yourk, 2016.
- Paule Grand Jean: change et gestion des risques de change, les éditions Chihab, paris, 1995.
- Sylvie Decoussergues: gestion de la banque, Dunod, Paris, 1996, P 191.
- Paul Krugman, Marc Melitz, Maurice Obstfeld, Économie internationale 11e édition, Pearson, France, 2018.
- René Sandretto, Le commerce international, Armondcollin éditeur, Paris, 1995.
- Jean-Louis Mucchielli, Principes d'économie internationale, Volume 1, Ed Economica, Paris, 1987.
- Patrick.A.Messerlin, Commerce international, Presses Universitaires de France, Paris,1998.

- Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, édition, Paris, 2000.
- Berkshire Encyclopedia of Sustainability: The Business of Sustainability, Free Trade, BERKSHIRE, a global point of reference, 2011
- Research published on 12/10/2016 in : www.berkshirepublishing.com
- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, CNUCED, 2019.
- Agenor, P.-R. (2000), L'économie de l'ajustement et de la croissance, Mimeo, Washington, Banque Mondiale, 2000.
- Narayan, Paresh k, Reformulating Critical Values for the Bounds F-Statistics Approach to Cointegration : An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics, Discussion Papers, University of Monash, 2004.
- Aaron Sydor : article sur les Affaires étrangères et Commerce international Canada, 2011
- Pesaran, M. H. and Shin, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, in Econometrics and Economic theory in the 20th Century: The Ragnar Frish Centennial Symposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University press, New York, 1998.
- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Palais des Nations, Genève, Suisse, 2015.
- https://www.banquemondiale.org
- https://www.douane.gov.dz

الملاحق:

الملحق رقم (1) : اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(PIB) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.017561	0.5685
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.446485	0.5458
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.032743	0.2646
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.034759	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.447271	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.571335	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (02): اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الإجماليPIB) وفق نموذج (PP) Phillips–Perron

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.821807	0.6689
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.257772	0.1915
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.516829	0.1191
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.032402	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.627831	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.763496	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (3) : اختبار استقرارية سلسلة الرسوم الجمركية (DD) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: DD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.529271	0.7964
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: DD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.109919	0.6986
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: DD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.313883	0.0223
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.709523	0.0039
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.708903	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.242704	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (04) :اختبار استقرارية سلسلة الرسوم الجمركية (DD)وفق نموذج Phillips–Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: DD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.827299	0.6661
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: DD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.129610	0.6907
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: DD has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.231306	0.0270
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.727320	0.0038
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.719036	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.269605	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (05) : اختبار استقرارية سلسلة الواردات(IMP)وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.024765	0.1429
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.770997	0.3870
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثالث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.094662	0.6429
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.709832	0.0039
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.790153	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.865936	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (06) :اختبار استقرارية سلسلة الواردات(IMP) وفق نموذج Phillips–Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.183876	0.4809
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.635953	0.4524
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.115988	0.7119
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.951406	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.200615	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.457313	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (07) : اختبار استقرارية سلسلة الصادرات ((EXP) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.188497	0.0128
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.640651	0.4497
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.386908	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.072039	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.077992	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.180044	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (08) :اختبار استقرارية سلسلة الصادرات ((EXP) وفق نموذج Phillips–Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.188497	0.0128
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.342472	0.0217
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.437112	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.61034	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.08895	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.80611	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (09) : اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.735108	0.2307
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.797134	0.0707
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.343477	0.1621
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.815316	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.720990	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.789169	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

الملحق رقم (10) :اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشرIDE وفق نموذج Phillips–Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.591986	0.2862
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.657254	0.0933
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.173155	0.2143
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الأول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.07214	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.300104	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الأول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.070988	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (11) : اختبار استقرارية سلسلة معدل سعر الصرف(TCR)وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.875233	0.0025
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.039156	0.0040
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.497862	0.0010
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.02630	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.81970	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.84269	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

الملحق رقم (12) : : اختبار استقرارية سلسلة معدل سعر الصرف(TCR)وفق نموذج Phillips–Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.950558	0.0021
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.034208	0.0041
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.393961	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الأول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 28 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-25.64064	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.60801	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الأول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.20035	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (13) : اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم (INF)وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.434893	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.139000	0.0342
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.643232	0.0100
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الاول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.554369	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.691662	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

النموذج الثالث عند الفرق الاول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.639865	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

الملحق رقم (14) : : اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم (INF)وفق نموذج Phillips–Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى :بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.363942	0.0085
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

النموذج الثاني عند المستوى :بالقاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.913007	0.0557
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

النموذج الثلث عند المستوى:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.439810	0.0165
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

النموذج الأول عند الفرق الأول:بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.07987	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثاني عند الفرق الأول:بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.97910	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثالث عند الفرق الأول:بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 28 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.981342	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم(15) : تحديد فترة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة وفق أربعة معايير مختلفة

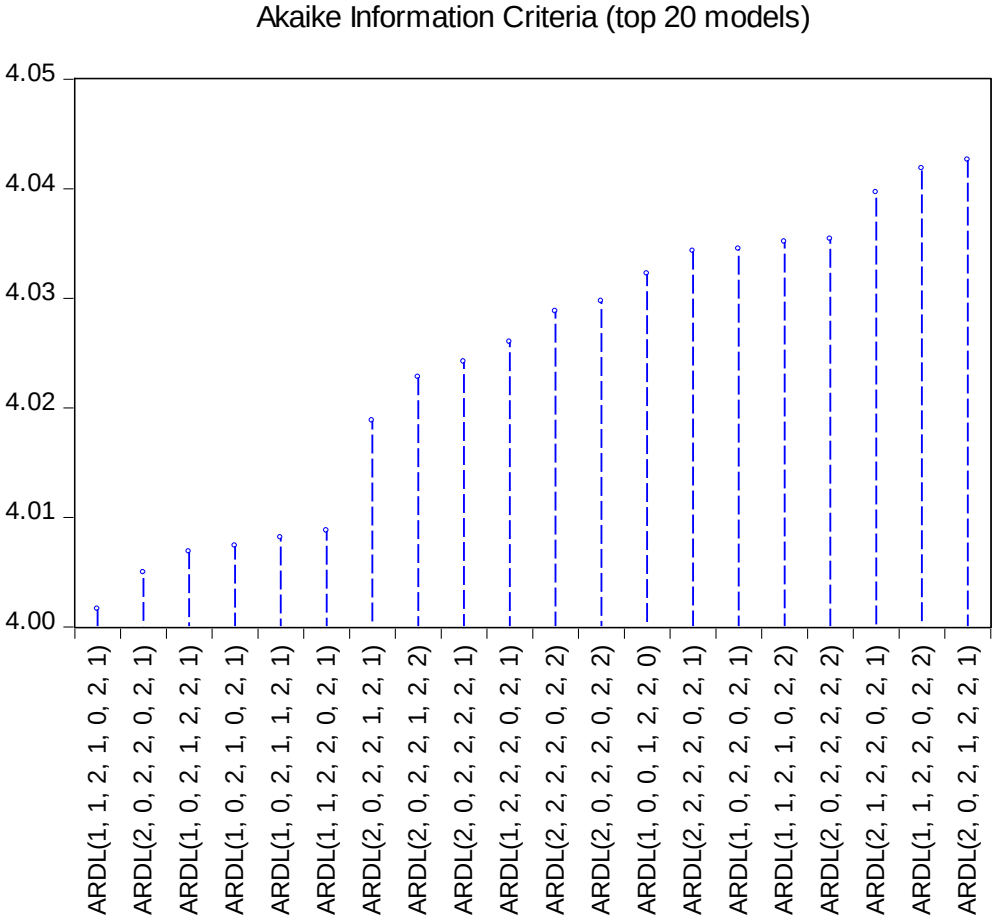

الملحق رقم(16) : نتائج تقدير الأجل الطويل Long run و الأجل القصير (صيغة تصحيح الخطأ) ARDL–ECM

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIB
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0, 2, 1)
Date: 02/26/24 Time: 22:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DD)	-0.234748	0.242264	-0.968976	0.3479
D(IMP)	0.116985	0.116916	1.000596	0.3329
D(IMP(-1))	0.297196	0.113500	2.618459	0.0194
D(EXP01)	0.315429	0.058428	5.398547	0.0001
D(IDE)	-0.412997	0.509822	-2.771551	0.0143
D(TCR)	-0.105472	0.024727	-4.265401	0.0007
D(TCR(-1))	0.062313	0.013739	4.535540	0.0004
D(INF)	0.009596	0.029905	0.320894	0.7527
CointEq(-1)	-1.364014	0.220875	-6.175513	0.0000

Cointeq = PIB - (0.0679*DD + 0.1096*IMP + 0.3461*EXP01 -0.8527*IDE
-0.1703*TCR + 0.0661*INF)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DD	0.067920	0.062093	1.093847	0.2913
IMP	0.109558	0.028544	3.838179	0.0016
EXP01	0.346111	0.070133	4.935032	0.0002
IDE	-0.852672	0.623143	-1.368341	0.1914
TCR	-0.170258	0.040472	-4.206823	0.0008
INF	0.066112	0.035916	1.840766	0.0855

الملحق رقم(17) : نتائج اختبار الحدود Bounds test

ARDL Bounds Test
Date: 02/27/24 Time: 22:04
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.551403	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.75	2.87
5%	2.04	3.24
2.5%	2.32	3.59
1%	2.66	4.05

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 02/27/24 Time: 22:04
Sample: 1992 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DD)	-0.102303	0.364020	-0.281037	0.7825
D(IMP)	0.113490	0.148928	0.762045	0.4578
D(IMP(-1))	0.213654	0.144695	1.476583	0.1605
D(EXP01)	0.307964	0.084377	3.649866	0.0024
D(TCR)	-0.053448	0.043206	-1.237050	0.2351
D(TCR(-1))	0.048892	0.019007	2.572322	0.0212
D(INF)	-0.055841	0.046932	-1.189827	0.2526
DD(-1)	0.012311	0.080361	0.153194	0.8803
IMP(-1)	0.118136	0.054137	2.182157	0.0454
EXP01(-1)	0.486794	0.130828	3.720858	0.0020
IDE(-1)	0.487215	0.814728	0.598010	0.5588
TCR(-1)	-0.140798	0.064875	-2.170284	0.0465
INF	0.075668	0.051744	1.462354	0.1643
PIB(-1)	-1.282847	0.288071	-4.453230	0.0005

R-squared	0.967972	Mean dependent var	-0.134483
Adjusted R-square	0.926881	S.D. dependent var	2.439303
S.E. of regression	1.605347	Akaike info criterion	4.090829
Sum squared resi	38.65709	Schwarz criterion	4.750902
Log likelihood	-45.31702	Hannan-Quinn criter.	4.297556
Durbin-Watson sta	1.674286		

الملحق رقم (18): التمثيل البياني لسلسلة للبواقي **Correlogram**

Date: 02/26/24 Time: 22:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

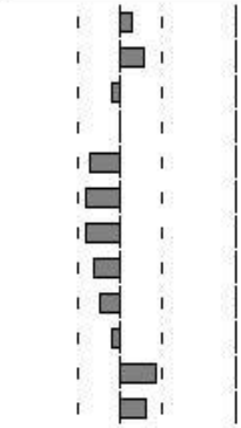

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.103	0.103	0.3408	0.559
		2	0.218	0.209	1.9193	0.383
		3	-0.079	-0.126	2.1378	0.544
		4	-0.008	-0.037	2.1402	0.710
		5	-0.266	-0.234	4.8002	0.441
		6	-0.304	-0.291	8.4046	0.210
		7	-0.316	-0.222	12.496	0.085
		8	-0.238	-0.200	14.925	0.061
		9	-0.186	-0.208	16.477	0.058
		10	-0.075	-0.195	16.741	0.080
		11	0.335	0.251	22.330	0.022
		12	0.246	0.120	25.518	0.013

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم (19): التمثيل البياني لسلسلة للبواقي **Correlogram squared**

Date: 02/26/24 Time: 22:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

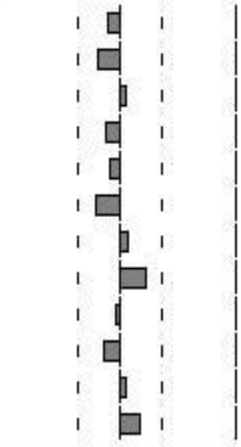

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.112	-0.112	0.4062	0.524
		2	-0.203	-0.218	1.7788	0.411
		3	0.061	0.009	1.9070	0.592
		4	-0.125	-0.170	2.4646	0.651
		5	-0.084	-0.117	2.7272	0.742
		6	-0.206	-0.332	4.3895	0.624
		7	0.073	-0.069	4.6091	0.708
		8	0.233	0.093	6.9339	0.544
		9	-0.041	-0.009	7.0111	0.636
		10	-0.150	-0.216	8.0757	0.621
		11	0.056	-0.092	8.2303	0.693
		12	0.184	0.143	10.023	0.614

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق رقم(20): الاختبار التشخيصي لاغرانج **(LMTest)**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.042894	Prob. F(2,13)	0.3801
Obs*R-squared	4.008782	Prob. Chi-Square(2)	0.1347

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/26/24 Time: 22:38
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

ملحق رقم(21): الاختبار التشخيصي **Normality test** **(Jarque– Bera Test)**

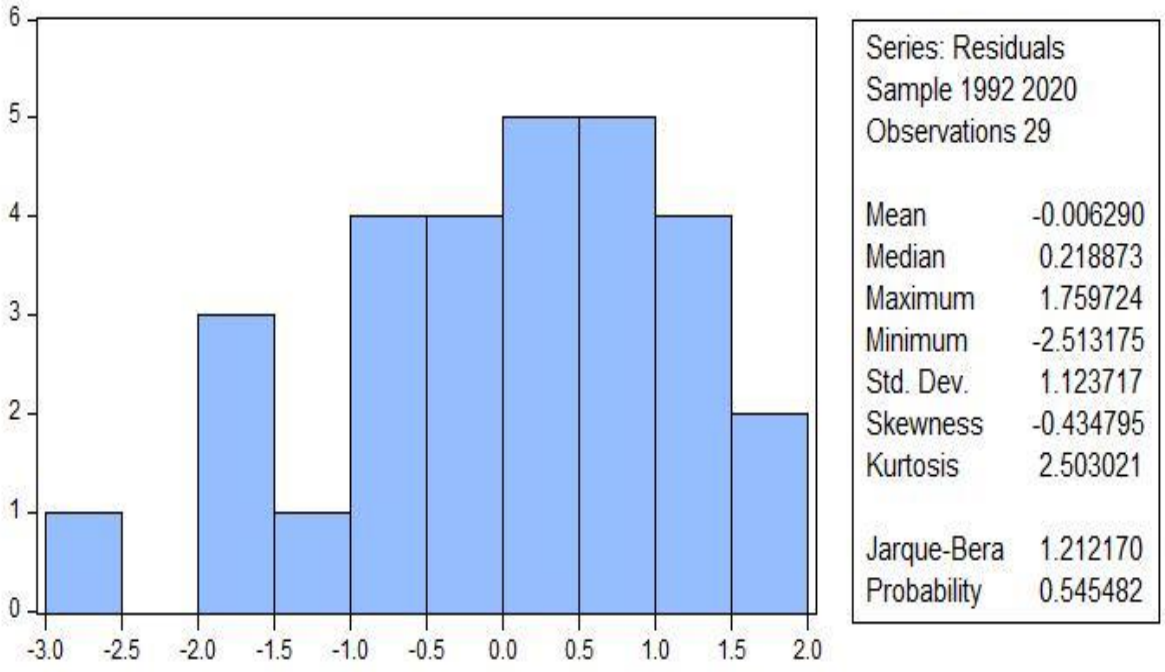

ملحق رقم (22): الاختبار التشخيصي **Heteroscedasticity test (ARCH)**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.554004	Prob. F(1,26)	0.4634
Obs*R-squared	0.584172	Prob. Chi-Square(1)	0.4447

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/26/24 Time: 22:39
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.444630	0.393440	3.671790	0.0011
RESID^2(-1)	-0.187309	0.251653	-0.744315	0.4634

R-squared	0.020863	Mean dependent var	1.250352
Adjusted R-squared	-0.016796	S.D. dependent var	1.544849
S.E. of regression	1.557768	Akaike info criterion	3.793134
Sum squared resid	63.09268	Schwarz criterion	3.888292
Log likelihood	-51.10388	Hannan-Quinn criter.	3.822225
F-statistic	0.554004	Durbin-Watson stat	1.709008
Prob(F-statistic)	0.463361		

ملحق رقم (23): الاختبار التشخيصي Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIB PIB(-1) DD DD(-1) IMP IMP(-1) IMP(-2) EXP01 EXP01(-1) IDE TCR TCR(-1) TCR(-2) INF INF(-1)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	2.379827	14	0.1320
F-statistic	5.663576	(1, 14)	0.1320

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	10.18391	1	10.18391
Restricted SSR	35.35788	15	2.357192
Unrestricted SSR	25.17397	14	1.798141

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 02/26/24 Time: 22:42
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	-0.583233	0.262102	-2.225217	0.0430
DD	-0.601484	0.320483	-1.876805	0.0815
DD(-1)	0.755612	0.326931	2.311226	0.0366
IMP	0.125416	0.123898	1.012254	0.3286
IMP(-1)	0.573769	0.226979	2.527845	0.0241
IMP(-2)	-0.476353	0.148911	-3.198912	0.0064
EXP01	0.470434	0.096472	4.876388	0.0002
EXP01(-1)	0.223791	0.084343	2.653330	0.0189
IDE	-2.115778	0.860290	-2.459377	0.0275
TCR	-0.165938	0.048241	-3.439738	0.0040
TCR(-1)	-0.113918	0.034027	-3.347892	0.0048
TCR(-2)	-0.083470	0.019111	-4.367636	0.0006
INF	0.021408	0.036330	0.589272	0.5651
INF(-1)	0.113289	0.044467	2.547724	0.0232
FITTED^2	-0.094738	0.039809	-2.379827	0.0321

R-squared	0.848141	Mean dependent var	2.648276
Adjusted R-squared	0.696283	S.D. dependent var	2.433196
S.E. of regression	1.340948	Akaike info criterion	3.730875
Sum squared resid	25.17397	Schwarz criterion	4.438096
Log likelihood	-39.09768	Hannan-Quinn criter.	3.952368
Durbin-Watson stat	2.175081		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (24): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة التجارية على التارة الخارجية و انعكاساتها على النمو الاقتصاي في الجزائر في الفترة 1990-2020

	PIB En %	DD En % pib	IMP En % pib	EXP En % pib	IDE En % pib	TCR En % pib	INF En % pib
1990	0,80000058	25,11	24,9370286	3,40000023	0,000539762	17,7	30,2595985
1991	-1,20000059	25,1	23,5997645	-0,89999225	0,025458852	106	53,7886042
1992	1,8000023	21,4	23,86949	3,8999917	0,06249592	18,2	21,9261145
1993	-2,10000076	21,44	23,1389364	-1,89999313	2,00218E-06	6,91	13,6244247
1994	-0,89999655	20,81	26,0537125	-3,40000235	2,35055E-06	50,1	29,0776473
1995	3,79999479	22,35	28,9962292	6,29999714	2,39439E-06	35,9	28,5770375
1996	4,09999847	24,01	23,9446996	7,50000187	0,575183341	14,9	24,0219041
1997	1,09999994	24,73	21,3376001	6,30000365	0,539669753	5,41	7,00196305
1998	5,10000361	24,03	22,5160965	1,69999324	1,258825318	1,78	-3,1310887
1999	3,20000155	23,75	22,7789962	6,00507512	0,5994983	13,3	10,8563363
2000	3,8	22,58	20,7886259	-5,34166355	0,511220957	13,1	22,6780092
2001	3	22,07	22,0168588	6,4	2,033266386	2,6	-0,47340196
2002	5,6	19,01	25,6296347	5,5	1,876239118	3,19	1,32042785
2003	7,2	18,36	23,8759436	7,5	0,939901028	-2,87	8,33073364
2004	4,3	18,22	25,6481979	3,2	1,036824406	-6,89	12,2476319
2005	5,9	16,33	24,0734059	5,9	1,120174442	1,69	16,1253504
2006	1,70000001	16,03	21,9193259	-2,1	1,573137475	-0,86	10,5467043
2007	3,4	16,27	24,8699642	-1	1,249646612	-4,62	6,39533725
2008	2,4	16,18	28,7111752	-2,4	1,543038734	-6,8	15,310581
2009	1,6	14,23	35,9526787	-10,1	2,001975542	12,5	-11,1616154
2010	3,6	13,98	31,4221139	0	1,42696331	2,4	16,1199809
2011	2,9	13,6	28,6861831	-2,7	1,285534317	-1,95	18,2280123
2012	3,4	12,28	28,5144314	-3,8	0,71769303	6,31	7,45833652
2013	2,8	12,24	30,4009258	-5,7	0,806601359	2,36	-0,09330438
2014	3,8	12,24	31,9266588	0,2	0,702589361	1,52	-0,30058043
2015	3,7	12,26	36,5233506	0,5	-0,32401219	25	-6,45565041
2016	3,2	12,24	35,0531827	7	1,023696078	8,69	1,54888055
2017	1,3	12,32	32,6891707	-6,1	0,723259983	1,4	6,39065471
2018	1,2	12,47	32,2043788	-3,7	0,838208409	5,06	6,75721524
2019	1	12,49	29,0953259	-6,1	0,804144058	2,37	-0,47207334
2020	-5,1	12,52	27,8607342	-11,3	0,784884281	6,23	-5,02598505

الرمز	التعريف بالرمز	المصدر
PIB	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	World Development Indicato
DD	الرسوم الجمركية	The World Bank
IMP	الواردات	The World Bank
EXP	الصادرات	The World Bank
IDE	الاستثمار الاجنبي المباشر	The World Bank
TCR	معل سعر الصرف	The World Bank
INF	معدل التضخم	The World Bank

الفهرس:

المقدمة:.....1

الإشكالية:.....3

أهمية الدراسة:.....4

محددات البحث:.....4

الفرضيات:.....4

خطة البحث:.....5

الفصل الأول :مفهوم النمو الاقتصادي.....6

المبحث الأول :مفهوم النمو الاقتصادي.....7

المطلب الأول :تعريف النمو الاقتصادي.....7

المطلب الثاني :أنواع النمو الاقتصادي.....10

المطلب الثالث :مقاييس النمو الاقتصادي.....11

المطلب الرابع :مصادر النمو الاقتصادي.....12

المبحث الثاني :نظريات ونماذج النمو الاقصادي. 15

المطلب الأول :نظريات النمو الاقتصادي.....15

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي 20

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي.....32

الفصل الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي 40

المبحث الأول:مفهوم التجارة الدولية 41

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية 41

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية 43

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها.....45

المبحث الثاني:نظريات التجارة الدولية 50

المطلب الأول: النظريات التقليدية للتجارة الدولية.....50

المطلب الثاني:الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية 59

المبحث الثالث:علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي. 66

الفهرس:

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي 66
المطلب الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي 69
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 77
الفصل الثالث: السياسات التجارية وأدواتها 87
المبحث الأول: مفهوم السياسات التجارية 88
المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية 88
المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية 93
المبحث الثاني: أدوات السياسة التجارية 97
المطلب الأول: أدوات سياسة الحماية التجارية 97
المطلب الثاني: أدوات سياسة الحرية التجارية 99
المطلب الثالث: التقسيم الدولي للإجراءات غير التعريفية 101
المطلب الرابع: مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب نوع التدبير وآثارها 150
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول السياسة التجارية الخارجية للجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني. 155
المبحث الأول: الدراسات السابقة و تحديد متغيرات الدراسة 156
المطلب الأول : الدراسات السابقة 156
المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة القياسية 158
المبحث الثاني: الاختبار القياسي لأثر أدوات السياسة التجارية على التجارة الخارجية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر 173
المطلب الأول: تحديد النموذج القياسي 173
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة 188
الخاتمة: 193
قائمة المراجع: 198

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر أدوات السياسة التجارية على نمو التجارة الخارجية، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني الجزائري على طول الفترة 1990-2020، وذلك للوقوف على السياسات التجارية الخارجية المنتهجة في الجزائر، من خلال مدى تطبيق مختلف الأدوات الاقتصادية المتعارف عليها دوليا، وما لتحرير التجارة الخارجية أو حمايتها من تأثير على نمو الاقتصاد الوطني. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدنا في دراستنا على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد باستخدام منهج اختبار الحدود المقترح من Pesaran and all 2001، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي الوطني لا يتأثر بصفة مباشرة بتحرير التجارة الخارجية أو حمايتها بواسطة أدواتها سواء التعريفية وغير التعريفية، ويرجع ذلك إلى اعتماده بصفة شبه كلية في تمويله على قطاع المحروقات بما في ذلك خلال فترة الدراسة. و قد تم اختبار ذلك بالاستعانة باختبار سببية غرانجر Granger causality test من اجل الكشف عن العلاقة السببية بين حرية التجارة الخارجية أو حمايتها وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حماية التجارة، حرية التجارة، أدوات السياسة التجارية، النمو الاقتصادي

Résumé :

Cette étude vise à mesurer et analyser l'impact des outils de politique commerciale sur la croissance du commerce extérieur, et ses répercussions sur l'économie nationale algérienne sur la période 1990-2020, afin de déterminer les politiques de commerce extérieur poursuivies en Algérie, à travers l'ampleur d'application de divers outils économiques reconnus au niveau international, et quoi Libérer le commerce extérieur ou le protéger de l'impact sur la croissance de l'économie nationale. Afin d'atteindre cet objectif, nous nous sommes appuyés dans notre étude sur un modèle de correction d'erreur sans contrainte utilisant l'approche de test des limites proposée par Pesaran et all 2001. Les résultats de l'étude ont conclu que la croissance économique nationale n'est pas directement affectée par la libéralisation du commerce extérieur ou encore sa protection à travers ses outils, qu'ils soient tarifaires ou non tarifaires, du fait de sa dépendance quasi totale du secteur des hydrocarbures pour son financement, y compris pendant la période d'étude. Ceci a été testé à l'aide du test de causalité de Granger afin de révéler la relation causale entre la liberté ou la protection du commerce extérieur et ses répercussions sur l'économie nationale en Algérie.

Mots clés : protection commerciale, libération du commerce, outils de politique commerciale, croissance économique.

Abstract :

This study aims to measure and analyze the impact of trade policy tools on the growth of foreign trade, and its repercussions on the Algerian national economy over the period 1990-2020, in order to determine the foreign trade policies pursued in Algeria, through the extent of application of various internationally recognized economic tools, and what To liberalize foreign trade or protect it from impact on the growth of the national economy. In order to achieve this goal, we relied in our study on an unconstrained error correction model using the bounds testing approach proposed by Pesaran and all 2001. The results of the study concluded that national economic growth is not directly affected by the liberalization of foreign trade or its protection through its tools, whether tariff or non-tariff. This is due to its almost complete dependence on the hydrocarbons sector for its financing, including during the study period. This was tested using the Granger causality test in order to reveal the causal relationship between the freedom or protection of foreign trade and its repercussions on the national economy in Algeria.

Keywords: trade protection, trade liberation, trade policy tools, economic growth